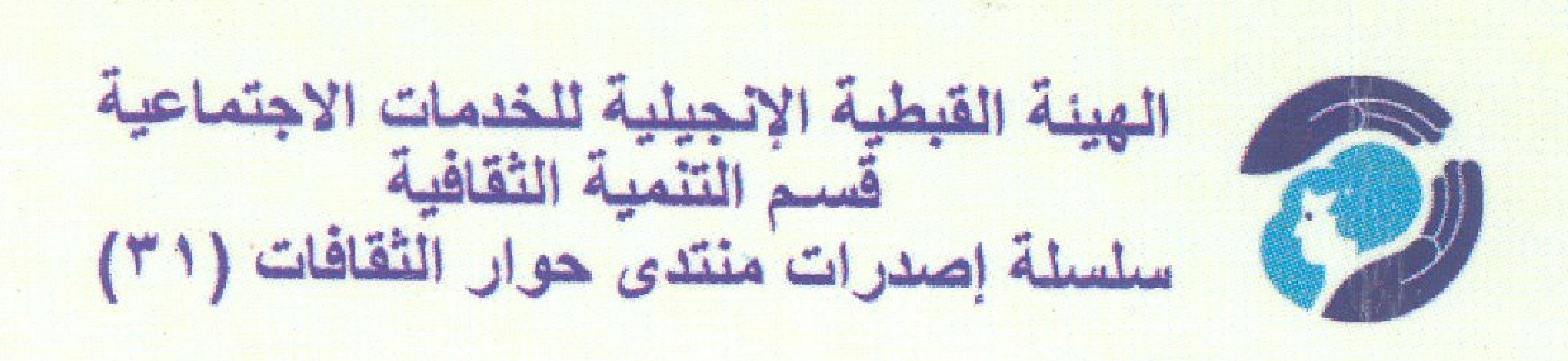



# القيم والعنف في إطار العولمة

## أعمال المؤتمر الرابع للحوار المصري - الألمانى

عرض وتحليل
د. نادية حليم سليمان

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
قسم التنمية الثقافية
منتدى حوار الثقافات

# القيم والعنف في إطار العولمة

## أعمال المؤتمر الرابع للحوار المصري- الألماني

## ١٨ - ٢٣ مارس ٢٠٠٥

العين السخنة - مصر

عرض وتحليل
د. نادية حليم سليمان

الكتـاب : القيم والعنف في إطار العولمة
عرض وتحليل : د. نادية حليم سليمان
صدر عن : منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
رقم الإيداع : ٢١٦١٩ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي : 2- 768 - 213 - 977
الطبعة : الأولى ٢٠٠٦
جمع وطبع : مطبعة سيوبرس ت: ٦٢٢١٤٢٥/٦
تصميم الغلاف : شيرين نبيل

القيم والعنف في إطار العولمة:
أعمال المؤتمر الرابع للحوار المصري- الألماني ١٨ -٢٣ مارس ٢٠٠٥/ عرض وتحليل نادية حليم سليمان.
- ط١.- القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، قسم التنمية الثقافية، منتدى حوار الثقافات، ٢٠٠٦.
١٣٦ص؛ -- سم.
تدمك ٢ ٧٦٨ ٢١٣ ٩٧٧
١- القيم الاجتماعية - مؤتمرات ٢- العولمة - مؤتمرات
أ- سليمان، نادية حليم (محلل) ب- العنوان
٣٠١,٢١٠٦٣

# المحتويات

# هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب وقائع الدورة الرابعة من الحوار المصرى الألمانى التى انعقدت فى العين السخنة خلال مارس ٢٠٠٥، تحت عنوان: القيم والعنف فى إطار العولمة.

لقد تميز الحوار المصرى الألمانى، فضلا عن الاستمرارية والتواصل، بتنوع الموضوعات التى تناولتها دورات الحوار المختلفة، وبما ساهم فى انتقال المتحاورين من مرحلة التعرف على الأخر إلى مرحلة التفاهم والتفاعل معه.

كان الحوار المصرى الألمانى قد بدأ فى أبريل عام ٢٠٠٣ بمبادرة من المنتدى لاقت تجاوبا كبيرا من الأكاديمية الإنجيلية فى لوكوم.

فى هذا اللقاء الرابع، اتفقنا على أن نتناول قضية القيم والعنف فى ظلال العولمة ومناخ التحولات الكونية الهائلة، وكيف يتعامل معها كل جانب فى إطار ثقافته، مع الاهتمام بشكل خاص بثلاث مؤسسات مهمة فى كل من مصر وألمانيا، وهى الإعلام والتعليم والدين، من حيث ماهية وطبيعة الأدوار التى يمكن، أو التى يجب أن تلعبها فى التعامل مع هذه التحولات. وتقديرا لأهمية دور هذه المؤسسات الثلاث، ومدى تأثير دورها فى صياغة الوجدان الجمعى للشعوب، فقد جرى مناقشتها فى ثلاث مجموعات، تناولت كل منها إحدى هذه المؤسسات.

إننا فى الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وفى منتدى حوار الثقافات بشكل خاص، نعلق أهمية كبيرة على برنامج الحوار المصرى الأوربى، باعتباره وسيلة فعالة ومؤثرة فى الانتقال بالعلاقات بين شعوبنا من واقع سوء الفهم

الراهن إلى فتح آفاق واسعة للتفاهم والتفاعل الخلاق بيننا، وإذا كنا نقدم الحوار المصرى الألمانى نموذجا، فإننا نعتقد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهدا مضاعفا من كل مؤسسات وهيئات المجتمع، سواء هنا فى مصر أو فى بلدان أوربا.

فعندما تتكاتف الجهود وتتضافر الأيدى نكون قادرين على تحقيق الآمال وتجسيد الأحلام.

**د. نبيل صموئيل أبادير**

مدير عام الهيئة

# مقدمة

يعد هذا الملتقى هو الرابع في سلسلة الحوار المصري الألماني، عقد هذا اللقاء في الفترة من ١٨- ٢٣ مارس ٢٠٠٥ في العين السخنة - جمهورية مصر العربية تحت عنوان «القيم والعنف في إطار العولمة»، مع التركيز على دور كل من التعليم، والإعلام، والدين في كلا الدولتين: مصر وألمانيا.

ضمت وفود الدولتين بالإضافة إلى المهتمين بقضايا الحوار من كلا البلدين نخباً من القيادات الفكرية والثقافية، ورجال الإعلام والسياسيين ومتخذي القرار في المواقع المتباينة، بالإضافة إلى بعض رجال الدين.

بدأت فعاليات اللقاء بكلمات افتتاح من كل من مدير الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية د. نبيل صموئيل أبادير ، ودكتور فريتز انهيلم مدير الأكاديمية الإنجيلية پلوكوم/ألمانيا.

اشتملت أعمال اللقاء على ثلاث جلسات بالإضافة إلى جلسة الافتتاح والجلسة الختامية. كما تضمنت هذه الأعمال ثلاث ورش عمل توزع عليها الحضور حيث تمت مناقشة ثلاثة موضوعات ذات علاقة هامة ووثيقة بموضوع القيم والعنف هي :

الحقوق المدنية من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، والهوية الثقافية في إطار القيم العالمية،ثم دور الإعلام في بناء الثقة، وأفردت جلسة خاصة لمناقشة تقارير هذه اللجان، وعرض مقترحات المشاركين في القضايا التي يمكن أن يتناولها الحوار مستقبلاً.

أما الجلسات الثلاث فقد تناولت الموضوعات الثلاثة التالية:

١- كيف ندرك العنف والإرهاب في مجتمعاتنا: وتحدث فيها د. نور فرحات أستاذ القانون بجامعة الزقازيق، والأستاذ مارتن كوبلر سفير ألمانيا في مصر.

٢- ماهية القيم الأساسية التى تشكل وتقود عملية العولمة: وتحدثت فيها دكتور ريتا سوسمث الرئيس السابق للبرلمان الألماني، ودكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

٣- إسهام العولمة في تمكين العنف وتأثيرها على إعادة صياغة نظام القيم: وتحدث فيها د. جلال أمين الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والأستاذ كلاوس جوناس، عضو المجموعة الفيدرالية المصرية الألمانية.

وتضمنت جلسة الختام مستقبل الحوار المصري الألماني على ضوء مناقشات ورش العمل ومناقشات الجلسات العامة.

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه جزئين رئيسيين:

يخصص الجزء الأول لإبراز أهم ما اشتملت عليه الأوراق المقدمة، وما دار حولها من مناقشات وتعقيبات.

أما الجزء الثاني فيتضمن عرضاً كاملاً لما جاء على فم كل متحدث في الجلسات العامة الثلاث.

# الجزء الأول

# جلسة الافتتاح

استهلت أعمال هذا اللقاء الحواري الرابع بكلمات افتتاحية من جانب كل من د. نبيل أبادير مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والدكتور فريتز انهيلم مدير الأكاديمية الإنجيلية بلوكوم.

تناولت كلمة دكتور نبيل صموئيل ترحيباً بالحاضرين لاسيما بمن يحضر هذه اللقاءات لأول مرة، وتمنيات لهذا اللقاء بأن تتجه حوارته إلى بناء الجسور وتبادل الرأي والخبرات بين الثقافتين المصرية والألمانية.

وعن أهمية الحوار وتاريخ الاهتمام به من جانب الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية فإن بداية هذا الاهتمام ترجع إلى إنشغال أصيل وطويل بتنمية الإنسان وتفعيل مشاركته في بناء المجتمع وتطويره بدون تمييز بسبب دين أو عقيدة أو جنس أو أي اعتبار آخر.

وفي أوائل التسعينات- وما شهده العالم من نزاعات وصراعات وماترتب على ذلك من انتشار التعصب والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي فاقمت من حدتها أحداث ١١ سبتمبر- رأت الهيئة بما لديها من خبرات أن الحاجة أصبحت ماسة إلى تدعيم ثقافة الحوار والتعددية، فأنشأت «منتدى حوار الثقافات» الذي يهدف بالأساس إلى مد جسور التقارب مع كل الأطراف داخل مصر أو مع دول أخرى خارجها. وكانت ألمانيا هي الدولة التي رحبت بهذه المبادرة المصرية وأيدتها كل التأييد. وعبر السنوات الثلاث منذ بداية هذه اللقاءات تحقق المزيد من التقارب على أرضية من الصراحة والوضوح والرغبة الصادقة في تحقيق تطور أفضل في

العلاقات والمفاهيم، وتوسيع دائرة الجماعات القادرة على الحوار رغم اختلاف التاريخ والتراث، وبهدف أسمى هو تكوين عالم إنساني يقوم على العدالة والمساواة واحترام الإنسان في كل مكان، ولقد دفعتنا الأحداث المتتالية والدامية إلى إدراك الاحتياج الملح إلى تناول قضية القيم والعنف في إطار التحولات الكونية، والدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام والتعليم والدين في منظومة قيم جديدة، يمكن أن يكون لها علاقة بهذا المناخ الذي يغلفه العنف.

واستعرضت كلمة دكتور فريتز انهيلم رحلة هذا الحوار الذي بدأ دون أن تكون هناك فكرة واضحة عن الكيفية التي سيتم بها، ولا كيف سيستمر. ولكنها بدأت في أبريل عام ٢٠٠٣ وواكب اللقاء الأول أحداث حرب العراق، وكان الموضوع هو «المواطنة، والدين، والديمقراطية»، وأفرزت المناقشات وجود فروق كبيرة بين إدراكات الحاضرين لهذه الموضوعات الثلاثة.

ولهذا كان تركيز اللقاء الثاني على الحضارات والثقافات وما يطبعها بطابع معين، وأهمية التفاعل بين الثقافات واندماجها معاً، وكان ذلك عام ٢٠٠٤ بالإسكندرية. وأبرز لنا هذا اللقاء الثاني أهمية موضوع التحديث وتأثيره على الدين والدولة والمجتمع. وحول هذه المفاهيم انعقد اللقاء الثالث عام ٢٠٠٤ في لوكوم بألمانيا. وأفرز الحوار تبايناً في تناول قضايا التحديث وما يعنيه، وما هو تأثيره لدى كل من الجانبين الألماني والمصري. كما القت الأحداث الدامية في العالم بظلالها على المناقشات، وأفرزت مخاوف حول الإرهاب والعنف.

ومن ثم كانت المطالبة بأن لا يتجاهل الحوار موضوع العنف، وتدارس ظواهره وأسبابه والقيم التي تحكمه ومن ثم كان هذا هو موضوع هذه الجولة من الحوار، الذي يتطرق إلى مناقشة العنف من خلال دور التعليم والإعلام والدين في بناء منظومة القيم التي تشكل الهوية.

والأمل معقود على هذه المناقشات أن تسعى إلى وجود نقاط مشتركة تتحدث عنها كتب دراسية متبادلة بين الشرق والغرب، وأهداف مشتركة ومحددة نستطيع أن نبدأ في العمل على تحقيقها معاً.

## الجلسة الأولى

# كيف ندرك الإرهاب والعنف في مجتمعاتنا

المتحدثون : • دكتور نور فرحات

• السيد السفير مارتن كوبلر

إدارة : • چورچ خوري

تناولت الجلسة الأولى موضوع «كيف ندرك الإرهاب والعنف في مجتمعاتنا» وتحدث عن هذا الموضوع د. نور فرحات أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة الزقازيق، والأستاذ مارتن كوبلر سفير ألمانيا في مصر، وأدار الجلسة أستاذ چورج خوري.

قام أستاذ چورج خوري بتعريف المتحدثين، وأهمية عقد مثل هذه الحوارات رغم ما يشوبها أحياناً من توترات، وما يستشعره المنظمون لهذه الحوارات من مخاوف، إلا أن الإيمان بالهدف والاقتناع به كان ولا يزال دافعاً قوياً للاستمرار وتحدي الصعاب.

**– ملخص الكلمات:**

طرح الدكتور نور فرحات ثلاثة أسئلة أساسية تؤدي مناقشتها إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي وهو «كيف يفهم المصريون العنف» وما هي الأنواع المختلفة للعنف في المجتمع المصري. والأسئلة الثلاثة هي:

**– ما هي التعريفات المتداولة للعنف بين النخب المصرية من وجهة النظر القانونية والاجتماعية.**

**– هل يمكن الحديث عن العنف لدى فئات بعينها؟**

**– كيف نميز بين العنف والإرهاب، وبين الإرهاب والمقاومة؟**

ويعد العنف ظاهرة قديمة قدم الإنسان ومنذ فجر التاريخ حيث قتل قايين هابيل»، ويقول البعض إن الإنسان كائن مسالم وخيرّ وودود، ويقول آخرون أن الإنسان كائن عنيف بطبعه. وما بين هذا وذاك تكثر الجهود العلمية التي تدرس العنف خرج بعضها إلى النور، وتعثر ظهور البعض الآخر. وتأخذ مسيرة هذا الاهتمام البحثي في فترة السبعينيات طابعا سياسياً وينتشر ما يسمى «بالأحداث المؤسفة» حيث يقوم البعض بالاعتداء على الأجهزة الرسمية، والاعتداء أيضاً على الإنسان.

تناول عرض د. نور فرحات المفاهيم الثلاثة للعنف التي تتداولها النخب المثقفة وهي: العنف كمفهوم قانوني، وكمفهوم سيكولوجي، وكمفهوم اجتماعي. في المفهوم القانوني فإنه لا يوجد للعنف تعريف في القانون ولكن هناك مواد قانونية تتناول مواقف يدخل العنف كوسيلة في ارتكابها، وهناك أهداف مشروعة لاستخدام القوة، مثل حق الإنسان في الدفاع عن نفسه إزاء أي اعتداء عليه، والعنف هنا وفي مثل هذه الحالات هو عنف مباح، ومن هنا فإن القانون يجرّم العنف في صوره ولكن ليس في تعريفه، مع وجود اجتهادات من جانب القانونيين لتبريره دفاعاً عن النفس. أما علم النفس فإنه يعزو العنف إلى عوامل شخصية ليس لها علاقة بظروف المجتمع، حيث يصدر عن شخصية سيكوباتية، وهو بذلك يفصل العنف عن السياق الاجتماعي المحيط به. أما العنف الاجتماعي فهو يشير إلى موقف ينهار فيه التفاعل التلقائي لموقف اجتماعي فيحدث العنف. وتخرج الورقة من هذا العرض إلى القول بأن «العنف إنما يفسّر في إطاره وسياقه الاجتماعي الذي يحدث فيه».

وتذكر الورقة عدة أنماط للعنف تشمل العنف الجماهيري أو الفردي، والعنف المؤسسي، والعنف السياسي أو الديني، والعنف داخل الأسرة، وعنف الشباب، وعنف الأثرياء والفقراء، والعنف الداخلي والدولي.

وتتحدث الورقة عن العنف المؤسسي باعتباره عنفاً رسمياً ترتكبه الدولة في حق المواطنين، وتستخدم فيه السلطة القانونية لانتهاك حقوق الإنسان، ويحظى هذا النوع من العنف بقدر من الاعتراف ونوع من التغاضي والتجاهل من جانب مؤسسات الدولة والمجتمع. وهناك عنف مؤسسي غير رسمي ومثاله: ما يحدث في داخل الأسرة ضد الأطفال والنساء، ويصمت المجتمع تجاه هذا الشكل من العنف ولا يراد للقانون الرسمي أن يتدخل فيه.

أما العنف الجماهيري فتشير إليه الورقة بإعتباره آلية يستخدمها المجتمع لإحداث تغيير سياسي، وقد يصل العنف هنا إلى حد الثورة، وقد يأخذ شكلاً

دينياً نتيجة للتعصب أو الإنغلاق الذي تغذيه ظروف اجتماعية واقتصادية. ولا يعني هذا الشكل من التعصب أن هناك ديناً يحض عليه، فالأديان جميعاً هي أديان تحض على التسامح، ويأتي العنف كنتيجة لفهم تعاليم الدين بطريقة متعصبة تنأى عن الحوار، ويعد الفقر ونقص الخدمات بيئة صالحة لتغذية هذا النوع من العنف، بالإضافة إلى غياب الحرية والقهر السياسي.

ويشير د. نور فرحات إلى خلط في المفاهيم بين العنف الدولي والإرهاب والمقاومة المشروعة. ولم يصل المجتمع الدولي حتى الآن لتعريف محدد للإرهاب الذي يدعو إلى مكافحته، وربما أن إهمال وضع هذا التعريف يكون مقصوداً حتى تختلط الأوراق وتتاح فرص للتدخل العسكري من جانب عدد من الدول مثل أمريكا، أو لتجريم وتحجيم المساعدات التي توجه إلى منظمات بعينها. وما يجري الآن على ساحة القانون الدولي هو محاولة لاصطناع مفاهيم جديدة تهدف في النهاية إلى إعطاء مشروعية للعنف الذي يمارسه الأقوياء.

أعقب كلمة د. نور فرحات كلمة السيد السفير مارتن كوبلر التي استهلها بسؤال عن إمكانية الوصول إلى تعريف واحد للعنف. ويرى أنه بالإمكان استخدام التعريفات التي ناقشها مؤتمر في مصر عن الإرهاب والعلاقة بين السلطة والعنف، حيث فرّق أعضاء المؤتمر بين العنف والإرهاب، واتفقوا على أن الإرهاب ليس مشروعاً أبداً وبأي حال، وأن العنف يرتبط بالجماعة التي لديها مفاهيم عنف ولا يوجد من لا يتفق على أهمية رفض قتل الأبرياء، والتفجيرات غير المبررة لأماكن أو لأبرياء.

ويؤدي تحليل العنف من وجهة نظر سياسية إلى عدم الاتفاق بالفعل على نظرة واحدة للتوترات والصراعات، ولكن المجتمعات الغربية والأوربية تعتبر ما حدث في ١١ سبتمبر ومدريد هجوم واعتداء على المجتمعات الغربية، وهي سلوكيات وأفعال تهددالحياة وتؤدي إلى تقييد الحرية والاضطرابات، ولهذا فهو يعتبر إرهاباً، وعنفاً غير مشروع.

ويعرف السيد مارتن كوبلر ما هو غير شرعي بأنه: استخدام العنف بما يهدد الآخرين. ولا يمكن بأي حال أن يكون شرعياً، لا من الزاوية الدينية ولا من الزاوية السياسية، ويصبح من حق الشعوب التي يعتدي عليها أن تصدر من القوانين ما يضيّق من فرص الاعتداءات الإرهابية على شعبها رغم الإقرار بأن هذه القوانين أو بعضها هي بالتأكيد فيها تقييد للحريات، ويصبح السؤال المطروح هو مساحة القبول لتدخل هذه الإجراءات والقوانين في الحياة الشخصية للأفراد، واستعداد الأفراد للتخلي عن حرياتهم الشخصية، كما يطرح الموقف سؤالاً هاماً آخر وهو يتناول الحدود التي يتعين أن يكون الغرب متسامحاً فيها مع جماعات تتجه إلى الإرهاب أو العنف الذي يتم تدعيمه بفكر ديني، وكيف السبيل إلى التعامل مع الأقليات المسلمة في المجتمع الألماني إذا شعر المجتمع بأنهم مصدر تهديد له.

إن حماية الأقليات قيمة في المجتمع الغربي ولكن العبرة في هذا المفهوم هو في الكيفية التي يراه بها الأخرون الذين يتم التسامح معهم، فما يراه جانب على أنه أمر ديني يراه الآخرون تنازلاً، وما يراه البعض على أنه تعبير عن الثقة بالنفس يراه الآخرون ضعفاً. وكلما أثير هذا المفهوم يتم ربطه بموقف الغرب من الحجاب، أو بحق الطفل المسلم في عدم حضور دروس التنوير والتثقيف الجنسي في المدرسة، أو امتناع الطالبات عن حضور حصص الرياضة ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن العالم لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي أمام محاولات الاعتداء على حقوق الإنسان في أي مكان.

ويتطرق المتحدث إلى التأثير المفترض الذي كان يتعين أن يقوم به الإعلام الغربي عبر البث الفضائي لكل أنحاء العالم، إلا أن ما حدث هو استقطاب المشاهد العربي إلى محطات أخرى عربية والانصراف عن المحطات التي يمتلكها الغرب. ويبقىالسؤال : ما هو موقف العالم الغربي في مواجهة العالم العربي والإسلامي وكيف نصل معاً إلى تفاهم بناء يحفظ سلام شعوبنا وسلامتهم.

## المناقشات والتعقيبات:

أثارت الأوراق المقدمة مناقشات عديدة لا سيما حول مشروعية العنف، وما إذا كان التسامح يوصف أحياناً بأنه خير، ويوصف في أحيان أخرى بأنه ليس كذلك، كما برز الاهتمام بمناقشة ما يترتب على العنف والإرهاب من إجراءات وقوانين تحد من الحريات، وعلاقة ذلك المباشرة بحياة الإنسان اليومية. وجاءت اعتراضات كثيرة من الجانب المصري على الرؤية الأحادية من جانب الغرب للأحداث دون أن يضعوا في اعتبارهم رؤية الطرف الآخر في العلاقة. ورأى البعض منهم أن فكرة العدالة وحقوق الإنسان قد رسبت في اختبارات حقيقية عندما قتل المدنيين بالآلاف على يد الولايات المتحدة الأمريكية، وما يجرى للأقليات العربية في المجتمع الفرنسي كرد فعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واعتبر ذلك إخلالاً بالعدالة. كما وجه نقد آخر إلى الخلط الذي يحدث بين الإرهاب والجهاد، حيث يدان الإرهاب في حال الاعتداء على أبرياء، بينما مقاومة العدوان والمغتصبين للحق والأرض فهذا يعد جهاداً مشروعاً. ويظل هناك تبرير للاعتداء على الملهى الليلي- على سبيل المثال- بأنه رد فعل لعنف أشد وأقصى. وقد رفض هذا التبرير الأخير رفضاً مطلقاً من جانب المتحدث الألماني على أعتبار أنه لا ينبغي على الإطلاق أن نجد تبريراً للعدوان على الآمنين والأبرياء، ومن لا علاقة لهم بما يدور على الساحة السياسية من صراعات.

ومن أوجه التباين في الحكم على الأمور ما أثاره الجانب المصري خاصاً بالأسلحة النووية في المنطقة إذ يحرّم إنتاج الأسلحة النووية على إيران بينما يسمح بها لإسرائيل.وإلى جانب هذه التحفظات الكثيرة من الجانب المصري كان هناك من يرى أن الحوار على هذا النحو ربما لن يساعدنا على اتخاذ خطوات إيجابية باتجاه ما نرسمه للحوار من أهداف، لاسيما وألمانيا تحديداً لها مواقف واضحة ومبدئية من قضايا أساسية في المنطقة لاسيما موقفها من قضية العراق. هذا بالإضافة إلى عدم منطقية تحميلها وزر تصرفات دول أخرى.

ويرى هذا الفريق أنه لا الإسلام ولا المسيحية ولا اليهودية تدعو إلى العنف، وأن هذا المفهوم ينبغي أن يكون ماثلا في خلفية حوارنا، وأن الأفضل أن ندخل في حوار وأن نقدم أفكاراً تساعد على تخطى الظروف الحالية إلى بناء أوضاع أفضل.

من القضايا الهامة أيضاً التي طرحت في الحوار وجود نصوص يمكن أن تعبر عن عنف أو تبرر العدوان سواء كان ذلك في العهد القديم في الكتاب المقدس أو في الإسلام، إلا أن قراءة هذه النصوص وإعادة فهمها وتفسيرها في سياقاتها وما ترمز إليه دون التقيد بالحرف إنما يساعد أتباع كلا الديانتين على الخروج من حرفية النص التي تبدو في ظاهرها مبررة للعدوان. ويرى رأى آخر حول ذات الموضوع أن اللاهوتيين المسيحيين استطاعوا أن يفسروا العهد القديم برؤية العهد الجديد تفسيراً روحياً وهكذا تم تقديم المسيحية للعالم. ويلقى مثل هذا التوجه بمسئولية ضخمة على الفقهاء المسلمين واللاهوتيين اليهود لتحويل النصوص الدينية وفهمها بتفسير يلتقى مع معطيات وظروف المجتمع الحالي. والمشكلة كما يراها أصحاب هذا الرأي أن الإرهابين يقتلون الناس ثم يظهرون في وسائل الإعلام ووراءهم آيات قرآنية، ويستخدمون نصوصاً دينية أمام العالم كله. ويحتاج الشباب تحديداً أن تصله تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية سواء كان هؤلاء في العالم العربي أو العالم الغربي.

ويبرر بعض المتحاورين هذا المد الإرهابي وانتشار العنف إلى دور بارز للولايات المتحدة الأمريكية عندما وظّفت التأويلات المحافظة للدين في دعم الحركات الدينية الراديكالية، ومثال ذلك الحلف الإسلامي في مواجهة النظام الناصري في مصر، والأنظمة شبه العلمانية في المنطقة، واستخدام القاعدة في الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي. هذا بالإضافة إلى دور واضح للملكة العربية السعودية في تنظيم القاعدة وفي إعداد الكوادر الذاهبة إلى بيشاور، ومنها إلى أفغانستان ومعسكرات القاعدة في أكثر من مكان بالمنطقة. هذه جميعاً أمور زادت من تعقيد الموقف

وأدت إلى النتائج الكارثية التي نحن إزاءها الآن، وتطرح مناقشات هذه الجلسة أهمية وجود دراسات امبيريقيه حول إدراك الفئات المتباينة والنخب المصرية سواء المثقفة أو السياسية - لمفهوم العنف، وخطورة ما يشتمل عليه الخطاب المتداول من صفات سلبية بهدف الحط من شأن الآخرين أو التمييز أو التحريض ضدهم، مما يساعد على العنف.

## الجلسة الثانية

# القيم الأساسية التي يتعين أن تقود عملية العولمة

المتحدثون : • د. ريتا سوسميث

• د. حسن نافعة

إدارة : • نبيل عبد الفتاح

عقدت هذه الجلسة الثانية مساء يوم الأثنين الموافق ٢١ مارس ٢٠٠٥، بعنوان القيم الأساسية التي يتعين أن تقود عملية العولمة. تحدث فيها كل من د. ريتا سوسميث رئيس البرلمان الألماني السابق، ود. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأدار الحوار أستاذ نبيل عبد الفتاح نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

استهلت د. ريتا سوسميث حديثها بتساؤل حول الأسئلة التي يبحث هذا اللقاء عن إجابات عنها، فالحضور جميعاً هنا لتبادل الخبرات ولكي نتعلم معاً من بعضنا البعض، فنحن نحتاج جميعاً إلى هذه الخبرات من أجل تحسين عالمنا الذي نعيش فيه. وتتحدث د. ريتا عن خبرات آلمتها كثيراً عندما سافرت إلى عدة دول في العالم العربي، وواجهت من يقول لها «أننا لسنا أغنياء مادياً مثل بلادكم، ولكن ما يزعجنا أنكم لا تقدرّون حضارتنا» وهو تعليق أزعجها كثيراً، فهي ترى أن الاحترام المتبادل ركيزة أساسية لكي يفهم بعضنا بعض، وستظل هذه القناعات والتصورات السلبية، عائقاً أمام تحقيق تقدم في هذه العلاقة، وربما يوجد تعايش بين دول العالم، ولكن لا يوجد اتجاه لكي تتعلم كل دولة من الأخرى، وربما أن ما تعلمته ألمانيا من تاريخ القرن العشرين هو استخدام العنف والحرب التي يمكن أن تحسم نتائجها بالقوة، إلا أن الخبرات تقول أن المشاكل لا يمكن أن تحل عسكرياً.

وغالباً ما تستدرج الشعوب وتضلل لكي ترتكب أعمالاً بربرية، وتدمر الحضارات بينما هي تحتاج بالفعل إلى التوجه نحو التفاوض وإقرار حقوق الإنسان. وأهمية هذا الحوار أن نتعلم من التجارب المؤلمة لكي نخرج من هذه الظروف الكارثية. وكلما نمت الديموقراطية ساد القانون بقوة ضد التعسف.

ولقد اعتبرت المتحدثة هذه المقدمة القيمية إطاراً أساسياً يقود المتحاورين إلى قواسم مشتركة، فنحن أشد ما نكون احتياجاً- سواء دولا فقيرة أو غنية- إلى التمتع بالأمن والحرية، وعندما يكون التطبيق الديمقراطي ناجحاً فإن الطريق إلى الحرية

والأمن يصبح ممهداً. ولكن الحرية تعني المسئولية، فالحرية دون مسئولية تقوض دولة القانون.

وتتساءل المتحدثة: الحرية لمصلحة من؟ وهل تحمل العولمة دوافع أخلاقية؟ وهل تتضمن العولمة مفهوم الحرية الإنسانية؟ وما هي المعايير والقيم التي يتعين أن يقتنع بها العالم في هذه القرية الكونية؟ ماذا فعلت منظمة التجارة العالمية؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها لتحرير التجارة العالمية ؟ وأين نحن من الاتفاقيات المشتركة التي تؤثر على التقدم في كل جزئية من العالم؟ كيف نربط بين الحقوق الإنسانية وبين المنافع والمصالح الاقتصادية؟

وتعقب على كل هذه التساؤلات - التي من وجهة نظرها لم يحسمها العالم بعد- بأننا لا زلنا في بداية طريق العولمة، وأن عولمة دون سياسة إنسانية مصاحبة تؤدي بالعالم إلى الهاوية.

ولهذا فإن التعايش ينبغي أن يتخذ هذا المنحى فنناقش ميثاق حقوق الإنسان، وكيف السبيل إلى إحياء منظومة قيم أساسية نحن فى أشد الحاجة إليها.

فالجميع بغض النظر عن العرق والدين له كرامة أساسية يتعين أن لا تمس. وهناك حقوق للعجزة، والمرضى، والمعوقين، واللاجئين. وفي وقت من تاريخ أوربا اعتبرت المرأة مسلوبة العقل، ومنعت من تولى الأمور السياسية، هذا التوجه الذي أصبح الآن في عداد الهرطقات.

ويؤدي تغيير الفكر وتطور حضارة الإنسان إلى جعل الكثير من القضايا التي استمرت لفترات طويلة تبدو في عرف التطوير والتغيير كما لو أنها تحولت إلى ما يندرج تحت ما يعتبر السقطات.

وفي نهاية الحديث تدعو د. ريتا الحاضرين جميعاً أن يكونوا عمليين في حوارهم بصورة يستطيعون معها التخطي فوق المشاكل العالقة بحثاً عن قواسم يمكن

الاتفاق عليها لحل المشاكل، وإلا فلن يكون في مقدورنا أن نعرف ما هي القيمة التي خرقناها. وإذا كان لدى العالم الآن منظمات مثل الأمم المتحدة، وميثاق حقوق الإنسان فإننا يمكن أن نجد هذه القواسم المشتركة. ولنبحث عن بعضها في الأديان التي تسعى بدورها إلى إنشاء ثقافة خالية من العنف، وتعتمد فلسفة إحترام الحياة ومن بين هذه الدعائم :

- لا تقتل ولا تسرق: وهي قيمة تقدم التضامن، وتهيئ لوجود أنظمة اقتصادية عادلة، وتكافؤ في الفرص، والمشاركة في الرفاهية، وعلاج فقدان الأمل والإحباط، ومن ثم مواجهة العنف والإرهاب .

لا تكذب: وهي تتضمن معاني الإخلاص والصدق، تقولون ما تفعلون، ولا تبررون حروبكم بدوافع دينية. من المهم جداً القضاء على الحقد والكراهية، واعتماد ثقافة حقوق الإنسان والمساواة.

- التعاون بديل للمواجهة أو المنافسة القاتلة، ووضع كل منا نفسه في موقع الآخر حتى تكون الأحكام التي نصدرها عادلة.

الدين يكتسب أهمية خاصة إذا كان يقف مدافعاً عن الصدق والتعاون وإقرار السلام وسيادة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين الجميع.

أما كلمة د. حسن نافعة فقد تركزت على نقد التطبيقات الفعلية للعولمة، ومشكلات هذا التطبيق، كما وجه عدة تحفظات على أداء المنظمات الدولية، وأوجه معاناة العالم النامي في إطار هذه التطبيقات.

واشتملت كلمته على محاولة لضبط المصطلحات، فالعولمة عملية تاريخية ناجمة عن تأثير التقدم العلمي المتسارع منذ الثورة الصناعية وإن كان قد بدأ يأخذ أبعاداً جديدة، وتطرح العولمة نفسها على كل دول العالم، وتمثل وضعا لا يمكن لأحد أن يتجنبه. ويثور حولها كلام عن إطلاق الحريات والتنافس دون قيود. وإمكانية أن

تتحول القيم الرأسمالية إلى قيم متوحشة. وهناك فرق بين العولمة التي تعتبر العالم كتلة بشرية واحدة يتعين أن تدار بشكل ديموقراطي، وبين الهيمنة التي يعبر عنها بمحاولة استخدام ثمرات العلم والتكنولوجيا من جانب مصدر القوة العالمي الأوحد والمتمثل في النموذج الأمريكي للقيم والذي يحاول أن يفرضه على العالم، وهذا ما يسمى بالأمركة، وهي مرفوضة، ولا يمكن عزل منظومة القيم السائدة عن بنية وعلاقات القوة السائدة سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

ثم يعلق على ما جاء في حديث د. ريتا سوسميث عن منظومة القيمة التي تضمنها حديثها، ويرى أن كل الأديان والثقافات والحضارات تنتشر فيها قيم العدل والإنصاف، وترفض الاستبداد وتعلي عن قيمة المساواة، إلا أن الخلاف هو في سبل وضع هذه القيم موضع التطبيق، وهنا نتحدث عن الأطراف الفاعلة دوليين أو محليين. والسؤال الحاكم هنا هو: «هل العولمة تقود إلى منظومة قيم تطرح نفسها، أم يسعى النظام العالمي إلى فرضها؟ وهل تعني العولمة بلورة ثقافة واحدة أم منظومة قيم عالمية، أم أن عليها أن تحترم خصوصية كل مجتمع من المجتمعات؟

ثم يجيب المتحدث على التساؤلات السابقة بأن احترام الخصوصية هو شرط أساسي وجوهري للتقدم البشري، فلكل مجتمع إبداعاته وقيمه الخاصة، ولكن التفاعل من شأنه أن ينتج قيماً عالمية. بمعنى احترام الخلاف مع الاتجاه إلى جعل جميع الشركاء يسعون إلى توجهات عامة. والمشكلة الحقيقية - كما يراها المتحدث- أننا نتكلم عن العولمة كثيراً إلا أنه لا توجد ديمقراطية على المستوى العالمي، وهناك احتكار للتقدم العلمي والتكنولوجي، ولهذا فنحن نتحدث عن قيم مثل الأمن والسلم والعدالة والديمقراطية باعتبارها قيم يشترك فيها كل الفاعلين الدوليين وينشدونها، ولكن المعضلة هي في كيفية طرح هذه القيم داخل هذا المجتمع المعولم. لقد كان الحديث سابقاً عن الحروب بين الدول باعتبارها تهدد السلم والأمن، إلا أننا الآن نعتبر أن ما يهدد السلم والأمن هو الإرهاب، وتلوث البيئة، والجريمة المنظمة.

كما أصبحت العولمة تقلّص السيادة، وإذا أعطت دولة واحدة لنفسها حق التدخل دون الرجوع إلى الشرعية الدولية فهناك يكمن الخطر. من يتدخل وبأي أسلوب باسم الشرعية الدولية؟ من الذي يفرض السلم؟ ومن الذي يتحدث باسم المجتمع الدولي.

وفي سياق الحديث عن موقف النظام الدولي من مفهوم العدالة يرى د. نافعة: أن هناك خلل واضح في توزيع الثروات الطبيعية والمنجزات التكنولوجية، ويكفي الإشارة إلى الملايين من البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر، والملايين الذين يعانون بالفعل والذين سيعانون مستقبلاً من مرض الإيدز، ويموتون نتيجة لارتفاع أثمان الأدوية وعدم توفرها بأسعار معتدلة. مطلوب نظام اقتصادي دولي أكثر تكافؤاً، حيث تتحقق العدالة بشكل طبيعي إذا أطلقنا حرية السوق، وإذا استمر العالم الثالث أكثر العوالم تعرضاً للحروب والفقر والمجاعات. أما العولمة التي نراها اليوم فهي عولمة الفوضى وحكم القوة وليس حكم القانون.

ويختتم د. حسن نافعة حديثه مطالباً بمناقشة غياب الديمقراطية سواء على مستوى المجتمعات المتباينة، أو على مستوى المجتمع الدولي.

**المناقشات والتعليقات:**

أعطيت الفرصة أولاً لكي يعقب كل متحدث على ما استمع إليه من المتحدث الآخر. وكان تعليق د. ريتا أن ما استمعت اليه من د. حسن نافعة يمكن أن نتفق على البعض منه ونختلف أو نحتاج إلى توضيح لبعضه الآخر. وترى أن مسألة انضمام أمريكا وغيرها من الدول إلى سلسلة الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية «كيوتو» أو محكمة العدل الدولية أمر ليس فقط لازما ولكنه أيضاً ملزم للجميع، هذا بالإضافة إلى حق كل ثقافة في أن تكون لها خصوصياتها في إطار التعددية.

أما تعليق د. حسن نافعة فقد ركز على عدم وجود خلاف على ما استمعنا إليه

من قيم مطلقة تناولت العدل والديمقراطية والأمن، لكن الاختلاف حول الكيفية التي يمكن أن نحقق بها هذه القيم على المستوى الدولي، يضاف إلى ذلك أن أغلب الدول في العالم الثالث لا تتمتع بحكومات وديمقراطية. وعندما تتحدث دولة ما عن الديمقراطية يجب أن يكون لديها المؤهلات والمصداقية، يثير ذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تطبق الديمقراطية في الداخل، ولكنها لا تطبقها على الصعيد الدولي وفي علاقاتها الخارجية.

ويرى د. نافعة أن هناك مشكلة في بنية المجتمع الدولي ونظامه، إذ لا يمكن الحديث عن نظام للقيم في المجتمع الدولي بدون شرعية مؤسسية أو بدون مؤسسات تحدد ما هي القيم الواجبة. والمطلوب إذن هو مجلس أمن مختلف عن المجلس الحالي، وطريقة مختلفة لإلزام الدول على احترام الشرعية الدولية.

أما مناقشات الحضور فقد اتسمت أيضاً بالهجوم على النظام العالمي لاسيما موقف أمريكا وسياساتها في المنطقة العربية، وأيضاً رد فعل عدد من التصريحات التي انطوت على بعض الهفوات وخلقت شعوراً معادياً لدى المسلمين باتجاه الغرب وباتجاه أمريكا تحديداً. هذا رغم ما ووجهت به من نقد داخل المجتمعات الأوربية بل وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ويرى البعض أن المعايير المزدوجة التي تطبقها أقوى دولة في العالم وتسكت عنها أغلب الدول الأوربية هي التي تولد الشعور بالظلم لدى العرب، وبالتالي فهم يلجأون إلى العنف للتعبير عن رفضهم للظلم، وهكذا ولد العنف وولد معه العنف المضاد. وإذا كان الحل هو في التفاوض والتفاهم أو تطبيق القوانين فإن ذلك لا يتم إلا بين المتساويين مساواة كاملة، وإذا كنا نبحث بالفعل عن قيم أساسية نسعى إلى تطبيقها فعلينا أن نعود إلى مبادئ الثورة الفرنسية وهي «العدالة، والمساواة، والحرية».

وفي مواجهة هذه التعليقات الثائرة الحانقة، كان هناك تيار يطالب الحاضرين بالبحث عن ترميم التفتت الحادث بين ثقافات العالم، وأن البحث عن القواسم المشتركة أهم من الحديث عن الاختلافات. وعبر الجانب الألماني عن عدم الشعور بالارتياح للمنحى الذي سار فيه الحوار، حيث يرى البعض منهم أهمية تجاوز سوء الفهم إلى مستوى مناقشة الأساليب التي توقف العنف، وأن هذه الصفوة المجتمعة تستطيع أن تفعل شيئاً لتغيير علاقات الشعوب ببعضها. ونادى البعض الآخر بالتخلي عن تناول القضية على أساس أن هناك معتدين وضحايا، وذلك لأن هذا التفكير النمطي لن يفيد في شيء، وأن على المصريين أن يخرجوا من دور الضحية ليوضحوا ما هي القيم التي يمكن أن نؤمن بها معاً وأن نسعى إلى تطبيقها كفاعلين قادرين على التأثير والعطاء، لا سيما وضع تصور لكيفية التعامل مع الأيديولوجيات المتطرفة وموقف الدين والتعليم منها.

ومن الآراء التي أثارها الجانب المصري ما أتفق إلى حد ما مع هذا التوجه السابق، حيث رأى أصحابه أن تعليق كل المشاكل على العولمة لا يجدي شيئاً، وأن غياب العدالة كان سابقاً على العولمة، كما أن الفقر كان موجوداً قبل العولمة، ومنذ أن كان هناك غياب للمساواة وتوزيع الثروات. وأن حكام المنطقة وجدوا في العولمة شماعة يعلقون عليها كل مشاكل المجتمع، وفي إطارها يغيبون المجتمع والشعوب. هناك قيم تبدو مشتركة إلا أن لها معان مختلفة، فالصدق على سبيل المثال كيف يفهمه الغرب، وكيف نفهمه نحن، وأحترام الأسرة وحقوق أفرادها، وكسر القانون من جانب الأغنياء والحكام. هذه القيم وغيرها تحتاج إلى جهد لكي ندرك كيف يفهمها كل فريق، وما إذا كانت قيماً مشتركة أم غير ذلك.

ويثار موضوع الخصوصية في العالم العربي وهو دائماً ما يستخدم للانتقاص من الحقوق وليس كإضافة، بينما ما هو مفروض أن يكون أن تدفع القيم الإنسان إلى الأمام لا أن تعوقه وتحد من انطلاقه.

وفي التعقيب النهائي للمتحدثة الأولى في الجلسة د. ريتا سوسميث تقول: «إن أوربا قدمت الكثير من المساعدات إلى فلسطين إلا أن ما يحّير الغرب ويخلق لديه المشاكل هي العمليات الانتحارية التي لا يستطيع أن يفهمها أو يجد تفسيرا لها، وترى أن تحجيم مصادر هذا النوع من العمليات ربما يفتح المجال بصورة أكبر لمساعدات أكثر لهذه المنطقة. ولا يستطيع الغرب أن يصمت على الظلم الذي يحدث للآخرين وهذا هو التعبير الصريح عن التضامن وما يعبر أيضاً عن مفهوم العدل. إن الأمر لا يتعلق بفرض أشياء من الخارج على الدول العربية فهذا بالتأكيد لن يكون ناجحاً، ولكن الأمر يتعلق بالتعبير عن ما يعتقده الغرب وعن قناعاته، غير أن على الشعوب ذاتها أن تكون قادرة على بناء الديمقراطية وأن تسعى إلى تطبيقها.

# تقارير مجموعات العمل

توزع الحاضرون على ثلاث مجموعات عمل، ناقشت كل مجموعة واحداً من الموضوعات التالية:

**١- الحقوق المدنية في إطار التعليم الرسمي وغير الرسمي.**

**٢- دور الإعلام في بناء الثقة.**

**٣- الخصوصية الثقافية والقيم الكونية والأديان.**

وقد أنتهت مناقشات المجمموعات الثلاث إلى ثلاثة تقارير فرعية، قامت كل مجموعة بعرضها في جلسة تالية:

وفيما يلي عرض لتقارير المجموعات الثلاث:

- **تقرير المجموعة الأولى:**

عرضت هذه المجموعة ورقتان أحدهما من الجانب المصري، وقدمها د. كمال نجيب والثانية من الجانب الألماني وقدمها السيد رولف ڤيرنشتيث. تركزت ورقة د. كمال نجيب على ما ترتب على أحداث ١١ سبتمبر من تعاظم لدور القوي الأجنبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، هذا الذي يعتبره البعض شيئاً إيجابياً، ويعتبره البعض الآخر مظهرا سلبياً. وأشار إلى وجود ثلاثة موضوعات رئيسية يتعين تناولها في هذا السياق، يتناول الموضوع الأول «مدى توفير المجتمع لحق التعليم لكل من هم في سن التعليم، ويعرض الموضوع الثاني لأهمية محتوى البرامج التعليمية، وما تشمله من معارف ومعلومات وأفكار وقيم يتم نقلها إلى التلاميذ، ثم الموضوع الثاني والذي أسماه « ثقافة الفصل الدراسي» وهو يتناول مجمل العادات والتقاليد التي تنظم العلاقة بين التلاميذ وبعضهم، وبين التلميذ والأستاذ، وحجرة الدراسة، والعلاقات داخل المدرسة. ويرى مقدم الورقة في مجال حق التعليم، أن الوضع القائم في مصر يعبر عن تفضيل طبقي في مجال التعليم لأبناء الفئات الاجتماعية

الأكثر حظاً على حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة. أما عن محتوى البرامج فهذا يخلو من موضوع هام ألا وهو موضوع حقوق الإنسان، حتى في مجال كليات التربية التي تشكل فيها هذه المادة قيمة أساسية. وحتى الجهد الضئيل الذي قامت به وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٤ بإدخال بعض المفاهيم مثل التسامح وحقوق الطفل فإن ذلك لم يؤدي إلى نتائج ملموسة. وعن العلاقات داخل المدرسة، لا سيما العلاقة بين المدرس والتلميذ فهي تقوم على النمط الاستبدادي.

أما الورقة الثانية التي القيت في مجموعة العمل هذه فقد تناولت أهمية الدولة الديموقراطية التي لا تقول للأفراد كيف يمارسون الديموقراطية، ولكنها تترك لهم حرية ممارستها. أما التعليم في ألمانيا فهو الزامي، فالجميع يذهب إلى المدرسة ولكن ليس كل من يذهب يحقق نجاحاً. ومن المشكلات التي تثيرها الورقة ما ترتب على الأحداث الدولية من سلوكيات قام بها الطلبة الذين أتوا من المناطق التي شهدت صراعاً مثل كوسوڤو والصرب، وهذا ما أدى إلى الاهتمام المضاعف والتأكيد على إحترام الثقافات الأخرى، وقيم التسامح، وأجريت في هذا المجال عدة دراسات للخروج منها بأفضل سبل التعامل مع هذه القضايا.

ويقترح المتكلم في نهاية الورقة أن يتم تبادل المدرسين بين الجانبين المصري والألماني لتعميق التفاهم وتبادل الخبرات.

وتركزت المناقشات التي أثارها أعضاء هذه المجموعة على نقد ما جاء بورقة د. كمال نجيب، على اعتبار أن ما بها من أحكام لا يستند إلى دراسات متعمقة، كما أن إثارة قضية طبقية التعليم أو التفضيل الطبقي مسألة حولها بعض الشكوك.

ومن الأفكار التي طرحتها هذه المجموعة ولاقت استجابات جماعية مسألة تبادل المدرسين والطلبة ما من شأنه نقل الخبرات التي تسهم في تطوير العملية التعليمية، وأهمية تطوير مفاهيم الديمقراطية والعيش المشترك على الجانبين. وربما يكون

إنشاء شبكة تجمع بين الهيئات المؤمنة بثقافة الحوار والمهتمة بقضايا التعليم من الأمور التي تفيد في تعميق هذه الخبرات. ومن الأفكار التي طرحت أيضاً إمكانية تأليف كتاب يحوي القيم الأساسية اللازمة لسلامة المجتمع وصحة العلاقات فيه، وهناك بالفعل في ألمانيا مثل هذا الكتاب، كما أشار البعض من الجانب المصري إلى وجود نموذج أخر مصري يحتوي على نفس الأفكار.

وتحمس عدد قليل لاقتراح أخير حول تحليل صورة المجتمع الألماني في الكتب المصرية، وصورة مصر في الكتب الألمانية، ولم يحظ هذا الاقتراح بتأييد كبير من جانب الحاضرين.

- **تقرير المجموعة الثانية:**

قام أعضاء هذه المجموعة بتحليل موقف الإعلام في الدولتين لا سيما ما يرتبط بالأخبار، وموقفها بعد إنتهاء المعسكر الشرقي وما أتسمت به من تعميمات، بالإضافة إلى ما تتسم بهه الأخبار من سيادة نوع من أنواع الإسلاموفوبيا أو الخوف من الإسلام في وسائل الإعلام الغربية. ويرى الفريق المصري أن عرض قضايا المسلمين والعرب يتم بنوع من السطحية، وهناك سوء استخدام للمصطلحات، وأقر المتحاورون بوجود اختلاف في الرؤية بين الجانب الألماني والجانب المصري، ورغم ذلك استطاع الفريق أن يخرج بعدة اقتراحات يمكن إجمالها فيما يلي:

- دعم التعاون المؤسسي بين نقابة الصحفيين في كل من مصر وألمانيا لتقوية الروافد المعلوماتية. وقد كانت العلاقات بين النقابات الصحفية الألمانية والعربية علاقات وثيقة حتى قبل نهاية الحرب الباردة، ويمكن الاستفادة من هذه العلاقات وإحيائها الآن، كما يمكن الاستفادة من الأكاديمية الألمانية لتدريب الصحفيين وعقد الحلقات الدراسية لهم على مستوى كل من الدولتين.

- اقتراح بإقامة قناة تليفزيونية مشتركة، إلا أن العقبة الرئيسية التي تقف

دون تحقيق ذلك هي نقص مصادر التمويل لا سيما وهناك سابقة مثل البث العربي للـ "B.B.C" والذي فشل بسبب عدم وجود التمويل الكافي. وبالإضافة إلى مشكلة التمويل، هناك مشكلة أخرى وهي عدم وجود جهة يمكن أن تهتم بإتمام مثل هذا المشروع.

- اقتراح آخر بإعداد مادة عن العرب المقيمين في ألمانيا يمكن بثها عبر برامج خاصة في قنوات البث الحالية، وبرامج متخصصة لفئات محددة مثل المرأة.

- اقتراح بمشروع إنتاج سينمائي ليس بالضرورة أن يكون وثائقياً، وتتاح لمثل هذه الأعمال فرصة العرض في وسائل الإعلام المتاحة في الوقت الحالي.

- **تقرير المجموعة الثالثة :**

ناقشت المجموعة مداخلتين إحداهما من الأسقف كويا الذي طرح فيها مسألة الهوية الثقافية لكل مجتمع، ودور الدين في التأثير على هذه الهوية، وفي هذا المجال فقد تم تطوير ثقافة عامة في الغرب ترتبط بحقوق الإنسان، وهناك الآن في الغرب نوع من الفصل بين الهوية والدين. وبين الدين والسياسة، وأصبح للدين موقفه من مشكلات فئات متباينة مثل المرأة. وتعطي أوروبا الآن مثالاً للحياة الديمقراطية والدستورية، ويقدم الدين موقفاً واضحاً إزاء الديمقراطية، وتقوم الدولة على الدستور الذي يحفظ الحقوق والواجبات، وينظم علاقة الفرد بالدولة، ومحاولة الاستفادة من رؤية للدين في حل المشكلات الحالية، ويرى مقدم الورقة أنه من الأفضل الآن أن نحاول البحث عن الجسور التي تربط بين الشعوب والأديان بالاعتماد على مفهوم حقوق الإنسان، ومجموعة القيم التي تستند إلى الأديان. وعلينا أن نبحث عنها الآن، ونقدر أهميتها في برامج التعليم والتنشئة.

وتناولت المداخلة الثانية للدكتورة هبه رؤوف وضع الدين ودوره في إطار السياق الاجتماعي، ورأت أن تحليل هذا الدور يتم في ضوء عدة أعتبارات وأبعاد تذكر

منها، البعد القيمي، وبعد العنف، وبعد المحاكاة.

وترى أن ما حدث هو فصل للدين عن الدولة في أوربا، أما في العالم العربي والإسلامي فهناك رغبة لدى العديد من الناس في فصل الدولة عن الدين؟ وذلك لأن دولنا تعاني من هيمنة الدولة على الدين، فرجال الدين يعينون من قبل الدولة، ونحن نشهد صعوداً في الحالة الدينية قد تدفع إلى شكل من أشكال الانفجار أو التحدي. وترى أن هناك علاقة بين انخراط الناس في الدين وبين العزوف عن المشاركة السياسية، ومظاهر أخرى مثل الانصراف إلى الذات وتآكل مفهوم المواطنة.

وترى د. هبه أننا نحتاج إلى تعريف لماهية الفضائل، ودور الدين في صياغة الثقافة المدنية، وما هو موقع الدين من الثقافات المتباينة، وكيف يتعامل مع قضايا العنف؟ وما هي الخطابات التي تعرض من خلال الثقافة الدينية السائدة؟ وما هو السبيل إلى حل معضلة الفرق بين مركزية الخطاب الديني ووجود هوامش من الأفكار المتطرفة في كل دين والتي تسعى إلى تهميش هذا الخطاب الديني المركزي. وما هي الصور الذهنية التي يقدمها كل دين عن نفسه. وهل تتجه تعبئة الشباب إلى نمو التطرف أم أنها تنحو به إلى التواصل.

وترى أن البعد الأخلاقي في الدين ليس هو الوعظ من وجهة نظرها، وإنما هو تحويل الأخلاق الدينية إلى أخلاق مدنية مفعلّه في الواقع، لا تتحدث على سبيل المثال عن الصبر على الفقر وإنما تتجه إلى محاربته، لا تتحدث عن التعامل مع الظلم بالتسامح وإنما ترفض الظلم باعتبار أن الله لا يتسامح مع الظالمين.

وتجد المتحدثه أن هناك ثلاثة مستويات للتعاون تلخصها في التفاعل والعيش المشترك، ووجود حوار مشترك، والوصول إلى فعل مشترك على أن يتم ذلك في إطار الانتباه إلى تحديات تبدو في أهمية الكشف عن العنف الهيكلي الكامن في كل مستوى منها، ومقاومة تحويل الدين لكي يضفي الشرعية على عولمة غير عادلة

بل يتجه إلى تطوير استراتيجيات مشتركة لإيجاد عولمة بديلة تتجاوز مشكلات العولمة الحالية.

وقد أعقب هذه المداخلات مناقشات عبرّت عن شدة الاختلاف في وجهات النظر حول معنى العولمة وهل هي عملية أو أيديولوجية؟ ودور الشركات متعدية الجنسيات، ومراقبة الديمقراطية في الهياكل الدولية، وأن العولمة الحالية لا تصلح وعلينا أن نعثر على عولمة بديلة. أما القيم المشتركة أو القيم الكونية فهناك وحدة واشتراك في وحدانية الله وتفرده نعم إلا أن المهم هنا هو الأخذ في الاعتبار لإختلاف الأديان والاعتراف بخصوصية كل منها واحترامها. أما مفاهيم التحديث والعلمانية والتنوير فهي مصطلحات تحتاج إلى ضبط واتفاق على معانيها قبل أن نتناقش حولها.

وتـركز الحوار أيضاً على علاقة الدولـة بالـدين، حيث أن هـذه العلاقة قـد تـم حسمها في المجتمع الأوربي، وتم فصل الكنيسة عن الدولة عقب عملية تعلم مريرة تاريخياً، وأصبح على الدولة الآن أن تكفل حرية الأديان والمساواة بينها، غير أن - من وجهة النظر الإسلامية - هناك تأكيد على عدم إمكانية فصل الدين عن الدولة. وفيما يتعلق بالتعايش ونظرة كل طرف إلي الآخر، فهناك أحكام مسبقة وصور مشوهة لكل طرف عن الآخر، وتظهر الصورة التي يعد فيها الآخر كافراً أو زنديق. واعتبر الرأي الذي يطالب بمراجعة المناهج الدراسية في المنطقة العربية هو نوع من فرض الهيمنة والتدخل في شئون الدول وسيادتها.

كما أثير رأي آخر حول تدخل الدين في المجال السياسي، ويرى أصحاب هذا الرأي أن المطلوب هو ألاّ يضار غير المسلم من جراء ذلك. وأن هناك حاجة ملحة لتضافر الجهود للتعامل مع الجماعات المتعصبة دينياً.

وقد جاءت تساؤلات الجانب الألماني مركزة على أهمية الحصول على توضيح من الجانب المصري حول رؤيتهم لعلاقة الدين بالدولة، أو كيف يريدون أن يروا هذه العلاقة؟

كما طالبوا بأن يكون هناك تعبير عن الرأي حول الأسلوب الذي يرونه للتعامل مع الأصولية الإسلامية أو تفسير ظواهر مثل ظاهرة الاستشهاد ، ويرى الفريق الألماني أن الإجابة على هذه التساؤلات وتوضيحها هامة جداً لإتاحة مجالات للتعاون مع الدول الإسلامية، ولكي يحدث تحرك إلى الأمام. قد أستشعر الألمان أن المسلمين يرون أن أي آخر يتعين أن يكون مسلماً ومن شأن ذلك أن يضيّق من مساحة قبول الآخر.

وقد عبر الجانب الألماني عن ضيقة الشديد لتركيز المناقشات حول النقد والهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية بينما المتحاورين هما الفريق المصري والفريق الألماني، ويرى الفريق الألماني أنه غير متحدث باسم آخرين وإنما هو متحدث باسمه هو فقط.

وقد علق البعض على هذا النوع من الحوار بأنه مستوى يعبر عن أننا مازلنا في مرحلة الطفولة على طريق الحوار، حيث يسعى كل طرف إلى تبرير موقفه، دون محاولة وضع تصور أو رؤية لكيفية المشاركة معاً في شيء نتفق على أن نفعله معاً ، وأننا نأخذ رؤوس موضوعات ونخرج بتعميمات دون دراسة، والحوار على هذا النحو لا يقود إلى شئ حيث لا تؤدي هذه الطريقة في الحوار إلا إلى تشويه الآخر دون عائد من وراء ذلك.

وأجمع المشاركون في هذا الحوار الساخن على أهمية وضع عدة آليات حتى يمكن لهذا الحوار أن يستمر، وأن يعوّل عليه وعلى ما ينتهي إليه، أو نطمع أن يصل إليه من أهداف.

من أهم هذه الآليات المقترحة أن تتشكل مجموعة عمل من المسلمين والمسيحيين لتدارس المجالات الأساسية لسوء الفهم المتبادل، وضبط المفاهيم التي كان هناك خلط شديد بشأنها ، وأن لا تقتصر المناقشات فقط على البحث عن القيم المشتركة،

ولكن أن تشمل البحث عن مواطن الصراع والاختلاف التي تثير المشاكل، وتعوق التواصل والتفاهم.

**وأبرز ما اقترحته هذه المجموعات من أفكار هو ما يلي :**

- أهمية ضبط المفاهيم.

- تكوين فريق إسلامي مسيحي يعمل على تحديد المجالات الأساسية لسوء الفهم المتبادل.

- وضع تصور للقواسم المشتركة التي يمكن العمل معاً لإقرارها.

- أهمية تأهيل الشباب والطلاب لقبول أكبر لفكرة تقبل الاختلاف.

وفي تعليق ختامي من جانب منظمي هذا الحوار متمثلاً في د. نبيل صموئيل أبادير، ود. فريتز أنهيلم عن الجانب الألماني- ركز كل منهما على فهم وإدراك لصعوبة ما يتم معالجته في مثل هذه الحوارات وهو ما ظهر بالفعل، وأن تقسيم الحاضرين إلى ثلاث مجموعات فرعية كان بهدف إشراك الجميع في التعبير عن الرأي والخروج بأطروحات عملية يمكن أن نتبناها ونتمسك بها ونعمل معاً من أجلها. وبالفعل أفرزت المناقشات نقاط عديدة للحوار المستقبلي: وأكد كل منهما على أنه ليس من بين أهداف هذا الحوار التدخل في شئون أي من دولنا، بالإضافة إلى أهمية التأكيد على أن الفريقين المتحاورين لا يمثلان دولهما، فما يتم هو مبادرة حرة من الجانبين من أجل تحقيق مزيد من التفاهم والتعاون على طريق بناء علاقات سوية بين البلدين.

## الجلسة الثالثة

# دور العولمة في تقوية العنف وفي إعادة بناء النسق القيمي

المتحدثون: • د. جلال أمين

• ورنر چوناس

إدارة : • د. وحيد عبد المجيد

تناولت الجلسة الثالثة موضوع «دور العولمة في تقوية العنف، وفي إعادة بناء النسق القيمي». أدار الجلسة د. وحيد عبد المجيد، وتحدث فيها كل من «د. جلال أمين» والأستاذ «فرنر چوناس».

قدم للجلسة د. وحيد عبد المجيد حيث طرح افتراضاً يقول بوجود علاقة بين العولمة والعنف، وتساؤل حول الدعم الفعلي الذي قدمته العولمة للعنف وإذا كان هناك هذا الدعم فهل هذا الأثر المترتب على العولمة هو أثر مؤقت أم مستمر، وما الذي يمكن أن يترتب على ذلك في النظام العالمي، وما هو الأثر المترتب على ثورة الاتصال تحديداً باعتبارها أحد العوامل التي أدت إلى تسريع معدلات الاتصال والتقارب بين جميع أجزاء العالم، وما الذي قدمته ثورة الاتصالات هذه في توفير فرص الإتصال بين مجموعات العنف وإقامة شبكات لها، ثم العلاقة بين ثورة الإتصالات وتطور نظم القيم في العالم، وهل تقود زيادة المعرفة بالآخر إلى مزيد من التفاهم أم أن العكس هو الصحيح وهو ازدياد الاهتمام بالفروق الموجودة وبالتالي تقل فرص التفاهم وفرص التعاون المشترك بدلاً من أن تزيد. وهل هناك علاقة بين العولمة وبين الثورة الحادثة في كثير من أنحاء العالم حول مسألة الهوية، وتأثير هذه المبالغة الشديدة في التركيز على الهوية في مواجهة الآخرين بدلاً من الاهتمام بالمساحات الإنسانية المشتركة.

**ملخص محتوى ما قدم المتحدثان:**

تحدث د. جلال أمين عن «العولمة والعنف ونظام القيم»، واستهل حديثه بالإقرار بحقيقة أننا نعيش في عالم يزداد معدل عولمته يوماً بعد يوم.

ويعرّف المتحدث معدل العولمة بأنه هو المعدل الذي يجري به تقصير المسافات الفاصلة بين سكان العالم، سواء كانت هذه المسافات التي يحتاجها انتقال السلع أو الخدمات، أو الأشخاص، أو المشاعر، أو القيم وأساليب الحياة. ويرى أن هذا

اللقاء الذي يجمع أعضاء من الجانب الألماني والمصري معاً في حوار حول مشاكل العالم والذي يمكن أن تصل أخباره إلى المكسيك والصين هو شكل من أشكال ارتفاع معدل العولمة. ولا محل لعدم الاتفاق حول هذه الحقيقة ولكن الاختلاف هو في مناقشة السؤال عن العلاقة بين العولمة والعنف. ويعرف المتحدث العنف على أنه «استخدام القوة لإجبار شخص آخر على شئ لا يريده»، وقد يؤدي العنف إلى تقريب الناس من بعضهم أو إلى زيادة الكراهية. وصور العولمة كثيرة ومثالها قيام أوربا بجمع التبرعات لضحايا الفيضانات في آسيا، وهذه صورة للمحبة والإخاء، بينما صورة أخرى للعولمة تتجلى في الاستعمار، وصورة ثالثة له تبدو في تدفق الاستثمارات الأجنبية وتدفق المعونات.

ويلعب الإعلام دورا في ازدياد التعاطف بين الناس حين ينقل مباريات رياضية، أو يتحدث عن تكاتف العالم إزاء الكوارث، ولكنه أيضاً يقوي من دواعي العنف لأنه يسهّل الغزو الثقافي، ويرى البعض في عمل ما أنه عنف مثل رؤية العرب لغزو أمريكا للعراق، بينما يراه مستر بوش أنه من أعمال المحبة والإخاء.

والعولمة أيضاً هي نتيجة طبيعية وحتمية للتقدم التكنولوجي، ولكن رغم اكتشاف الإنسان للنار وحتى الآن فإن هذا التقدم التكنولوجي هو أداة للقهر وأداة للتحرير في نفس الوقت، ولهذا فإن الاستمرار في السؤال عما إذا كانت العولمة تؤدي إلى زيادة العنف أم لا لن يؤدي غالباً إلى نتيجة. وما يحدث في العالم اليوم هو زيادة الخوف من العنف ، ويرى المتحدث أن هذا الاجتماع الذي يحضره الآن ما هو إلا مظهر من مظاهر هذا الخوف، وأصبحت المخاوف من العنف لا تقتصر على ما يحدث داخل الحي الذي يسكنه الإنسان، بل - وبفضل الإعلام - أصبحنا نقرأ ونسمع ونرى العنف في كل أنحاء العالم.

ويدعم هذا الخوف ما يقوم به الإعلام من نشر حوادث العنف دون أن ينشر إحصائيات عنها ، ويعني ذلك أن العنف ليس بالضرورة في حالة تزايد ، فقد

يــكون العكس صحيحاً، وأن الزيادة هي في كمية الخوف منه.

ويستطرد د. جلال أمين بالقول «إنه ليس واثقاً من أن أعمال الإرهاب الآن أكثر مما كانت»، وأن الحديث عن الإرهاب يتعين أن تدخل فيه مفاهيم أخرى مثل الإرهاب المنظم من قبل الدول، والإرهاب غير المنظم من قبل الأفراد. كما يتعين مقارنة الإرهاب حالياً بما حدث في الحربين العالميتين، وتاريخ الاستعمار القديم والجديد. وقد يكون من أعمال الإرهاب ما يكون الهدف منه تخويف الناس لتسهيل حكمهم، أو لتحقيق أهداف معينة، ويذهب المتحدث في آرائه إلى التشكيك حتى في صحة رسائل بن لادن التي تذاع على قناة الجزيرة، وربما أيضاً الشك في وجود مثل هذه الشخصية. ويعود إلى التساؤل من جديد عن حتمية الخوف من العنف.

ويرد على هذا التساؤل بأننا إذا نجحنا في عدم الخوف من مثل هذه الصور من العنف فقد لا تصبح زيادة الخوف والعنف حتمية.

ويختم د. جلال أمين حديثة بدعوة المسيحيين والمسلمين إلى التكاتف في مواجهة حضارة السوق والتصدى لهذا النوع من أنواع العولمة.

أما كلمة أ. ڤرنر چوناس فقد اتجهت إلى البحث عن قيمة يمكن الالتفاف حولها، ويستعير جملة جاءت على لسان د. ريتا زوسموس في كلمتها التي ألقتها في جلسة سابقة، والتي تتحدث عن «بداية عصر تشكيل قيمي للعولمة»، ويرى أن التفاف الحاضرين حول مناقشة موضوع مثل دور الأمم المتحدة، وتوسيع أعداد الدول التي تنضم إليها قد يكون أحد الموضوعات الهامة التي نناقشها، أيضاً صندوق النقد الدولي والدور الذي يقوم به، ومجلس الأمن والصورة التي يجب إعادة صياغته عليها. ويرى أيضاً أن وثيقة حقوق الإنسان هي وثيقة أساسية للحديث عن قناعات دولية أو عالمية حول قيمة الإنسان في كل مكان في العالم بغض النظر عن أدائه الاقتصادي.

ثم ينتقل إلى جوانب إيجابية للعولمة حين يتحدث عن نسبة تصل من ٦٠ - ٧٠٪ من مكونات إنتاج العربة الألماني يتم تصنيعها في دول وأماكن أخرى، هذا الذي كان يمكن أن يثير تحفظات من قبل العمالة الألمانية، إلا أن النظر إلى ذلك على ضوء ما هو لصالح تطوير وتنمية دول أخرى لكي تعيش وتنتعش اقتصادياً لقيامها بهذا العمل، فهذا يعد جانباً إيجابياً للعولمة.

ويركز المتحدث على دور العلماء الذي لا يقل أهمية عن دور السياسيين في التعبير عن رأيهم في أمور العالم وذلك لما لديهم من قدرات على الدراسة وكيفية التعبير عن آرائهم في إطار الاستيعاب الكامل للخلفيات الثقافية ، وهذا الدور هو ما يتعين أن نبحث عنه لا أن يجتمع الحاضرون لتبادل الاتهامات. وبدلاً من محاولة النقد نتقدم بنشاط وقوة للتعاون مع دول أخرى لا تجد بدورها مجالاً للتعاون إلا مع الأقوياء مثلها. وقد أعطى مثالاً على ذلك بموقف مصر من الاتفاقية التي وقعتها مع إسرائيل في مجال الغزل والنسيج. فهل تجتهد النخبة في مصر لكي يكون لديها هذا التوجه، ولكي ينمو لدى أعضاء هذه النخب القدرة على الحوار كما فعلت شعوب مثل أوكرانيا ورومانيا. فإلى جانب البحث عن الرفاهية هناك مطلب هام وهو العدالة الاجتماعية. ويختم المتحدث كلمته بدعوة المسلمين والمسيحيين لكي يكونوا بنائين في عملية التطوير، وفي مساعدة الدول الأخرى لكي تكون إيجابية ومتفهمة، وأن يكون لهم دور واضح في حركة التنوير.

## المناقشات والتعقيبات:

أثارت الورقات المقدمة عدة مداخلات تتناول العلاقة بين ما ألقي من أفكار حول العنف والاستهانة بالإرهاب الحالي في مواجهة استعراض للحروب العالمية وما أسفرت عنه من دمار، وطالب البعض من المتحدث الأول أن يوضح ما هي محركات العنف من وجهة نظره، وما هي الدوافع وراء الإرهاب المرتبط بالحركات الدينية،

وما هي العلاقة بين العولمة ومجموعة القيم العالمية حول قضايا حقوق الطفل أو المسنين أو المعوقين أو المرأة...إلخ.

وتحدث البعض الآخر عن التباين في مصادر الخوف من العولمة ما بين الغرب والشرق، ففي الغرب مثلاً عندما يشاهد الأوروبي في بلده الآمن قتل أطفال أبرياء، وقتل نساء في حوادث تحدث في الطريق العام أو في محطات القطار..إلخ هنا يخاف ولا يكون هناك إمكانية للقول بأن خوفه زائد عن الحد أو أنه خوف لا مبرر له. وخوف المجتمع الأوربي من المجتمعات العربية وانسحابه على المجتمع الإسلامي ربما يعد جزئية أخرى في هذا الخوف.

ورغم التنبيه إلى عدم الاسترسال في مناقشة قضايا فرعية تم طرحها من قبل، إلا أن من النقد الموجه لكلمة الأستاذ جوناس عرضه للاتفاقية التي وقعتها مصر مع إسرائيل وما أثارته من اختلاف بين الاقتصاديين أنفسهم حول ما إذا كانت هذه الاتفاقية تؤدي إلى انتعاش حقيقي للإقتصاد المصري أم لا من الزاوية الاقتصادية البحتة. وحتى لو كانت هناك فائدة اقتصادية أو كان لها دور في تسريع معدلات العولمة، فإن تصرفات إسرائيل تجعل ردود الفعل رافضة لهذه الاتفاقية، وهذا ما يعنى أنه ليس بالضرورة أن كل ما يؤدي إلى فائدة اقتصادية يكون مفهوماً ومقبولاً من الناحية السياسية والاجتماعية.

ومن التعليقات أيضاً من ما تناول العلاقة بين العولمة والتلوث، وبين العولمة وزيادة معدلات الجريمة المنظمة، واستخدام الإرهابيين لمعطيات هذا العالم المتعولم وتكنولوجياته المتقدمة، بما فيها إمكانية الحصول على أسلحة دمار شامل واستخدامها في موضوع الإرهاب. والعلاقة أيضاً بين العولمة والفساد ، ودور العولمة في زيادة الخلل الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي زيادة أعداد الفقراء، وهل يمكن للعولمة ومنتجات العلم والتكنولوجيا أن يتم توظيفها في حل مشاكل البشرية أم أنها تزيد

الدول الغنية غنى، وتزيد الدول الفقيرة فقراً؟ ويبقى سؤال أساسي وهو: كيف يمكن أن نحوّل العولمة من نظام للفوضى إلى نظام يسخرّ العلم والتكنولوجيا والتقدم لصالح البشرية جمعاء. وربما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعبير عن واحد من نتائج العولمة وهي القدرة على تهديد الأقوياء من جانب غير الأقوياء. هذا مع الأخذ في الاعتبار أننا لا نستطيع أن نرفض العولمة فنحن جزء منها، ولم يعد في مقدور دولة أن تعزل نفسها عنها وإلا تخلفت بشدة.

وأمام النقد الشديد للغرب- وأمريكا تحديداً- رأي البعض من الجانب الألماني أن هذا الإحساس بالغضب لن يفيد في إحداث نقله نوعية في المجتمع. وعلى أي دولة تسعى للنهوض أن تفكر في كيفية تحقيق تقدم فكري وأيضاً أن يكون لها إسهام في ما يصل إليه العالم من إختراعات وتقدم تكنولوجي، فهذا ما يتعين أن تسعى إليه الشعوب، وما يقين أن تسعى إليه مصر أيضاً، وهذا بالفعل ما فعلته دول مثل الصين والهند اللتين قفزتا قفزة كبيرة إلى الأمام بفعل ما استطاعوا الوصول إليه من إنتاج، وبقدر ما طوروا من أفكار. كما أن الاستغراق في هذه النوعية من الحوار لن يفيد في الالتقاء والتفاهم حول عدد من النقاط التي يتعين السعي معاً والعمل من أجل جعلها واقعاً ملموساً.

وانتهى النقاش إلى إقرار حقيقة وهي: إن الاستغراق في نقاشات حادة وسياسية لا يؤدي في الغالب إلى الإمساك بنقاط محددة، ورغم أهمية أن تسود المناقشات الصراحة والشفافية من أجل مزيد من الفهم والتقارب إلا أن الاستمرار عند هذا المستوى من الحوار لن يساعد في بناء جدار من الثقة، أو الاقتناع بأهمية وجود موضوعات وأشياء محددة نقوم معاً بعملها.

## الجلسة الختامية

- ملخص لمجمل موضوعات الحوار في جولاته الثلاث السابقة
- أهم القضايا التي انتهت إليها مناقشات مجموعات العمل
- تعقيبات عامة على مجمل الحوار

اشتملت الجلسة الختامية على عرض أفكار سريعة عن دورات الحوار السابقة ، وأهم القضايا التي أثارتها جولة الحوار الحالية، وما خرجت به من اقتراحات يمكن أن تكون موضوعات لحوارات مستقبلية.

تضمن عرض خبرات الحوارات الثلاثة السابقة الموضوعات التي طرحت فيها.

* تناول اللقاء الأول موضوع «المواطنة والدين والديمقراطية»، وقدمت في هذا اللقاء تسع ورقات من الجانبين المصري والألماني، وانتهت المناقشات إلى اقتراح العديد من الأفكار التي يمكن أن نتناولها اللقاءات التالية وهي:

- مفاهيم أساسية مثل(العدالة، والمساواة، والمواطنة، والتسامح، والتضامن).
- عوامل التكامل والتفاهم مقابل عوامل الفرقة والتشرذم.
- أسانيد العيش المشترك.
- ضوابط الممارسات الديمقراطية والحريات.
- التعددية الثقافية وقبول الاختلاف، وحقوق الأقليات.
- التحديات التي تواجه الإنسان في القرن الحادي والعشرين.
- ثقافة الحوار وسبل دعمه وتعزيزه.

* وكان اللقاء الثاني في سبتمبر ٢٠٠٣ حول: «التفاعل الثقافي والاندماج الاجتماعي»، وتركزت أعماله على دور مؤسسات المجتمع المدني، والشروط الثقافية والاجتماعية والدينية للتكامل، والآثار الاجتماعية لتغير القيم في المجتمع المصري، وصراع القيم في عملية التنشئة السياسية المصرية. وقد أفرز هذا اللقاء عدة قضايا هامة وهي:

- أهمية سيادة مفاهيم التسامح والتفاهم من جانب كلا الطرفين.

* الاحتياج إلى تطوير لاهوتي يجمع المشترك في كلا الديانتين الإسلامية والمسيحية.

* مشكلة ترهل المجتمع المدني، واستيلاء التيار الديني عليه في غياب تواجد لقوى أخرى فاعلة في المجتمع.

- وتناول اللقاء الثالث موضوع «الدين والدولة والمجتمع: أثر التحديث» والذي عقد في أبريل عام ٢٠٠٤، ونوقشت فيه الأشكال والنماذج والمفاهيم التي أرتبطت بعملية التحديث في المجتمع المصري، وأهم المعوقات التي حالت دون اكتمال هذه العملية، وتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع والدين، ثم رؤية تحليلية للأحداث الجارية عالمياً ومحلياً.

ثم هذا اللقاء الرابع الذي تحدث عن «القيم والعنف في إطار العولمة».

أعقب هذا العرض السريع لجولات الحوار السابقة مناقشات وتعليقات حولها تضمنت النقاط التالية:

- إن هذه الحوارات يتعين أن تبنى فوق بعضها، أى أن يسلم كل حوار إلى حوار آخر يكون أكثر تحديداً وأكثر عمقاً، وذلك حتى يكون الحوار متصاعداً ومتكاملاً.

- يرى البعض أن الأوراق المقدمة حصرت الحوار حول ما جاء بها والذي لا يعبر إلا عن رأي صاحبها، وأن ذلك يحد من مجالات الحوار ويحصرها في مناقشة أفكار مقدم الورقة فقط.

- إن عمومية الطرح أدت إلى وجود نقاط حيوية وهامة، إلا أنها لم تأخذ حظها من النقاش.

- الاستغراق في المناقشات السياسية شتت إمكانة الالتقاء الفكري والوصول إلى مجالات يمكن أن نعمل فيها معاً.

- رأي الفريق الألماني أنه خلص إلى فهم أعمق للطريقة التي يفكر بها المصريون، وربما أن من كانوا يلتقون في الحوارات السابقة لم يكونوا معبرين بالقدر الكافي عن مجمل المسلمين تحديداً، ويدعو ذلك إلى أن يتفهم الألمان أن المصريين يفكرون بطريقة مختلفة عنهم، وعليهم أن لا يطلبوا من المصريين أن يفكروا بطريقتهم.

- رغم حرص المنظمين على تنوع المشاركين بقدر الإمكان، وتوجيه الدعوة بالفعل لعديدين إلا أن الظروف لم تساعد البعض على المشاركة، ويظل مطلب التنوع هو هدف مرغوب فيه، ويحتاج إلى بذل جهد أكبر باتجاه تحقيقه.

- ليس المطلوب من الحوار أن يغير طرف الطرف الآخر، ولكن المطلوب هو مزيد من فهم كل طرف للآخر.

رأى البعض أن موضوع العنف ما زال يحتاج إلى مزيد من الفهم، لا سيما أشكال العنف في المجتمعين (المصري والألماني)، وطالبوا باعتبار ما أثير في المؤتمر غير معبّر عن مجمل تفكير المجتمع المصري بكل فئاته المتباينة.

- أما الإجماع فكان في الاتفاق على أهمية أن نتوصل- وبموضوعية - إلى قضايا يمكن الإمساك بها، وأن ندرك وبصراحة ماذا نريد أن نحققه من أهداف.

أعقب هذه التعليقات الختامية من الفريقين عرض التوصيات التي انتهت إليها مجموعات ورش العمل الثلاث والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أهمية مراجعة الكتب المدرسية.
- تبادل الزيارات بين الشباب والطلبة وتأهيلهم لقبول فكرة تقبل الآخر.
- إصدار بيان عن القيم المشتركة في الإسلام والمسيحية.
- إجراء حوارات بين رجال الإعلام في البلدين.
- تعاون مؤسسي بين نقابات الصحفيين.

- التفكير في إنتاج فيلم مشترك.

- تحديد المجالات التي يحدث فيها سوء فهم من جانب أي من الفريقين، وتشكيل لجان تتوفرعلى هذا الأمر.

- توضيح المصطلحات التي تحمل معانٍ مختلفة وإصدار كتيبات تحوى ما يتم الاتفاق عليه من معان لكل منها.

## وقائع الجلسة الختامية

تبادل الدكتور نبيل أبادير مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية، ودكتور فريتز أنهيلم كلمات ختامية تناولت أعمال المنتدى، ومجمل التعقيبات الصادرة من جمهور المشاركين، ورغم الإقرار بوجود بعض الاحتقانات أثناء الحوار إلا أنهما يقرران أن العوامل الإيجابية التي تدعو إلى استمرار الحوار أكثر جداً من المعوقات التي تقف أمامه، والطريق إلى التفاهم لاشك أنه سيتزايد.

وربما يحتاج الأمر إلى توجيه اهتمام أكبر لاستقطاب الشباب، وتوسيع دائرة الحوار، وتجنب الموضوعات شديدة العمومية إلى موضوعات أكثر تحديداً وتخصصاً ووضوحاً، مع اختيار المتحدثين بعناية لتمثيل الفئات المتباينة في كل من البلدين.

وقد قدمت دكتورة نادية حليم تعقيباً يسلط الضوء على أهم ما تناوله موضوع اللقاء وجهود تنظيمه، والسمات العامة للمناقشات والحوار، وفيما يلي عرض لمحتوى هذه التعقيبات:

### أ- ملاحظات حول اختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع مخاطباً واحداً من أهم مجالات الحوار وهو «موضوع القيم والعنف في إطار العولمة»، ومناقشة ذلك من خلال مجالات ثلاثة هي:

الإعلام والدين والتعليم، وهي ثلاثة مجالات على درجة عالية من الأهمية،

حيث أنها تشكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية، والمصدر الرئيسي للضبط الاجتماعي.

ولكن الحوار حول هذه الموضوعات لم ينتهي بالفعل إلى رسم ملامح واضحة لما تتناولة هذه المجالات الثلاثة من مبادئ وقيم وأفكار، وعلاقة ما تشتمل عليه من قيم بما يمكن أن يهيئ أرضية خصبة للعنف والتشرذم أو يهيئ المجتمع للسلام وقبول الآخر، ومقاومة العنف والإرهاب. ولم تنتهي المناقشات إلى نقاط تفاهم يمكن الالتفاف حولها والعمل معاً من أجلها. وربما يسوقنا ذلك إلى طرح فكرة أن يستمر الحوار حول ذات الموضوعات في مرات قادمة على أن يتحدد لكل بعد منها نقاطاً محددة تتم مناقشتها باستفاضه وعمق وشفافية، مع مراعاة عدم حصر أو توجيه المناقشات من خلال أوراق مقدمة ومعدة مسبقاً لا تعبر إلا عن فكر من يطرحها، فمن شأن هذا أن يستقطب المناقشات ويحصرها لتلتف حول ما تطرحه هذه الورقة من قضايا.

## ملاحظات حول التنظيم :

- سمح تقسيم الحاضرين إلى مجموعات بمزيد من التفاعل البناء، وإلى إتاحة مساحة من المشاركة في التعبير عن الرأي أمام الجميع، إلا أن تفعيل مثل هذه المجموعات يتطلب إعدادها بأسلوب آخر يقوم على تحديد عدة أسئلة مفتاحية يطرح كل منها جانباً محدداً جداً، تتم مناقشته والخروج بنتيجة، ثم الانتقال إلى سؤال آخر وهكذا.. ويعطي كل فريق في نهاية النقاش تقرير مفصل يعبر عن مجالات الاتفاق.العامة ومجالات الاختلاف وأسانيد كل منها.

- يمكن الجمع بين أكثر من آلية للحوار مثل: حلقات المناقشة البؤرية، والموائد المستديرة، وورش العمل، والندوات إلى جانب الأوراق العامة.

وهي جميعها آليات أكثر فاعلية من مجرد الاقتصار على الأوراق الأساسية.

- أهمية وجود الأوراق قبل عقد المؤتمر بوقت كاف، وتوزيعها على الحاضرين لقراءتها قبل مناقشتها.

- إعداد أوراق تلخيصية لعدد من القضايا التي تمت مناقشتها في حوارات سابقة تعبر عن ما خرج به المتحاورون حولها، ويتم نشرها وتوزيعها على نطاق واسع.

- من الأهمية بمكان أن يقف الحاضرون على ما تم في جولات الحوار السابقة، وذلك من خلال ورقة تلخيصية بذلك يتم توزيعها في بداية أي حوار، ويتم مناقشتها في الجلسة الأولى للحوار.

## ملاحظات حول المناقشات والحوار:

يرصد ويسجل لهذه المناقشات ما اتسمت به من صراحة وشفافية إلا أن هناك عدة ملاحظات يمكن عرضها على النحو التالي:

- شاب المناقشات - في أحيان كثيرة- مشاعرسلبية وإحساس بتهديد الهوية.

- وضح الاختلاف بين خلفية كل من الفريقين، حيث يتحدث الفريق الألماني من خلفية نسق ديمقراطي مستقر له وجهات نظره فيما بعد عنفاً، في مقابل خلفية أخرى تستند إلى نسق آخر يعاني من العنف على كل المستويات، كما وضح وبجلاء اختلاف في المناهج الفكرية بين الفريقين.

- ما قدم من أوراق وما أثير من مناقشات يعبر بصورة أكبر عن طرح نظري دون الخروج بقضايا فعلية يمكن الحوار حولها.

- حدث تركيز أكبر على إبراز الاختلافات أكثر من الاتجاه أو محاولة البحث عن قواسم مشتركة نعمل عليها جميعاً وفي اتجاه يحقق الأهداف العامة للحوار وهي الخروج بمنظومة قيم ومناهج تشكل أسساً لمزيد من التفاهم البناء، وتتيح للفريقين أن يعملا سوياً من أجل أشياء محددة.

- تم طرح مفاهيم كثيرة مثل (قيم الأمن والسلم، مفهوم العدالة، العلاقة بين الدين والدولة، الديمقراطية، كرامة الإنسان، الحرية، حرية الرأي والتعبير، احترام حقوق الإنسان والمرأة والأسرة تحديداً...).

وتوضح المناقشات أن الكثير منها ما زال تائهاً في عقول الكثيرين من الحاضرين.

- اتجه طرح القضايا إلى وجود فاعل وضحية، وسيادة ما يسمى بالمشاعر السلبية، وقد أضاع هذا التوجه فرص الخروج بقيم نجمع عليها كفاعلين قادرين على التأثير في مجتمعاتنا.

- لم يخرج الحوار بتحديد لماهية القيم أو المبادئ أو الأفكار التي تهيئ لأرضية خصبة للعنف.

- باعد تشعب المجالات المطروحة بين ما تم من نقاش وبين ما انتهى إليه من وضوح للرؤية حول أي منها (الثقافة والقيم، التعليم، الإعلام).

- طالب الحاضرون باجراء دراسة إمبيريقية حول إدراك الفئات المتباينة في كلا المجتمعين (المصري والألماني) للعنف.(صوره، وأشاله، والدواعي له، والأسباب المؤدية إليه) على أن تشمل هذه الفئات النخب السياسية.

- كما طالبوا بإعداد ورقة رصد وتقييم تطرح فيها الموضوعات المثارة في الحوار، والتحفظات التي صدرت عليها، والمناقشين، وهوياتهم، ... وذلك لوضع حكم قيمي عن :

- منجزات الحوار المتحققة.

- تصاعد هذا الحوار، وانجازاته التراكمية.

- بناء الثقة وحالته (صعوداً أو هبوطاً).

- أهمية الخروج من كل لقاء بمشروع أو موضوع نتبناه ونعمل عليه - كل مجموعة في بلدها- ومناقشة الأنشطة التي يمكن أن نطبقها ، ويتم متابعة الانجازات المتحققة في الحوار التالي.

واختتم اللقاء بكلمة من د. نبيل صموئيل شكر فيها جميع الحاضرين ، والقائمين على تنظيم هذا الحوار، واللجنة المشكلة لهذا البرنامج في ألمانيا، ودكتور فريتز أنهيلم، وأكاديمية لوكوم.

وعبر كل من دكتور نبيل صموئيل، ودكتور فريتز أنهيلم عن الأهمية القصوى لاستمرار هذا الحوار من أجل توثيق العلاقات بين الشعبين المصري والألماني، ودعا كل منهما إلى تكاتف الجميع ومساندتهم من أجل استمرار هذا الحوار وتطويره، وتذليل الصعوبات التي تواجهة.

# الجزء الثاني

## أولاً : كلمات الافتتاح

## ثانيــاً : كلمات المتحدثين في الجلسات الثلاث

## ثالثـاً : أسماء المشاركين في الحوار

- من الجانب المصري

- من الجانب الألماني

# أولاً : كلمات الافتتاح

• كلمة د. نبيل صموئيل
• كلمة د. فريتز أنهيلم

## كلمة دكتور نبيل صموئيل

السيد فريتز أنهيلم - السيدات والسادة أعضاء هذا القاء، هذه هي الحلقة الرابعة من الحوار المصري الألماني. أرحب بكم جميعاً في مصر، وفي العين السخنة، أرجو أن يكون هذا المكان قد أعجبكم وأنه يوفر لنا جميعاً فرصة للاستمتاع، كما يكون فرصة لنا لحوار أعمق وتفاعل أكبر في عملية الحوار التى بدأناها معاً والتي تكتسب خبرة جميلة متميزة عبر السنوات.

أقدم ترحيباً خاصاً لكل الذين يحضرون اليوم لأول مرة معنا، أرجو أن يكون فرصة لهم لبناء الجسور، كما بدأنا مع المجموعة الأولى لبناء الجسور بين الثقافين المصرية والألمانية، وتبادل الرأي والفكر والخبرات. آمل أن تكونوا قد استمعتوا ببرنامج اليومين الأولين في القاهرة سواء من خلال المقابلات التي تمت مع مسئولين والحوار معهم، أو من خلال الاستقبال الكريم الذي قام به السيد سفير ألمانيا في مصر، وكان استقبالاً كريماً تمتعنا به ونشكره على ذلك، وكذلك الزيارات السياحية التي قمنا بها. نرحب بالسيد السفير معنا ونحن نتشرف بوجوده وحرصه على مشاركتنا.

ربما يكون من المناسب في البداية أن أقدم لكم- خاصة للبعض ممن يحضرون لأول مرة- نبذة مختصرة عن الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بدأ عملها في أوائل الخمسينات من القرن الماضي. اهتمت بالتنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع المصري، وعملت على تحسين نوعية الحياة للفقراء والمحرومين في كثير من المناطق الفقيرة والعشوائية في أنحاء مصر.

اهتمت أيضاً بالعمل الثقافي، واهتمت بتوعية المواطنين ليكونوا مشاركين فاعلين في تنمية وتطوير مجتمعنا.

ومنذ أن بدأت الهيئة وهي تقدم خدماتها وعملها دون تمييز بين أبناء المجتمع

المصري بغض النظر عن الدين أو العقيدة أو الجنس أو أي شئ يميز البشر.

أوائل التسعينات، اجتاز العالم فترة متغيرة من الصراعات والنزاعات والتي أثرت أيضاً على مجتمعنا المحلي وعلى انتشار التعصب الفكري والديني- في بعض الأحيان- بالإضافة إلى ما تمر به مجتمعاتنا من بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى إزدياد التوترات، إلى جانب النتائج التي ترتبت على الحدث الشهير في ١١ سبتمبر والحرب على الإرهاب وتداعيات ذلك.

رأت الهيئة بخبرتها الطويلة في العمل الاجتماعي والثقافي أن هناك حاجة لأن تساهم في تدعيم ثقافة الحوار والتعددية والديمقراطية، فأنشأت منتدى حوار الثقافات الذي عمل لفترة تقرب من الـ ١٥ عاماً في المجتمع المصري من أجل تدعيم هذه الثقافة.

وبناء على هذه الخبرة ونتيجة لما يمر به عالمنا الحالي، رأى المنتدى أيضاً أن يبدأ بمد جسور التفاهم والتقارب مع الثقافات الأخرى خارج مصر، وكانت ألمانيا هي البلد الذي قابل هذه المبادرة بتجاوب كبير من خلال علاقة وطدّناها وبدأناها مع الأكاديمية الإنجيلية «بلوكوم» بقيادة د. فريتز أنهيلم- صديقي العزيز- الذي بادر بالتجاوب الكبير مع هذه المبادرة ، ونحن الآن عبر ثلاث سنوات نعقد اللقاءات، ونتناول قضايا هامة تهم الثقافتين المصرية والألمانية، نتحاور فيها برؤى من هاتين الثقافتين، ونرى ما هو مشترك وما هو مختلف بيننا، ونعمق الحوار بفضل زيادة الفهم والإدراك والصراحة بيننا.

كان المؤتمر الأول في أبريل ٢٠٠٣ ونحن الآن في المؤتمر الرابع في مارس ٢٠٠٥ ، وسوف نعقد العزم على الاستمرار، وربما يكون هذا اللقاء هو فرصة للتفكير في نمط جديد نطور فيه برنامجنا للمستقبل.

نحن نقدم نموذجاً متميزاً من الحوار عبر الثقافات في العالم بتكوين جماعات

عندها استعداد وقادرة على الحوار رغم اختلاف الثقافات، ورغم اختلاف التاريخ، ومع أننا لديناما نشترك فيه معاً، إلا أن هناك تباينات كثيرة، ونحن نحاول من خلال لقاءاتنا معاً ... أولاً: أن نفهم بعضنا البعض، وثانياً: أن نفهم الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل ثقافة على حده، وثالثاً: أن نرى ما هو مشتركاً، ورابعاً: أن نرى ما يمكن أن نفعله معاً نحو تكوين عالم إنساني يعتمد على قيم العدالة والسلام واحترام الإنسانية وتحقيق المساواة بين الجميع.

في اللقاءات الماضية، أحاط بكل لقاء بعض الأحداث الدولية، في اللقاء الأول في ألمانيا وفي بداية اليوم الأول سقطت بغداد في أيدي الأمريكان.

وفي العام الماضي كانت هناك حادثتان مهمتان حيث قتل الشيخ ياسين، وحدث انفجار في مدريد، ويحيطنا كل يوم ونسمع عن أخبار قتل ودمار في مناطق كثيرة من العالم، فالعنف يزداد.

والقيم تختلف من مرحلة إلى أخرى، هل هذا مرتبط بالعولمة؟ هل العولمة أثرت في ازدياد العنف في مناطقنا سواء في الدول الأوربية أو الأمريكية أو العربية أو الآسيوية، هل أثرت العولمة على منظومة القيم في الثقافات المختلفة؟

ولقد أدركنا كجماعة تخطط لهذا اللقاء أننا ربما نحتاج أن نتناول قضية القيم والعنف في التحولات الكونية وفي إطار العولمة، كيف نراها معاً من منظور كل ثقافة، سواء كانت مصرية أو ألمانية، إلى جانب دور ثلاث مؤسسات هامة وهي الإعلام ومدى تأثيره في صياغة القيم والعنف في المجتمع، والتعليم سواء كان التعليم في المراحل الأولى، أو في المراحل الجامعية أو النظم التعليمية بكل أشكالها، والأديان ودورها في المجتمع.

ما هي الأدوار التي يمكن أن يلعبها الإعلام والتعليم والدين في مواجهة هذه التحولات التي نمر بها، وما تأثير ذلك على العنف والقيم؟ هذا هو موضوع هذا اللقاء.

د. فريتز سيتكلم عن ذلك بطريقة أكبر، ونحن في هذا اللقاء بادرنا ولأول مرة بتشكيل مجموعات عمل، حيث سيتم بعد الطرح العام في اليوم الأول لموضوع العنف والقيم تقسيم الحاضرين إلى ثلاث مجموعات تناقش كل واحدة منها أحد الموضوعات الثلاثة (الإعلام والتعليم والدين) وأدوار هذه المؤسسات الثلاثة في مواجهة هذه التحديات، والعلاقة بين العنف ومنظومة القيم.

وهذا يعطى فرصة أكبر للحوار والتركيز، كما يعطي الفرصة لأكبر عدد ممكن أن يشارك. وفي اليوم الأخير سنرى كيف فكرت هذه المجموعات، وما هي حواراتها.

أرجو أن يكون هذا اللقاء، لقاء مثمراً يعطينا فرصة أكبر لتعميق الحوار، ونستمر في الصراحة التي هي بيننا لكي نكتشف كل ما يمكن أن نشارك به في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا المحلية.

أرجو أن نستمتع باللقاءات، ونستمتع أيضاً بالمكان. وأن نخلص من خلال مناقشاتنا معاً في هذا اللقاء إلى أفكار عملية، يمكن أن تقود خطواتنا إلى تطوير أكبر وأعمق للحوار معاً. والآن أعطي الكلمة للدكتور فريتز أنهيلم.

**كلمة د. فريتز أنهيلم**

بداية، أحب أن أشكركم على تواجدي هنا في العين السخنة، كما أشكركم على كل ما قمتم به من تجهيزات لنا قبل أن حضورنا.

عندما بدأت هذه الحوارات لم تكن لدينا فكرة كاملة عن المسار الذي ستتخذه هذه اللقاءات، ولا كيف سنبدأ. لقد أتت الفكرة من مصر وكان لها أسبابها، جاءت من هيئة "CEOSS"، وعلمنا بها من خلال چورچ خوري في معرض القاهرة للكتاب، وعرفنا أننا أمام مرحلة صعبة لبناء الثقة، وكان أول لقاء لنا في أبريل ٢٠٠٣، بدأ مع بداية حرب العراق وما زلت أذكر كلمات السفير المصري في هانوڤر، كان موضوعنا « المواطنة والديمقراطية والدين » ، وقد لاحظنا مدى الفرق الكبير

الموجود بين أدراك كل منا لهذه الجوانب. وأدى هذا إلى طرح سؤال عن الحضارات والثقافات وما الذي يطبعها بطابعها؟ وهكذا تبلور موضوع لقائنا الثاني عن: «التوترات الاجتماعية المرتبطة بالاندماج الاجتماعي وما يرتبط بها من تفاعلات».

كان هذا موضوع اللقاء الثاني في بداية سبتمبر ٢٠٠٤ في القاهرة والإسكندرية، وفي نهايته - وصلنا إلى نقطة التقاء. إلى أي مدى يجب أن يكون المجتمع متوحداً وفي ذات الوقت متعدد التوجهات. وكان الاتفاق بين الوفود المشاركة على أننا يجب أن نهتم بمشكلة التعددية التي تتنامى في مجتمعاتنا، التعددية على المستويات الدينية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما فعلناه بالفعل في برلين بداية عام ٢٠٠٤ في لوكوم تحت عنوان «التحديث وتأثيره على المجتمع والدين» ورأينا أن هذا كان موضوعاً صعباً، لأن مصطلح ومفهوم الحداثة أو التحديث يرتبط بأحاسيس مختلفة في مصر عنها في ألمانيا، وعرفنا وتعلمنا أننا في مصر عندما يتحدث المرء عن الحداثة، فهو دائماً يفكر في المرحلة الثانية من الاستعمار. وفي ألمانيا نفكر- عندما نسمع مصطلح الحداثة - في عصر التنوير والتقدم، وقد عاصر هذا اللقاء كما سمعنا الهجوم الإرهابي في مدريد وقتل الشيخ ياسين، وقد ترك كلاهما انطباعاً على أحاديثنا ولقائنا على المستويين الرسمي وغير الرسمي طوال اللقاء، ومن خلال المناقشات كان من الواضح التخوف الكبير من الجانب المصري أن يكون قد أحدث هذا الهجوم وتولد عنه أحاسيس الخوف من الإسلام ومن الشرق، وعلى الجانب الألماني كان من الواضح أن هناك مطالبة بعدم تجاهل العنف في حوارنا وهذا ما نتج عنه اختيارنا لموضوع هذا اللقاء وهو الحديث عن العنف والعولمة، ومجموعة القيم التي ترتبط بهما، وإلا فإن معايير القياس ستكون غير سليمة، وهذه القيم منها ما هو عالمي ومنها ما هو مرتبط بثقافة ما.

هذا ما سنتحدث ونتناقش عنه اليوم. وفي هذه النقاشات يجب أن نمهد لما سنحاول عمله غداً وفي إطار مجموعات العمل الثلاث.

والمطلوب أن تخرج المناقشات بإمكانيات وجود نقاط تلاقى نعمل من أجلهما معا. لا سيما مطلب وجود تقارير أو مناهج تتضمنها الكتب المدرسية. ومن المجموعات من ستتوفر على مناقشة العلاقة بين الأديان في عمقها التاريخي، وما شاهدناه من خلال حوارنا السابق وحتى الآن هناك نقاط تفاهم، ومطلوب إيجاد نقاط تفاهم أكثر ومجالات للعمل. وقد وصلنا إلى مستوى في حوارنا يمكن معه أن نحدد ما هو مطلوب بشكل واضح وإلى أي مدى يمكن نقل هذا إلى حيز التنفيذ، وأنا أظن أن حوارنا قد وصل إلى مرحلة محورية، ماذا سنفعل بآرائنا التي توصلنا إليها ؟ وما إذا كنا الآن نريد أن نثبت قدرتنا على تنفيذ ما توصلنا إليه بشكل ديناميكي، كما كان حوارنا دائماً ديناميكي.

# ثانياً : كلمات المتحدثين

- كلمة د. نور فرحات
- كلمة د. ريتا زوسموث
- كلمة د. جلال أمين
- كلمة د. مارتن كوبلر
- كلمة د. حسن نافعة
- كلمة د. كلاوس جوناس

# ثانياً : كلمات المتحدثين

## ملاحظات حول ظاهرة العنف

د. محمد نور فرحات

لا تطمح هذه الورقة إلى تقديم تصور تحليلي لظاهرة العنف على المستويين الوطني والدولي في مختلف جوانبها القانونية والاجتماعية، وإنما تهدف إلى وضع فروض في محاولة للإجابة على الأسئلة التالية :

١- ما هي التعريفات المتداولة للعنف في مصر سواء أكانت هذه التعريفات قانونية أو سلوكية.

- أو بعبارة أخرى كيف يفهم المثقفون المصريون ظاهرة العنف؟

٢- ما هي أهم صور العنف السائدة في المجتمع المصري وهل يوجد لدينا ما يمكن أن نسميه بثقافة العنف؟

٣- ما هو تعريف الإرهاب باعتباره مصطلحاً متداولاً الآن بشدة على الساحتين الوطنية والدولية وكيف نفرق بينه وبين المقاومة المشروعة؟

### الدراسات السابقة

وقد تعددت الدراسات في مصر عن ظاهرة العنف[١]. ولعل من أهم هذه الدراسات

(١) نحيل على سبيل المثال إلى الدراسات التالية: محمد نور فرحات ، دوائر العنف الثلاثة في المجتمع المصري، مجلة الهلال، يوليو ١٩٨٧، على ليلة الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي( الندوة المصرية الفرنسية الخامسة حول ظاهرة العنف السياسي- نوفمبر ١٩٩٣)، السيد كامل الشربيني منصور : دراسة نفسية مقارنة للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر، رسالة ماجستير بقسم علم النفس بآداب عين شمس- ١٩٣) سميحة نصر، السمات الشخصية للعدوانيين وانساقهم القيمية، رسالة دكتوراه بقسم علم النفس بآداب عين شمس، ١٩٨٦ ، فضلاً عن الدراسات الأخرى المشار إليها في المتن وفي الهوامش التالية.

تلك الدراسة الشهيرة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن العنف التلقائي في المجتمع المصري (يوليو ١٩٧٦). وإلى جانب ذلك هناك بحث القتل الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في الخمسينات. وهناك الدراسة الرائدة للدكتور سيد عويس بعنوان «لا للعنف»(دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني»، ودراسة أخرى للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان العنف والمشقة ( ١٩٦٦ ) هذا فضلاً عن العديد من البحوث الفردية والجماعية المتاحة لجمهور الباحثين اليوم.

وقد تحدثت دراسات عديدة سابقة عن تعريف العنف والعدوان وارتباطهما أو عدم ارتباطهما بالإحباط الاجتماعي وعن دور المؤسسات في عملية التنشئة الاجتماعية وعن نظريات المخالطة الفارقة وتأثير جماعات الزمرة على سيادة العنف ودور الأسرة والمؤسسات الدينية والإعلامية في عملية التنشئة الاجتماعية وأثر غياب القدوة وسيادة القيم المادية على الانحرافات السلوكية، وتأثير الإحباط الاجتماعي والتوترات الاجتماعية على شيوع مظاهر السلوك العنيف. ولكننا سنتوقف في هذه الورقة على تفحص المفاهيم المتداولة للعنف وصلة ذلك ببعض مظاهر العنف التي يعاني منها المجتمع المصري اليوم.

## المفهوم القانوني للعنف:

ينتمي مفهوم العنف "Violence" إلى طائفة المفاهيم المستخدمة في العلوم السلوكية كعلوم النفس والاجتماع والإجرام. ويحتوي قانون العقوبات على إشارات متعددة ومتفرقة لمصطلح العنف ومترادفاته. ولكن هذه الإشارات لا ترقي إلى وضع صياغة قانونية منضبطة لمعنى العنف ويسير شراح القانون في ركاب التشريع الذي يشير إلى مصطلح العنف في سياقات ترادفية متنوعة تستخدم مصطلحات القوة والإكراه والتهديد والترويع إذا كان العنف موجهاً ضد الأشخاص، وتشير إلى مصطلحي التخريب والإتلاف إذا كان العنف موجهاً ضد الأموال.

من قبيل ذلك المادة ٨٦ من قانون العقوبات التي تتحدث عن الإرهاب وتعرفه بأنه ل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إلى الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. وواضح أن ما يميز الرهاب من وجهة نظر المشروع هو أرتباط السلوك العنيف (القوة أو العنف أو التهديد و الترويع) بمشروع إجرامي، متصل وأن يستهدف ذلك الإخلال بالنظام المجتمع أوسلامة المجتمع وأمنه. ومفهوم الإرهاب بأعتباره صورة صارخة من صور السلوك العنيف يفرد لها المشرع تجريماً مستقلاً هو مفهوم مستحدث أملته المستجدات الإجرامية المعاصرة على المستويين الداخلي والدولي.

وهناك العديد من المواد الأخرى في قانون العقوبات تجرم السلوك العنيف. من ذلك المادة ٨٨ مكرر "أ" التي تعاقب على التعدى على القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم أو مقاومتهم بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالهما، والمادة ٩٠ التي تعاقب على التخريب العمدي للمتلكات العامة، والمادة ٩٠ مكرر التي تعاقب عي احتلال المباني العامة بالقوة التي تعاقب على قيادة أو رئاسة عصابة حاملة للسلاح بقصد اغتصاب أو نهب أموال الحكومة أو جماعة من الناس، والمادة ٩٩ التي تعاقب كل من لجأ إلى العنف أو التهديد به أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو الامتناع عنه، والمادة ١٠٢ التي تعاقب على إحراز أو حيازة أو صنع المفرقات، والمادة ١٢٦ التي تعاقب كل موظف عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه، والمادة ١٣٦ التي تعاقب على التعدي على الموظفين العموميين أو مقاومتهم بالقوة أو العنف، والمادة ٢٣٠ التي تعاقب على القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصد، والمادة ٢٣٤ التي تعاقب على القتل العمد دون سبق إصرار أو ترصد، والمادة ٢٣٦ التي تعاقب على الجرح والضرب العمد، والمادة ٢٥٢ التي تعاقب على الحريق العمد، والمادة ٢٦٠ التي تعاقب على الإجهاض العمد، والمادة ٢٦٧ التي تعاقب على الاغتصاب أو مواقعة

الأنثى بغير رضاها، والمادة ٢٦٨ التي تعاقب على هتك العرض بالقوة أو التهديد، والمادة ٣١٤ التي تعاقب على السرقة بالإكراه.

وليس القصد من سرد كل هذه المواد في قانون العقوبات أن نقدم حصراً جامعاً للسلوك العنيف الذي يجرمه القانون وإنما قصدنا أن نشير إلى أن هذا السلوك لا تجمعه نظرية جامعة في فقه العقوبات، وإنه يدخل في كافة أغلب تصنيفات الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال فهو سلوك ذو مظاهر متعددة ومتنوعة يعاقب عليها القانون دون أن يكون السلوك العنيف بذاته محدداً للسياسة التشريعية في التعامل مع هذا السلوك.

والملاحظ على جرائم العنف التي تعرضنا لها آنفاً كلها جرائم عمدية، هل يعني ذلك أن السلوك العنيف لا يتحقق له هذا الوصف إلا إذا كان عمدياً أي إذا توافر فيه العلم والإرادة واتجهت فيه إرادة الجاني إلى السلوك والنتيجة معا؟ نرى أنه لا محل للقول بذلك وأنه من المتصور توافر العنف في جرائم الخطأ فكثيراً ما يفترن الإهمال والرعونة وعدم الاحتراز بالعنف، مثل إطلاق سلاح ناري في أحد الأفراح ينتج عنه قتل شخص على سبيل الخطأ ومثل قيادي سيارة في مكان مزدحم برعونة وعدم احتراز وغير ذلك من مظاهر السلوك العنيف الذي لا يريد فيه الجاني نتيجة فعله.

وقد حاول البعض أن يصوغ تعريفاً قانونياً يجمع سمات العنف من الناحية السلوكية بأنه «استخدام أو تهديد باستخدام القوة تجاه المجني عليه كي يحقق الجاني هدفاً معيناً ضد إرادة شخص آخر مما قد يؤدي إلى إزهاق حياة المجني عليه أو إلحاق الأذى بسلامة جسده [٢] ويعيب هذا التعريف أنه لا يشمل صور العنف التي لا تنطوي إلا على الإضرار بالأموال دون إيذاء الأشخاص، كالعنف المنطوي على تخريب الأموال وإتلافها. كما عرف العنف أيضاً بأنه «استعمال غيرمشروع

(٢) د. عصام أحمد محمد محمد، النظرية العامة للحق في سلامة الجسم، رسالة دكتوراه بكلية حقوق القاهرة، ١٩٨٨، صنر ٢٨.

لوسائل القسر المادي بغية تحقيق غايات شخصية أو جماعية»، أو هو تسخير واستخدام للطاقة المادية المتاحة لدى الإنسان بغية المساس بحق يحميه القانون للمجني عليه بهدف تحقيق غاية يسعى الجاني إلى تحقيقها[٣] وهذه كلها تعريفات يجمعها التأكيد على استخدام الجاني للقوة المادية من أجل الإعتداء على حق لغير أو تحقيق غايات غيرمشروعة [٤].

فعدم مشروعية الغاية من العنف هو الذي يؤدي إلى عدم مشروعية الوسيلة وهو استخدام القوة وليس العكس. فإذا كان استخدام القوة لتحقيق غاية مشروعة لن يكن اللجوء إلى العنف مجرماً بل كان فعلاً مباحاً. كما إذا كان استخدام العنف لضرورة ملجئة لتفادي خطر لم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه (م٦٠) أو استخدام العنف عملاً بحق الدفاع الشرعي عن النفس أو المال وفقاً لضوابطه وشروطه (المادة ٢٤٥ وما بعدها من قانون العقوبات).

## المفهوم السلوكي للعنف والعدوان:

ونقصد بالمفهوم السلوكي ذلك الذي لا يحصر أهتمامه في التجريم القانوني وإنما ينظر إلى محتوى السلوك ويتخذه أساساً لتعريف العنف. وثمة مفهومان متداولان في الدراسات الاجتماعية والنفسية حظياً بكم كبير من الدراسات هما مفهوم العنف ومفهوم العدوان.

وثمة تعريفات كثيرة للعنف تركز على المحتوى السلوكي للنشاط العنيف. منها تعريف العنف تعريفاً عاماً يشير إلى كل أشكال السلوك أو التهديد التي ترمي إلى تحطيم أو تدمير الممتلكات أو إلحاق الأذى قد يصل إلى حد الموت بشخص ما.

---

(٣) نفس المرجع ص ص ٢٧-٣٥

(٤) ومن قبيل ذلك أيضاً تعريف العنف بأنه استخدام الضغط زو القوة استخداماً غير مشروع أو غير متطابق مع القانون من شأنه التأثير على إرادة شخص ما، أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٨ ص ٤٤ ويجمع هذه لتعريفات أنها نتظر للعنف على أنه فعل غير مشروع.

ويذهب البعض إلى ألتميز بين العنف والعدوان بأعتبار أن العنف ذو طابع مادي بحت في حين أن العدوان يشتمل على الجوانب المادية والمعنوية معاً.

وبمزيد من التفصيل يثير تعريف العدوان والسلوك العدواني اهتمام كل من علماء النفس والقانون والاجتماع على حد سواء. ولكن اهتمام الدراسات النفسية بالعدوان يفوق اهتمام العلوم السلوكية الأخرى. ويعتبر السلوك العدواني من الناحية السيكولوجية أحد المميزات البارزة للشخصية السيكوباتية. وثمة تراث هائل في مجال دراسات سيكولوجيا العدوان. وتعرفه موسوعة علم النفس بأنه كل فعل يتسم بالعداء تجاه الموضوع أو الذات ويهد للهدم والتدمير نقيضاً للحياة.

ويرى البعض أنه مظهر لإرادة القوة. بينما يعتبره اخرون استجابة تهدف إلى إلحاق الأذى بكائن آخر. ويرى فرويد ومدرسته أن العدوان مظهر لغريزة الموت، في مقابل الليبيدو كمظهر لغريزة الحياة. وتعرف ذات الموسوعة العدوان المباشر بأنه أحد الدفاعات التي يستخدمها الفرد للدفاع عن ذاته وهو كثيراً ما يتولد عن النتائج المباشرة للإحباط.

ويذهب أصحاب المدخل التفاعلي في تعريف العنف إلى أهمية النظر إلى العنف» من منظور أوسع بحيث يشمل على كل أشكال السلوك التي تكسر التفاعل التلقائي في موقف اجتماعي يسلك فيه أحد أحد الفاعلين بحيث يثير استجابة غاضبة أو عنيفة من قبل الفاعل الآخر، ويتحول فيه بقية الفاعلين إلى ضحايا لموقف العنف «ويتابع الباحث قائلاً «إن هذا المدخل الموقفي يتيح لنا أن ننظر إلى العنف من منظورات ثلاثة : من منظور الشخص القائم بالسلوك العنيف، ومنظور الشخص. الذي يقع عليه السلوك العنيف، ثم من وجهة نظر الأفراد الذين لا دخل لهم بسلوك العنف. ويصل الباحث إلى تعريف العنف على النحو التالي «فالعنف في ضوء هذا التعريف هو بالضرورة عدوان ولكنه عدوان ظاهر مبالغ فيه، وهو ليس بالضرورة جريمة أو أنحرافاً ولكنه قد يصل إلى حد الجريمة والإنحراف، وهو ليس بالضرورة

خروجاً على العرف والقيم ولكنه قد يكون خروجاً على العرف والقيم. والعنف ليس بالضرورة صراعاً اجتماعياً ولكنه قد يكون صراعاً إذا تشكل بالضرورة في عنف مفتوح بين الجماعات المختلفة (٥).

ومؤدي هذا التعريف أنه ليس ثمة شكل واحد أو صورة واحدة للعنف بل تتعدد هذه الأشكال والصور كلما زادت المجتمعات تعقيداً. «وفي ضوء ذلك فإن أي محاولة لتحديد الأنماط المختلفة للعنف لا يجب أن نتطلق كما تفعل معظم الدراسات من تصور للعنف على أنه سلوك واحد في المواقف الاجتماعية المختلفة فالعنف يختلف في وظائفه وفي المتغيرات الفاعلة فيه وفي مستوى الأدائية المرتبطة به، يختلف من موقف إلى آخر برغم وجود خصائص مشتركة بين مختلف المواقف بطبيعة الحال(٦).

## صور العنف:

وانطلاقاً من هذا التعريف التفاعلي فإنه لا يمكن حصر أنماط العنف على وجه الدقة لأن الحياة دائماً تأتي بالجديد من مظاهر السلوك العنيف الذي تختلف أنماطه ومسبباته بتغير الظروف التاريخية في زمان معين ومكان معين وثقافة معينة. ومع ذلك فمن الممكن ذكر أنماط متفق عليها بين الباحثين في ظاهرة العنف. فبالنظر إلى من يرتكب العنف يمكن الحديث عن العنف الفردي وعنف الجماهير، وبالبظر إلى مدى استمرار العنف يمكن الحديث عن العنف الوقتي أو اللحظي الذي يحدث من فوره لأسباب نثيره ويتوقف بزوال هذه الأسباب والعنف المؤسسي الذي يمارس بشكل متصل بأعتباره نظاماً اجتماعياً، وبالنظر إلى بواعث العنف يمكن الحديث

(٥) راجع «أحمد زياد وسميحة نصر، فرضيات حول العنف في الحياة اليومية للمجتمع المصري، المجلة الجنائية القومية المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٦، ص٧.

(٦) المرجع السابق ص٨ وراجع أيضاً في نفس المعنى، الدكتورة سميحة نصر، العنف والمشقة، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٦ ص ص ٤٧ - ٤٨.

عن العنف الجنائي والعنف السياسي والعنف الديني الثقافي، وبالنظر إلى الوسط الاجتماعي الذي يحدث فيه العنف يمكن الحديث عن العنف داخل الأسرة وعنف الشباب وعنف الفقراء وعنف الأثرياء والعنف الداخلي والعنف الدولي وغير ذلك.

ولا تمثل هذه الأنماط دوائر مغلقة على نفسها فعنف الأسرة قد يكون عنفاً مؤسسياً بمعنى يجرى في إطار منظم متعارف عليه. كما أن العنف السياسي هو في الغالب عنف جماهيري. والعنف الجنائي أي ذلك الذي يخضع لتجريم قانون العقوبات تدخل فيه كل هذه الفئات السابقة .. ولكننا سنتوقف عند بعض أنماط العنف التي تحتاج من وجهة نظرنا إلى إلقاء الضوء عليها أكثر من غيرها في سياقنا الاجتماعي الراهن.

## العنف المؤسسي:

وهو العنف الذي يحظى باعتراف فعلي أو قانوني من جانب مؤسسات المجتمع أو الدولة أو على أقل تقدير لا يستدعي رد فعل مضاد من جانب النظام القانوني الرسمي ولو بالمخالفة للقانون الرسمي. وهذا العنف نوعان: عنف مؤسسي رسمي أي تمارسه الجماعات الرسمية وعنف مؤسسي غير رسمي أي تمارسه الجماعات الشعبية ويحظى بإعتراف وقبول شعبي عام.

## العنف المؤسسي الرسمي (السلطة والتسلط):

العنف المؤسسي هو انتهاك ممثلي السلطة العامة للقانون ولحقوق الإنسان أثناء ممارستهم السلطة. وينبع العنف الرسمي من خلط ممثلي السلطة العامة بين السلطة والتسلط الأمر الذي ينتج عنه أحياناً سلوك عنيف غير مشروع يستتبع أحياناً أيضاً ردود فعل شعبية عنيفة غير مشروعة.

فإذا حدث السلطة إذن عن هدفها ووظيفتها في تحقيق الصالح العام وإستهداف النفع العـام، وإذا تحررت من قيود القانون والأخلاق أو من أيهما فقد كفت عن أن

تصبح سلطة مبررة بالمعنى القانوني والأخلاقي لتتحول إلى مجرد تسلط مادي عار من أي غطاء أو تبرير شرعي أو خلقي أي إلى ممارسة للعنف تحت غطاء الدولة.وقد ينتج العنف المؤسسي الرسمي عن ممثلي السلطة الوطنية كما قد ينتج عن سلطات الاحتلال عندما نتحلل من قواعد القانون الدولي العام الخاصة بعدم مشروعية العدوان وبضرورة حماية المدنيين وقت الحرب. والقاسم المشترك هنا هو أن العنف يصدر عن مؤسسات الدولة ضد الأفراد الضعفاء الخاضعين لسطوة جهاز الدولة.

**العنف المؤسسي غير الرسمي:**

وهو العنف الذي يمارسه المواطنون باعتباره ممارسة شعبية في غيبة القانون الرسمي. وأبرز أنواع هذا العنف هو العنف الأسري الذي يمارس ضد الأطفال والنساء وينظر إليه على أنه فعل مباح لكونه يدخل في نطاق الممارسات الأسرية البعيدة غالباً عن عين القانون.

وثمة تراث دولي واسع في تعريف العنف ضد المرأة. فالإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ /١٢/ ١٩٩٣ يعرف العنف ضد النساء كما يلي:

«أي فعل عنيف قائم على الجنس ينجم عنه أو يتحمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الأكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية وقد تبنت لجنة أوضاع المرأة بالأمم المتحدة (فينا، مارس،١٩٩٢) تعريفاً للعنف ضد النساء باعتباره «أي فعل أو فرض أو سيطرة على تصرف أو تهديد في أي مجال ينتج عنه إصابات جسيمة أو نفسية للمرأة وهو لا يقتصر على العنف الجسدي أو الجنسي بل يشمل أيضاً العنف المعنوي» ورغم أن العنف ضد النساء والأطفال ليس ظاهرة ملحة يشكو منها المجتمع المصري فثمة جهود ناجحة تبذلها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للحد من ظواهر

العنف هذه وقد لقيت هذه الجهود نجاحاً ملحوظاً. فإذا اعتبرنا ختان الإناث وعمالة الأطفال وظاهرة أطفال الشوارع من مظاهر العنف ضد النساء والأطفال فإن الدولة ممثلة في المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة وبعض الجهزة الأخرى التي تتبنى برامج محددة للحد من هذه الظواهر.

ويدخل في العنف المؤسسي غير ممارسات الثأر التي تحدث في بعض المناطق الريفية التي يسود فيها التنظيم الاجتماعي القبلي رغم العقوبات التي يفرضها القانون ورغم المحاولات الدؤوبة من كثير من مؤسسات المجتمع للتصدي لهذه الظاهرة التي أثمرت بفعل الجهود التنموية عن الحد منها.

## العنف الفردي والعنف الجماهيري:

العنف الفردي هو أن يلجأ الفرد إلى استخدام القوة أو التهديد بها في الحالات التي لا يجيزها القانون أي قي غير حالة الدفاع الشرعي مثلاً. ويعتبر المجتمع المصري من المجتمعات التي تقل فيها مظاهر العنف الفردي بالقياس إلى كثير من المجتمعات الأخرى. فالمدينة المصرية مثلاً هي إلى حد كبير مدينة آمنة ولا تقارن ببعض مدن العالم التي ترتكب فيها جرائم القتل والسرقة في وضح النهار. ومع ذلك فقد ترتفع معدلات العنف الفردي في بعض الأوقات التي ينتشر فيها الإحباط الاجتماعي. أما العنف الجماهيري فيتمثل في قيم جماعات من الناس بممارسة العنف بشكل جماعي وغالباً ما يكون هذا العنف موجهاً ضد سلطات الدولة. وقد شهدت مصر في السبعينات والثمانينات بعض مظاهر العنف الجماهيري ضد رموز الدولة أو النخب السياسية والاقتصادية.

ولعل أبرز مثال على ذلك الأحداث التي شهدت مصر في ١٨و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ احتجاجاً على قررات رفع الأسعار. كما شهدت بعض العواصم العربية مثل تونس والجزائر والمغرب.

مظاهر مماثلة من العنف الجماهيري. ومن الأمثلة البارزة على العنف الجماهيري احتجاجات الطلبة في أواخر الستينات في عهد الرئيس ديجول وهي احتجاجات كانت ذات بواعث سياسية ذي جذور اقتصادية. ويشير العنف الجماهيري إلى وجود حالة سخط بين قطاعات واسعة من الجماهير على السياسة الرسمية التي تتبعها الدولة.

وقد يأخذ العنف الجماهيري شكلاً دينياً وطائفياً. ويعتبر العنف الديني أو الطائفي في بعض جوانبه تعبيراً عن التعصب والإنغلاق وغيبة قيم الحوار وقبول الآخر بين مختلف الجماعات الدينية والطائفية. وهذا النوع من العنف غالباً ما تمارسه جماعات تنتمي إلى الأغلبية ضد جماعات تنتمي إلى الأقلية. ولكنه في أحيان أخرى قد يحدث العكس حيث تلجأ الأقليات الدينية إلى العنف تعبيراً عن رفض تسلط الأغلبية أحياناً أو ما يتصور أنه تسلط من الأغلبية في أحيان أخرى. وقد يحتوي الخطاب الديني المتداول لدى جماعات الأغلبي أو حتى الأقلية على عناصر ثقافية تغذي العنف وتدعمه أيديولوجيا. هذه العناصر الثقافية هي في الغالب عناصر مزيفة مصطنعة لا تعبر عن الجوهر المتسامح للأديان. ولكن في ظروف اجتماعية واقتصادية يسودها الإحباط يظهر على سطح أتفاقية الدينية العناصر السلبية التي تكرس العنف والتطرف ورفض الاخر. وقد شهدت مصر بعض حوادث العنف الديني والطائفي. ولكنه أمكن بتضافر جهود المنظمات غير الحكومية مع الجهود الرسمية في تدارك الآثار السيئة لهذه الحوادث والعمل على عدم تكرارها. وغالباً ما يكمن خلف العنف الطائفي والديني مزاج ثقافي مريض تغذية سوء الأحوال الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية. والليل على ذلك أن العنف الطائفي والديني لا يظهر إلا في الأحياء الفقيرة والمناطق المتدينة في معدلات التنمية والتي تنتشر فيها البطالة والظروف السكنية والمعيشية غير الملائمة.

## العنف الدولي (العدوان والإرهاب والمقاومة المشروعة):

هناك تعبيرات على المستوى الدولي تشير إلى العنف مثل العدوان والإرهاب والمقاومة المشروعة. والعدوان يمثل جريمة دولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. فقد نصت المادة الثانية فقرة ٤ من الميثاق على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة». كما نصت المادة ٣٣ من الميثاق على أنه «يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السليمة التي يقع عليها اختيارها. ولا يعتبر من قبيل العدو لن قيام الدول بالدفاع عن نفسها ضد زي عمل عسكري تتعرض له من قوات مسلحة لدولة أخرى إذ تتوافر هنا حالة من حالات الدفاع الشرعي بشرط أن يكون فعل الدفاع لازماً ومتناسباً مع فعل العدوان. وقد نصت المادة ٥١ من الميثاق على حق الدفاع الشرعي بقولها: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادي أو جماعات في الدفاع عن نفسها في حال وقوع اعتداء مسلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة...«وقد استقر الفقه الدولي العرفي والتعاقدي على أن العدوان يمثل جريمة دولية. وأن حق الدفاع الشرعي لا يمكن أن يقوم إلا في حالة وجود اعتداء حال وليس مجرد احتمال أوتوقع اعتداء. ويعتبر مفهوم الحرب الاسباقية أو الوقائية الذي ظهر أخيراً في الخطاب الدولي مخالقة صريحة للميثاق. وقد نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع تعريف للعدوان في قرارها الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤. ذكرت المادة الأولى من القرار أن العدو هو «استخدام القوة أن العدوان هو «استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة أو الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى.

وعددت المادة الثالثة من الشرار الأفعال التي تعتبر عدوانا ومنها الغزو والهجوم المسلح من قبل القوات المسلحة لدولة على أراضي دولة أخرى والاحتلال العسكري والضم بالقوة لأراضي دولة أخرى أو جزء منها، والقصف بواسطة القوات المسلحة لأراضي دولة أخرى، وحصار الموانئ والسواحل.

وتحاول الدول التي تروج لمفهوم الحرب الاستباقية أن تضفي المشروعية القانونية على فعل العدوان الذي هو جريمة دولية في القانون الدولي الكلاسيكي بوصفها الأعمال العسكرية العدوانية باسم الدفاع الوقائي. ولا يغيب عن الذاكرة أن مصطلح الدفاع الوقائي هذا أو الحرب الوقائية هو مصطلح قديم لتبرير العدوان يجرى استخدامه الآن بكثرة لتبرير التدخل المسلح تحقيقاً لأهداف سياسية نفعية بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

أما مصطلح الإرهاب فهو مصطلح بدأ في التناول على نطاق واسع في السياسية الدولية منذ الستينات. وقد أبرمت منذ ذلك الوقت عديد من الإتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع الأنشطة الإرهابية والتصدي ها مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن والديبلوماسيين. ومع ذلك وباستثناء عدد محدود من الاتفاقيات الإقليمية مثل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ( القاهرة ١٩٩٨ ) لم يستقر المجتمع الدولي على تعريف واضح للإرهاب. ونخشى أن تكون الدول الكبرى حريصة لأسباب سياسية على عدم الالتزام بتعريف منضبط الإرهاب لتكون لها الحرية في معاقبته أي دولة تختلف معها سياسياً أو نتاصر حق الشعوب في تقرير مصيرها أو تدعم مقاومة الإحتلال الذي هو حق مشروع بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما كانت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (راجع القرار رقم ٣٠٣٤ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٢). تصف بالإرهاب الممارسات القمعية التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في انكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال وغيره من حقوق الإنسان الأساسية، وتؤكد على الحق الثابت في تقرير

المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي ترزح تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع الهيمنة الأجنبية الأخرى وتعلن عن دعمها لشرعية نضال الشعوب خصوصاً نضال حركات التحرر الوطني، تجرى اليوم على قدم وساق جهد دؤوب من أجل الخلط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم نضال الشعوب في سبيل التحرر من الأستعمار.

ولهذا حرصت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أن تستبعد في مادتها الثانية نضال الشعوب لتحرري في سبيل تقرير المصير من الأعمال الأرهابية.

حقيقة أنه في مسار النضال التحرري للشعوب قد ترتكب بعض الأفعال التي تؤدي بمدنيين أبرياء أو تلحق بهم الأذى ولكن إدانة هذه الأفعال يجب أن تسير في خط متوازي مع إدانة الإرهاب بكافة صوره بما فيها الإرهاب الذي تمارسة الدول الاستعمارية ضد الشعوب المستعمرة وضد المدنيين في البلدان الواقعة تحت الاحتلال بالمخالفة لكل مبادئ الشرعية الدولية.

وإذا حاولنا أن نبحث عن تفسير للإرهاب الدولي المدان فلا يمكن إلا نركز أنظارنا على الإحباط وغيبة العدالة وعوامل القهر والقمع الذي تتعرض له شعوب بأكملها في ظل نظام دولي يتسم بالانتقائية والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية. ويبدو العدوان والقهر الذي تمارسه الدول الاستعمارية هو الوجه الآخر للإرهاب فكلاهما لعملة واحدة.

إن العنف على المستوى الدولي شأنه العنف على المستوى الوطني يجد تفسيره في سيادة الإحباط وغيبة العدل وسقوط حكم القانون.

## ثقافة العنف (سقوط مرجعية القانون):

العنف بمختلف صورة ينطوي على نفي مادي للآخر وإهدار لقيمة القانون في المجتمع. إن العنف من الناحية الثقافية يعنى أن الصراعات مع الآخرين لا يمكن

حلها بالاحتكام إلى نسق من القواعد بل بالاحتكام إلـى القوة وحدها. والعنف من الناحية القانونية يشكل تحدياً للقانون ومن الناحية الاجتماعية يمثل خروجاً علـى المجتمع ومن الناحية الخلقية يمثل العنف لنتهاكاً لقيم التسامح والحوار والاحتكام إلى قيم الأخلاق. وينتج عن استشراء صور العنف الرسمي.

وغير الرسمي مع تسامح القانون معها أو عجز عن ملاحقتها، أن يكتسب العنف كقيمة سلوكية مشروعية فعلية في غيبة مرجعية معيارية تحدد ضوابط السلوك الإنساني وتمثل كوابح للسلوك العنيف. ففي مواجهة ثقافة القانون التي هي اقتناع شعبي بفعالية القاعدة القانونية الرسمية تسود ثقافة القانون التي هي في محصلتها الأخيرة ثقافة العنف سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى غير الرسمي. فالعنف إذن هو نتاج ثقافة نفي القانون والأخلاق ويؤدي بدوره إلى شيوع قيم اللاشرعية والاخلقية في المجتمع. يصدق هذا القول على المستوى الوطني والدولي.

البحث عن تفسيرات العنف على المستويين الوطني والدولي تتمثل في سيادة الإحباط؟ ولكن حتى نسلم بذلك علينا أن نحدد بدقة مظاهر هذا الإحباط دون أن نختزلة في مجرد عدم إشباع الحاجات المادية الأساسية بأن هذه الحاجات قد تكون مشبعة لدى البعض رغم عدوانيتهم المفرطة. ينتج الإحباط عن عدم القدرة على تفعيل معايير العدل يعود الإنسان إلى سيرته الأولى ليسترجع تاريخه في حالة الفطرة قبل أن ينخرط في منظومة الدولة والمجتمع حيث كانت القوة وحدها هي التي تنشئ الحق وتحميه.

كما يجد العنف تفسيرة في سيادة حالة عقلية تنزع إلى التعصب وتنفي الآخرين وتكره التعددية وتزدري التسامح ولا تعترف بحقوق للآخرين. هذه الحالة العقلية قد تجد مبعثها في أفكار دينية أو عنصرية متعصبة وقد تكون مجرد قناع تختفي وراءه الاحباط الاجتماعي المتعددة.

وقد ينشأ العنف نتيجة عدم وجود كوابح للقوة والعدوان . فالجزء الديني والقانوني هو أحد الأدوات الهامة لتنظيم السلوك الاجتماعي. وحيث يفقد هذا الجزء فاعليته وقدرته على الردع والزجر تنطلق النوازع الشريرة لدى الأفراد والجماعات أو الدول لتعلن عن نفسها في الاعتداء على حقوق الآخرين وتصبح معايير لسلوك مجردة من أي قدرة على التطبيق. العلاقة بين القانون والجزاء صاغها فيسلوف القانون الألماني يرنج بقوله في مقاله عن الكفاح من أجل القانون» إن القانون بدون نار لا تشعل ونور لا يضئ». وفي الفكر الإسلامي يقال إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن «أي إن قوة السلطان قادرة على زجر ما لم يردعه ورعه بالقرآن. فعندما تضعف قوة السلطان أي عندما يتراخي جزاء القانون وتتحول قواعد القانون والأخلاق والدين إلى مجرد مواعظ لا يوجد رداع للأفراد عن التعدى على حقوق الآخرين.

العنف إذن في جانب منه تعبير عن الإحباط الاجتماعي وفي جانب منه تعبير عن يادة ثقافة التعصب ونفي الغير وفي الجانب الآخر تعبير عن تراخي جزاء القانون في المجتمع.

# كيف ندرك العنف والإرهاب في مجتمعاتنا

د. مارتن كوبلر

تحدث د. نور بشكل منظم عن العنف وما يكتنفه من ظروف والعلاقة بين ما هو شرعي وغير شرعي وبين ما هو مشروع وما هو غير مبرر، وفي نهاية كلمتك بروفيسور فرحات، أحب أن أبدأ كلمتي، فأنا غير واثق ما إذا كنا سننجح في الوصول إلى تعريف واحد للعنف؟

**فأنا بحكم وظيفتي وبحكم عملي أتعامل كثيراً مع القضية الفلسطينية وتطرح على أسئلة كثيرة مثلاً :**

هل يسمح للفلسطيني أن يقاوم الاحتلال؟ وفي هذه الحالة يجب أن نحاول بوسائل سلمية أن نحل الأزمة. وهنا يواجهني السؤال دائماً: هل لدينا معيار مزدوج، اليست هذه هي الحرب الباردة التي لم تنته بعد؟ وهناك اسئلة تطرح دائماً، ما هو السلاح الذي يمكن أن نستخدمه للدفاع عن أنفسنا؟ لماذا لا تسمحون لنا بتملك هذا السلاح الذي ندافع به عن أنفسنا؟ ولماذا تعتبرون دفاعنا الشرعي غير شرعي؟ هذه الأسئلة تجعلنا نفكر كثيراً لأننا نحاول أن نصل إلى تعريف عن ما هو الإرهاب؟ وما هو العنف؟

والمؤتمرات ما هي إلا محاولة للتوصل لهذا التعريف وقد عقدت مصر مؤتمراً حول الإرهاب وكيفية تنظيم السلطة والعنف، وأحب أن أقول أن هذا المؤتمر قد حقق نجاحاً كبيراً، خرجنا منه بتعريف يمكن أن ندعمه جميعاً، وسأحاول الآن أن أطرح عليكم هذا التعريف باختصار شديد، ومن خلال نقاشاتنا مع أصدقائنا العرب والمسلمين، وصلنا جميعاً إلى تعريف يفرّق بين العنف والإرهاب. من المستبعد أن يكون الإرهاب مشروعا، ولكننا دائماً ننجح في نقاشاتنا إذا ربطنا – مفهوم العنف – بالجماعات التي لديها ميل لاستخدام العنف.

وما ينبغي مناقشته هو: متى يكون العنف شرعياً ومتى يكون غير شرعي. والأهم من ذلك أن نتفق على ماهية الأحداث التي نتفق جميعاً على تحريمها، وأن نطرح السؤال: هل نحرم هذا العمل أم لا نحرمه؟ أن تقوم مثلاً جماعة إرهابية أو جماعة تستخدم العنف بتفجير أحد الملاهي الليلية في تل أبيب وتقتل بذلك ثلاثين أو أربعين شاباً : في عمل مثل هذا؟ هل نتفق جميعاً على تجريم هذا العمل أم لا؟ وأظن أن النتيجة دائماً تكون: نعم كلنا نتفق على تجريم هذا العمل.

هل نتفق جميعاً على تجريم جماعة تستخدم العنف وتقوم بتفجير في أسبانيا وتقتل الأبرياء؟ الاجابة تكون نعم نجرم هذا. ولكن إذا تم ربط العنف بالسياسة ففي هذه الحالة لن نصل إلى اتفاق وإجماع. هذه الاختلافات في الرأي هي التي تعطي للحوار الحياة، وذلك لأن الهدف من مثل هذا اللقاء هو أن نستمع إلى آراء مختلفة. ونناقش ماذا فعل العنف بمجتمعاتنا.

في مجتمعاتنا الغربية والأوربية، نحن نفهم كيف تنظر المجتمعات الأوروبية إلى العنف وما هو الإرهاب بالنسبة لنا؟ ولقد وصلنا إلى فهم للعنف الذي يستخدمه الإرهاب ضدنا في المجتمعات الغربية، مثلاً ١١ سبتمبر أو مدريد أو غيرها، إننا نعتبر هذا هجوم واعتداء على مجتمعاتنا الغربية، وهو اعتداء يهدد حياتنا، بل ويؤدي إلى اضطراب فيها، وإلى تقييد حريتنا، ولذا فإننا نعتبر أن الإرهاب هو عنف وهو غير شرعي. إن ما نعتبره غير شرعي هو استخدام العنف بشكل يهدد الآخرين وهنا لا يمكن أن نطرح سؤالاً حول ما إذا كان الإرهاب شرعياً أم غير شرعي؟ فالإرهاب لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون شرعياً. مهما كانت دوافعه، سواء كانت دينية أو غيرها.

إن أي نظام ليس فقط الألماني ولكن أيضاً الأوربي بل وفي أي نظام دولي نتوقع أن تقوم كل دولة بحماية شعبها والآخرين من العنف ومن الإرهاب، وأن تتخلى هي ذاتها عن استخدام العنف، وفي المقابل تتوقع الدولة من الأفراد ألا يستخدمون

هم أيضاً العنف كما تحميهم هم من أن يستخدم الآخرون ضدهم العنف، وعندما يكون هناك تهديد إرهابي يجب أن نتصرف بشكل وقائي وبشكل قمعي، ولا نسمح بوجود فرصة للإرهاب، وهذا ما أدي في مجتمعاتنا إلى نشأة قوانين مكافحة الإرهاب؟ إن قوانين مكافحة الإرهاب لها أثر سلبي بالطبع لأنها أدت إلى تقييد لبعض الحريات في مجتمعاتنا، وبالطبع ما زال مفهوم سيادة الدولة وسيادة القانون قائماً، ولكن بالطبع في ظل هذه القوانين توجد بعض القيود على الحريات، فمثلاً يوجد الآن قاعدة بيانات مشتملة على البصمة الوراثية، وهناك آليات جديدة لمكافحة الإرهاب، والنقاشات حولها مستمرة وبقوة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كان هناك دائماً نقاشات كثيرة، هل مثلاً.. إذا قمنا بعمل بطاقات شخصية تشتمل على جميع البيانات الشخصية، هل يعد ذلك مقيداً لحرية الأفراد، ولكن الأحداث الأرهابية تؤثر تأثيراً كبيراً في حياتنا وفي كياننا ونظامنا الداخلي، فمثلاً وجود بطاقة شخصية رقمية، ما هي إلا إجراء لحماية الحضارة الغربية وحمايتنا من المخاطر الخارجية التي يمكن أن تهدد مجتمعاتنا، أما نتائجه السلبية- كما قلت -فهي تتمثل في القيود التي تفرض على الحياة الخاصة والشخصية، وسرية المعلومات وحمايتها.

إن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو المدى المسموح به لتدخل الدولة في الحياة الشخصية للأفراد؟ إن تعرض الدولة للاعتداءات الخارجية هو موضوع مرتبط دائماً بمدى استعداد المواطنين للتخلي عن حرياتهم الشخصية، إن تأمين حياة الناس عند ركوبهم أو استخدامهم لوسائل النقل العامة يعبر عن الخوف من وقوع أي أعتداءات إرهابية، وهو يؤدي إلى عدم الإحساس بالأمان. الإرهاب في أوربا ليس بالظاهرة الجديدة ، فيمكن أن أذكّر أيضاً بالجيش الأحمر في ألمانيا، وبمنظمة إيتا أو بالإرهاب الديني في أيرلندا الشمالية، إن هذه كلها مظاهر للإرهاب للأسف تعودنا عليها في السابق وهي تؤثر على حياتنا اليومية، ولكن الظاهرة الجديدة هي الإرهاب الدولي الذي يأتي في موجات هجومية، هذا يمثل بالنسبة لنا مشكلة وعلينا أن

نجد الطريق السليم لحل هذه المشكلة، إننا لا نعرف حقاً ما هي الأسباب الأساسية للإرهاب كما ذكر ذلك من قبل، فإن هناك أسباب متعددة، قد تكون أسباب دينية أو اجتماعية وهي جميعها تؤدي إلى إضطراب لأننا لا يمكن بالفعل أن نحدد ما هو الإرهاب ومتى سيحدث؟

وتقودني مناقشة الإرهاب إلى نقطة هامة يجب أن نتحاور حولها وهو مساحة التسامح، إلى أي مدى يجب أن نكون متسامحين في الغرب في إتجاه الآخرين وخصوصاً بالنظر إلى وجود جماعات كثيرة ممن لديهم توجه لاستخدام العنف، أو جماعات إرهابية تدعم إرهابها هذا بفكر ديني، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة لنا في ألمانيا: كيف نتعامل مع الأقليات المسلمة في المجتمع الألماني حين نشعر بتهديد؟

إلى أي مدى يمكن أن نكون متسامحين في التعامل معهم؟ إن التسامح كما أرى هو قيمة في مجتمعاتنا الغربية، وحماية الأقليات العرقية والدينية مهمة واجبة. ولكن الحديث عن الإرهاب والحماية منه يصطدم مع مفهوم التسامح.

وأنا أحب الآن باختصار شديد أن أقرأ لكم اقتباساً من «رانا فوست» وهو أستاذ للعلوم السياسية والفلسفة في جامعة فرانكفورت، وكتب عن التسامح في الأزمات في أطروحة الأستاذية التي قدمها إلى الجامعة، يكتب عن مفهوم ومعنى التسامح أنه مفهوم مختلف عليه جداً، فربما نفس السياسة أو التصرف الشخصي لفرد ما يمكن تعريفه بأنه تصرف متسامح، وربما يراه آخر بأنه غير متسامح، ولكن الأهم هو هل التسامح شئ جيد؟ أم هو بالنسبة للبعض أمر ديني بينما يراه آخرون بأنه تنازل وتصرف قمعي. ويرى البعض أن التسامح يعبّر عن قوة الشخصية والثقة بالنفس، بينما يرى آخرون أن التسامح هو تعبير عن الاحترام، في حين يرى البعض الآخر أن التسامح هو تعبير عن الجهل بالآخر.

وأنا أرى أن فكرة التسامح في حد ذاتها أخشى أن يتم خلطها بمفاهيم أخرى في الغرب، لا سيما عند التعامل مع الإرهاب. وهناك أسئلة دائماً ما توجه إلينا على سبيل المثال: ما هو موقفكم تجاه الحجاب؟ وهل هذه المواقف المتشددة مردها إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ ما هو موقفكم تجاه مساحة الحرية للفتيات؟ ما هو موقفكم تجاه درس الدين في المدارس الألمانية؟ هل يجب أن يكون هناك درس للدين باللغة التركية أم باللغة الألمانية؟ هل تشترك الفتيات في حصص الرياضة أم لا؟ هل للطفل المسلم الحق في رفض حصص الثقافة الجنسية في المدارس الألمانية؟

كل هذه الأسئلة تواجهنا وتواجه أيضاً المجتمع الفرنسي بشكل أكبر، وأنا أرى أن طرح هذه التساؤلات ومناقشتها هو إضافة كبيرة لنا، لأنها تجعلنا نفكر من جديد في معنى التسامح وأهم قواعده، وهي مجالات يلعب فيها التأثير الثقافي والاجتماعي لأطراف العلاقة الدور الرئيسي.

ونعود إلى الحديث عن العنف:

إذا أردنا أن نعرّفه فإن الموضوع الأكثر أهمية من الوسيلة التي يستخدمها العنف، هو تقييمه من الناحية السياسية؟ هل على سبيل المثال حرب كوسوڤو بغير قرار من مجلس الأمن هل هذا يعتبر إرهاباً أم عدواناً؟

إن هذا يعد محاولة من جانب دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها باستخدام العنف، ولكن ذلك من جانب آخر يجعل الضعفاء يعانون. في حرب كوسوڤو بدا أن هناك تجاوز لحقوق الإنسان وعدم احترام لها، ولذلك كان التدخل العسكري واجباً في تلك الفترة. والعالم لديه الآن أمثله حديثة وكثيرة في الفترة الحالية، ولا يمكن له أن يقف مكتوف الأيدي وهو يرى انتهاكات حقوق الإنسان، والتصرف إزاء هذه الانتهاكات يرتبط بالتقدير السياسي للموقف والقيم السياسية التي تحكم القرار، وهو ما يمكن من خلاله الحكم على تصرف دولة ما أو مجموعة من الدول، وبذلك نصل إلى

الفهم، هل هذا من الناحية السياسية شرعي أم غير شرعي؟ إنه - بالطبع ليس المعيار الوحيد، ولكن الاتفاق في الرأي بين الدول حول ما إذا كان تصرف ما شرعي أم غير شرعي من وجهة النظر السياسية. وأريد هنا أن أتحدث عن النقطة الأخيرة وهي: موضوع العولمة وحوار الحضارات:

ما هو الدور الذي تلعبه العولمة في الغرب وفي الدول العربية؟ وهنا أستدعى الرأي القائل بأننا في مناقشاتنا، في حوار الحضارات نطرح السؤال: ما هي إمكانية وكيفية التعامل مع الحضارات والثقافات الأخرى، مثلاً الحضارة الإسلامية والعربية في إطار العولمة، ونحن في الواقع لم نعط هذا الموضوع الأهمية الكافية منذ البداية، بل يمكن أن نقول لقد أغفلنا هذا البعد، وهو البعد الذي يرتبط بالاختلاف الحضاري.

فنحن في الغرب على سبيل المثال- كان للتليفزيون الغربي دور كبير في تحطيم الستار الحديدي الذي كانت تحتمي وراءه الكتلة الشرقية وأدى إلى سحب البساط من تحت القوى السياسية فيها، ولكن ما هو الموقف الآن في مواجهة العالم، أن كل الدول العربية والإسلامية يمكن إن تشاهد أكثر من ستمائة محطة تليفزيونية، ويشاهد المواطنون في كل دولة هذه المحطات ويتعرفون على القيم المختلفة من خلالها.

كنا نظن أن هذا البث الواسع سيؤدي إلى ترسيخ قيمنا في هذه المجتمعات، ولكن ما حدث كان العكس تماماً،فالجزيرة مثلاً والعربية والمنار وحوالي خمس محطات عربية أخرى هي التي يشاهدها العالم العربي.

واكتشفنا أن فكرتنا في التأثير على العالم العربي عن طريق نقل قيمنا عبر وسائل الإعلام لم يكن هو الطريق الصحيح، فمحطة "CNN" التي تبث باللغة العربية هي التي يشاهدها الناس ليلاً ونهاراً وهي التي تؤثر عليهم تأثيراً كبيراً. واكتشفنا تدهور تلك الصورة في الشرق الأوسط، إن هذا التطور الذي حدث في

الفترة الأخيرة لم ندركه بدرجة كافية، ولذلك بدأت الولايات المتحدة محطة إذاعية عربية، غير أنه لا يمكن الحكم على نجاحها بدرجة كافية، وهناك الكثير مما كنت أحب أن أقوله، غير أنني أفضل إعطاء وقت أطول للمناقشة، ولقد حاولت أن أعطي إجابة عن الموقف من العنف وفهمنا للعنف والإرهاب، وفي رأيي لا يوجد مصطلح أو مفهوم مشترك بيننا جميعاً على معنى العنف، ولكن دعونا نتفق جميعاً على ما نعتبره إرهاباً، ونتحاور حول المجالات التي يمكن أن يحدث فيها ذلك الإرهاب، وهو ما يجب أن نجد إجابات عليه من خلال المناقشات، أشكركم شكراً جزيلاً.

# كلمة د. ريتا ذوسموث

لدينا عدة أسئلة تشغلنا نحن الألمان والأوربيين، وهي تشغلنا بصفتنا أناس نعيش في هذا العالم كما تشغلكم. فما هي الأسئلة التي نبحث لها عن إجابة هنا؟ نحتاج في الواقع لصياغة مستقبلنا على حد أدنى من المعايير والقيم والقناعات، وأقول ذلك بكل بساطة حتى يكون لنا جميعاً مستقبل، ولكي لا نهدد بعضنا البعض.

وأهداف هذا الحوار، كما وضعنا أسسه في لوكوم، أننا نتعلم من بعضنا البعض، هذا مهم بالنسبة لنا، المبدأ الأساسي الذي يحكم حوارنا أنه لا يوجد طرف يعطي والآخر يأخذ فقط، ولكننا نحتاج بعضنا البعض، نحتاج إلى حكمتنا وخبرتنا ونحتاج إلى خبرات إيجابية وقيادية أخرى، وأود أن أقول في البداية إنه في الأوقات التي كنت أسافر فها كثيراً سواء هنا في مصر أو في أماكن أخرى في العالم العربي، قيل لي دائماً، نعلم أننا لسنا أغنياء مادياً مثل بلادكم ولكن ما يضايقنا هو أنكم لا تقدرون ثقافتنا وحضارتنا، كانت هذه جملة عميقة تركت فيّ أثراً وأود أن أقول من البداية إذا لم نحترم بعضنا البعض ونقدر بعضنا البعض فإننا لن نستطيع أن نفعل شيئاً سوياً.

الأمر الآخر الذي واجهته في أثناء وجودي في هذه البلاد، ذلك الذي عبروا عنه بالقول «لدينا شعور بأنكم أنتم الأوربيون تعتبروننا متأخرين حضارياً وتعتقدون أننا نريد أن نعرقل مسيرتكم التنموية نسمع ذلك كثيراً في أوربا، وأقول أيضاً أن مثل هذه الانطباعات تمثل عائقاً يحول بين أن نفهم بعضنا البعض. وإذا انحصر الاهتمام في السعي فقط إلى الاعتراف بالحضارات القديمة التي ما زالت حية وحيوية فإننا نضيع وقتنا.

والأمر الآخر الذي أود أن أقوله ما ذكر صباح هذا اليوم بأننا لا نعرف عن

بعضنا كثيراً وهذا حقيقي. إن في ألمانيا ٣,٣ مليون مسلم، و٦ مليون في فرنسا، وعدد كبير آخر في أوروبا، ونحن نعيش مع بعضنا البعض في تسامح، لكننا لم نعرف الكثير عن بعضنا البعض، ولم نتعلم من بعضنا البعض، وأود أن أقول لكم في هذا المقام أننا في ألمانيا من خلال تاريخ القرن العشرين ربما لم نتعلم الكفاية ولكن تعلمنا أشياء مهمة وهي:

أولاً: إن استخدام وسيلة الحرب والعنف لا يحل المشاكل، ولا يمكن حل المشاكل إلا سياسياً وليس عسكرياً.

والأمر الثاني الذي تعلمناه: كيف يمكن أن يترك شعب نفسه يضلل وأن يرتكب الحماقات البربرية والأعمال البشعة وتدمير الحضارات. هذا الأمر محتاج إلى مجهودات ضخمة للخروج من هذه الدائرة.

إن اتجاهنا القوي إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلى التفاوض- كل ذلك نشأ من هذه الخبرة التي قضيناها، لقد تعلمنا من هذه الخبرات الكارثية، وعلينا أن نتعلم من الآخرين أيضاً، وكلما نما لدينا تقدير للديمقراطية كلما زادت شريحة الذين يتعاملون بجدية مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام حرية الكلمة والتعبير، وحرية البحث وسيادة القانون ضد التعسف، التعسف يخلق معاناه لاحد لها للإنسان وأتمنى أن يكون لدينا جميعاً هذه القيم الأساسية وأن نتفق مع بعضنا البعض على هذه القواسم المشتركة.

كثيراً ما قلت للوفود الصينية عندما كنا نتحدث عن الحرية كانوا يقولون لي بصفتي رئيسة للبرلمان، أولاً نحتاج إلى الأمن الاجتماعي ثم بعد ذلك تأتي الحرية، ولكني أجبت على ذلك قائلة لا أفهم لماذا يجب على الناس الفقراء أيضاً أن لا يتمتعوا بالحرية، وليس هناك تعارض بين الحرية وبين الأمن الاجتماعي، عندما تكون الديمقراطية ناجحة لابد أن تكون لصالح الإنسان والشعوب. نستطيع من

العالم العربي ومن خلال حضاراتكم وثقافاتكم المتنوعة أن نتعلم كثيراً، نتعلم الاهتمام بالناس، ومفهوم التضامن والاهتمام بالحرية المسئولة، لأن الحرية دون مسئولية تؤدي إلى تعسف وإلى تقويض دولة القانون. ماذا يتعين علينا أن نفعل لكي نحافظ على هذه القيمة، أقول ذلك بصفتي ديمقراطية مسيحية ومحافظة. أرجو أن تفهموا أن كل مجتمع عليه أن يسأل نفسه ما هي الأشياء القيمة بالنسبة لنا والتي لا يتعين علينا أن نفقدها في الجانب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والغنى وفي الجانب الإنساني.

لقد كانت العولمة في البداية لا تحتوي على دوافع أخلاقية، ولقد أقر البعض بذلك، انسياب المعلومات بحرية وانسياب رؤوس الأموال بحرية وانتقال البضائع، ولكن سألنا أنفسنا ، حرية من أجل من؟ ولتحقيق مصالح من؟ ولم تكن حرية الإنسان جزئية هامة في هذا السياق، وهذا شئ يدعو إلى العجب، الاهتمام بالمنتجات وليس الإنسان استولى على كل الاهتمام الحديث عن حرية السوق وحرية المعلومات وحرية التبادل واستغرق الأمر عدة سنوات حتى لاحظ الناس أن العولمة تحتاج أيضاً إلى قيادة سياسية، صياغة سياسية لابد أن تلتزم بالقواعد، وأتحدث عن المنتدى الاقتصادي الأخير في داڤوس حيث كان موضوع الفقر هو الموضوع الأساسي. وأرجو أن يحقق ذلك نتائجه. تتذكرون كارثه انهيار البنوك في آسيا ، وقال العالم الغنى تلك اللحظة لا نحتاج إلى تنظيم، وعندما أدرك الناس أنهم فقدوا أموالاً كثيرة، تحركوا بناء على ذلك. لذا فإنه علينا أن نسأل انفسنا ما هي المعايير والقيم التي نقتنع بها في عالم معولم لكي ينعكس ذلك على الناس ولكي لا يكون هناك خاسرون وفائزون، ونتحدث عن موقف يستفيد منه الجميع، فنحن ما زلنا بعيدين عن ذلك، ولكن هذا يدخل ويندرج في صميم الديموقراطية، هناك مجموعات تشكلت في المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية التي لا ترغب فيها الديكتاتوريات، ولكنها تدافع عن حقوق الإنسان والعدالة ومشاركة الجميع.

السؤال هو، من الذي يشارك في هذه الأسواق المعولمة؟ من الذي يشارك في ثورة المعلومات هذه؟ من الذي يشارك في العملية التعليمية؟ ومن الذي لا يشارك في ذلك؟

ماذا فعلت منظمة التجارة العالمية وما هي الاجراءات التي أتخذتها لكي تحرر التجارة وتدفعها إلى الأمام ؟

أين نقف نحن عالمياً من الاتفاقيات المشتركة والمرتبطة ببروتوكول كيوتو لكي ينتج للأجيال القادمة عالماً مؤسساً على معايير إنسانية. وأن يربط بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وبين الحقوق الإنسانية، إننا ما زلنا في بداية بناء إتجاه أخلاقي للعولمة، ولكن برؤية موجهة لتحقيق ذلك. عولمة بدون أبعاد إنسانية تؤدي بنا إلى الهاوية، لذلك أنا اعتقد أن الأمر يستدعي أن نتناقش في ميثاق حقوق الإنسان، وكيف نستطيع أن نعيد إحياء هذا الميثاق؟ ليس بدافع مصالح اقتصادية أو مصالح سياسية. وهنا أعود إلى التساؤل: هل نحن جميعاً ندافع عن حياة الإنسان دون قيد أو شرط؟ أم أننا نرى في بعض المواقف أنها أقل أهمية ؟ أو أن هناك من الناس هم أقل أهمية عن الآخرين؟

الأوربيون الغربيون لديهم مشكلة عندما يتعلق الأمر بالعمليات الانتحارية وعندما يقتل الأطفال. كيف يتوافق ذلك مع حماية حياة الإنسان؟

ولكنني أسأل بنفس الطريقة عن حقوق اللاجئين، وحقوق المعوقين، وحقوق العجزة والمرضى، كل ذلك لم يتم حسمه في عالمنا، بل على العكس من ذلك إن الأمر يسوء بالنسبة للبعض.

وبغض النظر عن العرق، والدين، والسن، فلكل إنسان كرامة يتعين ألا تمس، وبناء على ذلك هل ننظر إلى البعض ونعتقد أنهم فاقدي العقل والكرامة؟ في فترة من الزمن في أوربا سلبت المرأة من العقل، وقال هيجل في هذا الأمر «أسوأ

شئ يحدث للسياسة هو أن تعمل النساء في السياسة لأنهم ليست لديهم قدرة على العقل والتفكير العقلاني».

هذا الفكر أصبح اليوم هرطقة، عندما يتعلق الأمر بالتطور الحالي في الثقافات الإسلامية فهل يمكن أن نقيمها من منظور: لماذا لم يتقدم أكثر من ذلك؟

ولكن أود أن أحثكم على أن تواصلوا هذا الطريق، لأن المستقبل في صالح، حماية الكرامة الإنسانية، وعلينا أن نسعى لذلك بكل ما أوتينا من علم وضمير.

احتجنا وقتاً كثيراً في أوربا لكي نحقق ذلك، وقد استغرق ذلك قروناً طويلة كانت تحرق فيها المرأة بوصفها مشعوذة، وعلى كل إنسان أن يتأمل التاريخ بنظرة نقدية لكي يعيد صياغة الحاضر ورسم مستقبل أفضل، لا أن يظل الإنسان أسير الماضي.

وأنا أود أن أؤكد أنني لا أوافق السيد كوبلر علىأننا علينا أن ننسى الماضى ولكن أقول- إذا لم نقرأ هذا الماضي فلن يكون في مقدورنا أن نعرف ما هي القيم التي خرقناها، وما هي التناقضات التي رافقتنا في تطورنا التاريخي وعلينا أن نتغلب عليها.

الأمر الثاني الذي أود أن أعالجه هنا القواسم المشتركة بيننا في الأديان؟ ما هي الوصايا الأساسية المطروحة علينا، التي تخصنا جميعاً نحن البشر؟ وأقول أن هناك أربع وصايا أحب أن أشير إليها وهي:

أولاً: وصية تقول: ثقافة خالية من العنف واحترام الحياة، وهي وصية «لا تقتل».

والثانية: «وصية لا تسرق»: وهي تعني سيادة ثقافة التضامن، ونظام اقتصادي عادل، يوفر لكل الناس فرص متكافئة لكي يشاركوا في الرفاهية والقضاء على

فقدان الأمل والإحباط، ومن ثم علاج التطرف والقضاء عليه.

الوصية الثالثة: «لا تكذب» وهي تطالب بالإخلاص والأمانة والصدق. ويحضرني هنا ذلك المجال السياسي الحالي والذي يتميز بغياب الثقة، وغياب المصداقية وتبرير الحروب بدوافع دينية، وهذا ما يتعارض مع الصدق. أما الكراهية والعداء فهي أسس مستخدمة للإساءة إلى الأديان.

والوصية الرابعة: فهي تعالج مبدأ غاية في الأهمية وهو أن تتضمن الثقافة نفس الحقوق وتكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة، والأمر هنا يتعلق بمفهوم الشراكة وبدلاً من أن يكون هناك منافسة قاتلة يكون هناك تعاون وشراكة .

ولكي نتقدم في الحوار علينا أن نضع أنفسنا في موقف الآخرين وعند ذلك سوف نفهم أنفسنا لو فعلنا ذلك. سئلت كثيراً من العالم العربي، عن وضع الدين وأنه في الغرب ليس له أية قيمة، وأنه ليس راسخاً في مجتمعاتنا، وأعتقد أنهم أصابوا الحقيقة في ذلك، وربما أن الدين في إطار العولمة يأخذ أهمية مختلفة. والمؤسسات لا تتعاون مع الدين، إلا أن الدين يظل هو المحامي والمدافع عن قيم الصدق والأمانة والعدالة.

لدينا مسئولية تجاه هذا العالم وهذه المسئولية عولجت في المجمع الفاتيكاني الثاني، واتمني أن نظل محافظين على ذلك.

عشت فترة من حياتي أرى لدي صورة سلبية جداً عن الديانة اليهودية، وعندما قرأت في العهد القديم بعين أكثر نضجاً، وبحثت عن العلاقة بين الأديان وجدت أن هناك علاقة بين المسيحية واليهودية والإسلام.

أنني أؤيد الاختلاف في الرؤية، ولا أريد أن أنادي بثقافة واحدة كما يقال أن العولمة تتوجه إلى ـ ذلك، ولكنى أرى أهمية أن تحافظ كل دولة على المسحة المحلية. وعلى ثقافتها وهويتها. إننا في النهاية نعيش في عالم معولم، والعالم يتغير

بسرعة وعلينا أن نفهم ثقافتنا وأدياننا فهماً أفضل، وأن نسعى إلى تطويرهما، وإنني على قناعة بأننا سنتعلم كثيراً عندما نواصل هذه العملية، عملية التنوير والفهم المتعمق برؤية جديدة.

# القيم الأساسية التي تلهم عملية العولمة

د. حسن نافعة

الشكر أولاً: للهيئة القبطية الإنجيلية على هذا النشاط الرائع وعلى تشريفي للدعوة لهذا المنتدى المهم.

واسمحوا لي أن أدخل في الموضوع المطروح مباشرة وهو يتعلق بطبيعة القيم الأساسية التي يتعين أن تلهم عملية العولمة .. وأنا أريد أن أبدأ بمحاولة لضبط المصطلحات لكي نتفق أولاً على الأمور التي نتحدث فيها. أريد أن أبدأ بملاحظة عامة وأن أفرق بين عملية العولمة وأيديولوجية العولمة.

أنا أعتقد أن العولمة هي عملية تاريخية ناجمة عنه تأثير وانعكاس التقدم العلمي والفني المتسارع بخطوات كبيرة منذ الثورة الصناعية. لكن معدل هذا التسارع بدأ يأخذ أبعاداً هائلة خاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات. العملية بهذا المعنى تطرح نفسها على كل المجتمعات وعلى كل الدول. وبالتالي هي تمثل وضعاً لا يستطيع أحد أن يتجنبه علي الإطلاق وإذن فعملية العولمة هي عملية مستمرة وصيرورة منذ الثورة الصناعية حتى الآن.

لكن هناك من يتحدث عن العولمة بالمعنى الأيديولوجي ومحاولة الإيحاء بأن خصخصة الاقتصاد وتقليل دور الدولة والحكومة وإطلاق الحريات بالمعنى الغربي والتنافس دون قيود هي شروط لا يمكن بدونها الالتحاق بركب التقدم، هذه مسألة خلافية وليس بالضرورة أن موضوع العولمة يرتب منطقياً وضرورياً فرض نظام القيم الرأسمالية . القيم الرأسمالية يمكن أن تتحول إلى منظومة قيم متوحشة وسأعود إلى هذه النقطة بعد ذلك.

أريـد أيضـاً أن أفـرق بيـن العـولمة والأمـركـة أو الهيمنة. العولمة الحقيقية فـي تقـديري هي النظر إلى العالم كله وإلى البشر جميعاً وكأنهم يشكلون كتله إنسانية وبشرية واحدة، مصيرها واحد، وبالتالي يجب أن تدار عملية العولمة بشكل جماعي وديمقراطي، أما محاولة استخدام ثمرة العلم والتكنولوجيا من جانب القوى المسيطرة في هذا العالم أو محاولة تسخير فجوة القوة في بنية النظام الدولي لفرض ما يمكن أن نسميه بالهيمنة الأمريكية أو فرض النموذج الأمريكي للقيم على العالم، هذه هي المسألة المرفوضة وبالتالي يجب أن نفرق بين العولمة والأمركة.

الملاحظة الثانية: إن منظومة القيم السائدة في أي مجتمع محلي أو في أي نظام عالمي على الإطلاق لا يمكن عزلها عن هيكل وبنية علاقات القوة السائدة، سواء في المجتمعات المحلية أو في النظام الدولي. وبالتالي يجب أن نميز هنا بين القيم بمعناها المطلق والمجرد وهذه المسألة لا خلاف عليها. يعني مثلاً القيم التي تحدثت عنها باقتدار وباستفاضة " د. ريتا " وحتى الوصايا الأربع التي تحدثت عنها بالتفصيل في الدين المسيحي أستطيع لو أنني أتحدث عن القيم في الإسلام أن أتحدث بالضبط بنفس اللغة وبنفس الطريقة وأن أذكر آيات من القرآن تؤكد كل المعاني التي أوردتها، وبالتالي هذه القيم المجردة لا خلاف عليها، وأظن أنها تمثل قاسماً مشتركاً بين كل الأديان، وبين كل الثقافات، وبين كل الحضارات.

ومحاولة الإيحاء بأن هناك خلافاً بين هذه القيم هي محاولة في تقديري فاشلة ولا تستند إلى الواقع على الإطلاق. فكل الأديان وكل الثقافات وكل الحضارات تعكس قيم السلام والأمن، وتنشد قيم العدل والإنصاف وترفض الاستبداد والطغيان، وتعلي قيم المساواة بين الناس وبين الثقافات وبين الحضارات...الخ.

إذن أين يوجد الخلاف؟ الخلاف ليس على القيم بمعناها المجرد، الخلاف هو على وسائل وسبل وضع هذه القيم موضع التطبيق، وهنا يدخل العنصر الخاص بموازين القوى، سواء بين أطراف العملية الاجتماعية في الداخل، داخل كل مجتمع، أو بين

الفاعلين الدوليين، وهنا يمكن أن نبحث في جوهر الموضوع وفي الإشكالية الأساسية التي نتحدث عنها في هذه الجلسة.

هناك عولمة تطرح أموراً جديدة في النظام الدولي وعلينا أن نحلها لكي نبحث وندرس مدى تأثيرها على منظومة القيم التي تحاول أن تطرح نفسها، أو يحاول البعض أن يفرضها.

هناك تحول في طبيعة الفاعلين الدوليين بسبب عملية العولمة. في الماضي كنا نتحدث عن أن الفاعل الدولي الأساسي في العلاقات الدولية هي الدول. الآن هناك فاعلين دوليين لهم تأثير كبير، في بعض الأحيان تأثيرهم أكبر بكثير من تأثير الدول نفسها، هناك شركات متعددة الجنسية، هناك المنظمات الدولية الحكومية ولكن هناك وعلى وجه الخصوص المنظمات الدولية غير الحكومية أو ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع المدني العالمي. والتأثير النسبي لهؤلاء الفاعلين الدوليين يتطور ويختلف، وأظن أن العولمة تؤثر في الموازين النسبية لهؤلاء الفاعلين الدوليين.

لكن هناك أيضاً مجتمع مدني يتخلق بشكل جديد. والمصالح تتداخل عبر الحدود، وبالتالي هناك قوي اجتماعية منخرطة في عملية العولمة بشكل كبير.

ولكن نحن نلاحظ أن المنخرط في عملية العولمة شرائح محدودة في واقع الأمر، هناك طبعاً الدول المتقدمة تكاد تكون بأكملها منخرطه في عملية العولمة، ولكن إلى جانب الدول المتقدمة هناك شرائح محدودة جداً داخل الدول النامية أو داخل العالم الثالث أصبحت منخرطة في عملية العولة، شرائح رأسمالية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة أونسبة محدودة من المجتمعات في الدول النامية. وهذه مسألة يجب أن نأخذها في الاعتبار لأن الذي يتصور أننا أصبحنا في عالم متعولم بالكامل، هذه أظن لا تتطابق مع حقيقة ما هو جاري.

هناك عالمين منفصلين، عـالم متعولم بمعدلات ســريعة وعـالم ينعزل ويتهـمش

أكثر، وبالتالي يصبح هناك فجوة كبيرة جداً بين عملية العولمة أو الشرائح التي تمسها عملية العولمة والشرائح الأخرى.

لم تعد الحروب بين الدول هي التي تسبب أكثر الأضرار أو أكثر القتلى أو أكثر الخراب والدمار، هناك إلى جانب الحروب طبعاً وهي لم تختفي، هناك الإرهاب وهناك تلوث البيئة، وهناك الجريمة المنظمة، وهناك مصادر أخرى كثيرة للإرهاب وبالتالي لتحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل مجتمع يتجه بشكل متزايد نحو العولمة يجب أن تواجه كل مصادر التهديد هذه، ويحب فقط أن ننظر إلى قضية الحروب بين الدول وكأنها هي القضية الأساسية. هناك أيضاً تحول حدث في طبيعة الفاعلين الدوليين كما أشرت منذ قليل، هناك صعود للشركات متعددة الجنسية، وأحياناً هذه الشركات تملك من رأس المال وتملك من قوة التأثير والنفوذ أكثر بكثيرمما تملكه الدول. هناك أيضاً المجتمع المدني العالمي، المنظمات غير الحكومية التي تلعب دوراً متزايداً. وبالتالي إذا أردنا مجتمعاً عالمياً ديمقراطياً حقيقياً يجب أن نشرك كل هذه الأطراف الصاعدة في العملية الديمقراطية الدولية.

هناك أيضاً تحول في توزيع المسئولية الدولية، يعني كان القانون الدولي التقليدي يبني أساسه على أعتبار أن الدول تتساوى سيادياً ولا يمكن المساس بفكرة السيادة وكان هناك من يرى أن سيادة الدولة هي سيادة مطلقة، ولكن لا أظن أننا في مجتمع معولم أو في مجتمع يتجه بشكل متسارع نحو العولمة يمكن أن يأخذ بفكرة السيادة المطلقة، وبالتالي السيادة أصبحت مسألة نسبية، والعولمة تقلص من نطاق السيادة.

أنا لست من المدافعين عن السيادة بشكلها المطلق، وبالتالي ما يطرح من إمكانية تدخل المجتمع الدولي في أخص الخصوصيات الداخلية وبالذات المبدأ الذي تحدثنا عنه سابقاً مبدأ التدخل لأسباب إنسانية. أنا في رأيي أن هذا يمكن أن يكون تطوراً مهماً، ولست ضد التدخل لأسباب إنسانية، لكن السؤال: من يتدخل؟

وباسم من؟ وهل يتدخل وفقاً لمعايير منضبطة ووفقاً لمعايير متفق عليها أم يتدخل بشكل انتقائي. لا يمكن في مجتمع معولم أن نترك نظام مستبد، نظام ديكتاتوري يذبح شعبه، أو يضطهد أقلية ويعمل فيها القتل والدمار ويبقى المجتمع الدولى صامتاً أو ساكناً. ولكن إذا أعطى لدولة وحيدة حق التدخل لأسباب إنسانية في دولة من الدول دون أن ترجع إلى المجتمع الدولي والشرعية الدولية، هنا الخطأ. وبالتالي ليست المشكلة في مبدأ التدخل لأسباب إنسانية ولكن المشكلة من يتدخل؟ وكيف؟ وبأي أسلوب؟ ومن الذي ينطق باسم الشرعية الدولية ويتحدث باسم الشرعية الدولية؟

إذن القضية هنا عندما نتحدث عن قيمة السلم والأمن من الذي يتدخل باسم السلم؟ من الذي يفرض السلم؟

هناك طبعاً خارجين على القانون الدولي، وهناك من يعكر صفو السلم والأمن في العالم، سواء كانت دولا أو غير دول أيا كان مصدر التهديد. المشكلة، من يتحدث باسم المجتمع الدولي؟ طبعاً نحن لسنا بصدد حكومة عالمية، لا توجد حكومة عالمية، لكن هناك جهة بوليسية دولية.

مجلس الأمن الدولي يمكن النظر إليه باعتباره هو البوليس الدولي. لكن، كيف يتدخل البوليس الدولي؟ وعلى أي أساس؟ طبعاً هذا موضوع طويل أنا لا أستطيع أن أتحدث فيه تفصيلاً، لكن أريد أن أقول أن مجلس الأمن الذي نشأ مع نشأة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ لم يعد بعد هذا التحول الهائل الذي طرأ على النظام الدولي، لم يعد يمثل الشرعية الدولية حقيقة.

هناك قارات بأكملها ليست لها مقاعد دائمة في مجلس الأمن- إفريقيا ليست ممثلة، أمريكا اللاتينية ليست ممثلة، آسيا وهي أكثر من ثلثي سكان العالم ممثلة فقط بالصين. وبالتالي لا أستطيع أن أتحدث عن جهة يحق لها التدخل باسم

الشرعية الدولية في ظل مجلس أمن لا يعبر أو لا يعكس موازين القوى الحقيقية في المجتمع الدولي.

هناك أيضاً ضرورة ماسة وعاجلة لتغير طريقة التصويت في مجلس الأمن، لكي تصبح الجهة التي تتحدث باسم المجتمع الدولي حقيقة، لأن حق الڤيتو الممنوح فقط لخمس دول بالإسم هي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لم يعد يشكل أساسا سليما.

النقطة الثانية وهي موضوع العدالة: كيف يحقق النظام الدولي هذه العدالة إذا اتفقنا على أن قضية العدالة هي قيمة مطلوبة في النظام الدولي المعروف. طبعاً من الواضح أن هناك خلل واضح في توزيع الثروة الطبيعية، وفي توزيع القدرات العلمية والتكنولوجيا. ومن يقرأ تقرير اللجنة التي شكلها الأمين العام والذي طرحته منذ فترة على السكرتير العام، سوف بجد أن هناك ٧٠٠ مليون نسمة على سبيل المثال يعيشون تحت خط الفقر، يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. في إفريقيا على سبيل المثال، المصابون بأمراض الإيدز تقريباً واحد من كل عشرة أشخاص مصاب بهذا المرض. وحتى عام ٢٠٢٠ ربما يتعرض ١٤٠ مليون شخص للموت في إفريقيا بسبب مرض الإيدز، ومع ذلك فشركات الأدوية العالميه ترفض أن تنتج أدوية رخيصة. المعونات لم تحقق الغرض منها، والدول الغنية لم تدفع الـ ١ ٪ التي كانت الأمم المتحدة قد قررتها منذ فترة طويلة، العالم الثالث ما زال هو العالم الأكثر تعرضاً للأزمات. والأكثر تعرضاً للحروب والمجاعات، وبالتالي في نظام عولمة مطلوب نظام اقتصادي دولي أكثر تكافؤاً.

العولمة غير المنضبطة، العولمة وفقاً لقانون الرأسمالية المتوحشة لن تحقق العدالة،لن تتحقق العدالة بشكل تلقائي وبشكل طبيعي لمجرد أن نطلق العنان لقوى السوق وحرية المنافسة بين الشركات وبين الدول.

هناك عملية استنزاف للعقول في العالم الثالث، البارعون في الرياضيات في العالم الثالث لهم مكان محجوز في شركات الكمبيوتر ... الخ. ولكن للأسف الشديد أن العولمة تبيح حركة رأس المال، تبيح انتقال المعلومات، تبيح انتقال الأفراد، ولكنها تفرض قيوداً على انتقال البشر، البشر الذين يريدون أن يبحثوا عن فرصة عمل في هذه الدولة أو تلك يضطرون لركوب قوارب الموت ويموتون في العراء ويموتون جوعاً وعطشاً، العولمة بهذه الطريقة تحرم البشر من أن يجدوا فرصاً للعيش. ومن المفارقات فعلاً في هذا النظام الدولي الحالي الحديث كثيراً عن حقوق الإنسان والديمقراطية.

الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية هو مسألة جيدة جداً وشئ مطلوب، لكن أحياناً تطرح حقوق الإنسان والديمقراطية كمحاولة لتفكيك المجتمعات المستقرة ومحاولة للتدخل في الشأن الداخلي وليس أبداً لإقامة نظم ديمقراطية حقيقية. وبالتالي علينا أن نرى هنا المفارقة الكبيرة بين الحديث عن ضرورة «مقرطه» المجتمعات في الداخل، والحديث عن غياب الديمقراطية في داخل المجتمعات، وغياب الديمقراطية على المستوى الدولي. اليست الديمقراطية هي حكم القانون، إذا كانت الديمقراطية هي حكم القانون فمن هو الذي ينطلق من معايير ديمقراطية على المستوى الدولي. الولايات المتحدة تخرق القانون الدولي كل يوم، وتحتقر القانون الدولي كل يوم، والعولمة التي نراها حالياً هي عولمة الفوضى وحكم القوة وليس حكم القانون. وعندما تتحول العولمة إلى حكم القانون تصبح العولمة إنسانية حقاً. وأظن أن قيمة العدالة وقيمة الديمقراطية يمكن أن تتحقق في مثل هذا النظام.

وقبل أن أختم حديثي:أريد أن أتحدث بعض الشئ في قضية المؤسسات الدولية، لأننا نستطيع أن نتحدث عن قيم مطلقة. وعندما نتحدث عن قيم مطلقة لا يمكن أن نختلف على الإطلاق، لا أحد سوف يختلف على العدل كقيمة، ولا أحد سوف يختلف على الديمقراطية كقيمة، ولا أحد سوف يختلف على الأمن كقيمة، لكن

الاختلاف كيف يمكن أن نحقق هذه القيم في المجتمع الدولي؟ إذا كانت الولايات المتحدة والمجتمع الغربي يطرح الآن قضية الديمقراطية في المجتمعات المحلية -وبالذات في الدول النامية- نحن نتفق على أن معظم الدول في العالم الثالث لا نتمتع بحكومات ديمقراطية، وحتى عندما تتحدث هذه الحكومات عن الخصوصية الثقافية فهي تتحدث عنها بمعنى مختلف ربما عما تطرحه الشعوب لأنه لكي تصبح الخصوصية هي التعبير الحقيقي عن هذه المجتمعات لابد أن تكون الحكومات التي تعبر عنها وتنطق باسمها في المجتمع الدولي حكومات منتخبة ديمقراطية. وبالتالي لا يوجد بيننا على هذه المنصة خلاف حول قيم الديمقراطية وحول أن الديمقراطية هي الركن الغائب في العديد من المجتمعات الراهنة. لكن المشكلة الحقيقية هي، الدول التي تتحدث عن ضرورة تغييرنظم الحكم بالقوة وفرض الديمقراطية بالقوة. المشكلة هنا من يتدخل باسم المجتمع الدولي؟ الولايات المتحدة على سبيل المثال عندما تدخلت للإطاحة بنظام صدام حسين تدخلت بدون تصريح من مجلس الأمن، وبالتالي يشكل تدخلها عدوانا صريحا من وجهة نظر القانون الدولي. وبالتالي عندما تتحدث دولة ما عن الديمقراطية يجب أن يكون لديها المؤهلات والمصداقية.

نحن لا نقيس ديمقراطية الولايات المتحدة بانتخاب حكومة الولايات المتحدة. نحن نعرف أن هناك ديمقراطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن السؤال. هل سلوك الولايات المتحدة على الصعيد الدولي هو سلوك ديمقراطي؟

أن أحكم على سلوك دولة بأنه سلوك ديمقراطي أو غير ديمقراطي عندما يكون سلوكاً ملتزماً بالقانون الدولي. والمعيار أمامي هو القانون الدولي.

فعندما يرفض مجلس الأمن التصريح للولايات المتحدة بالتدخل في العراق، وبإعلان الحرب على العراق وتضرب الولايات المتحدة عرض الحائط بمجلس الأمن وبالشرعية الدولية وترتكب عدواناً وتقتل ١٠٠ ألف شخص، وتكلفة الحرب وتكلفة الإعمار، بعض التقارير تحددها بأنها تتراوح ما بين ٢٥٠ إلى ٣٥٠ مليار دولار،

الولايات المتحدة لا تدفع حصتها حتى للأمم المتحدة، لو أن هذه الأموال كانت قد انفقت لمكافحة الإيدز أو كانت قد أنفقت لمعالجة قضايا التنمية في دول العالم الثالث لربما ما كنا نجلس في عالم ممزق إلى هذا الحد.

عندما ترفض الولايات المتحدة حتى بعد التوقيع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، عندما تنسحب من بروتوكول كيوتو بعد أن تكون قد صدقت على الاتفاقية، هذا إهانة للقانون الدولي، هذا سلوك دولة لا تلتزم بالقانون، هذا سلوك غير متحضر ومبني على القوة، وبالتالي لا يمكن إطلاقاً أن أنظر إلى السلوك الأمريكي على أنه سلوك ديمقراطي، أو على أنه سلوك يحترم القانون الدولي، وبالتالي أنا لديّ مشكلة في بنية المجتمع الدولي، في بنية النظام الدولي، لا يمكن إطلاقاً أن أتحدث عن قيم أو عن نظام للقيم في المجتمع الدولي بدون شرعية مؤسسية، بدون مؤسسات تحدد ما هي القيم الواجبة.

والولايات المتحدة لن تنضم إلى الاتفاقيات الدولية لمجرد أننا نتمنى، ونقول أننا نريد من الولايات المتحدة أن تنضم. من الذي يجبر الولايات المتحدة على ذلك -أنظر مثلاً إلى التعيينات الأخيرة. چون بولتون هو المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة. لو قرأنا تاريخ جون بولتون سنكتشف أنه يكن احتقاراً شديداً لما يسمى بالقانون الدولي، لا يؤمن بالمؤسسات الدولية ولا يؤمن بالقانون الدولي، وكان وراء خروج الولايات المتحدة من اتفاقية كيوتو، أنظر مثلاً إلى ترشيح الولايات المتحدة «وولفوتز» - ليصبح رئيساً للبنك الدولي، وولفووتز كان وراء الحرب الأمريكية على العراق، وكان يقول إن الشعب العراقي سيخرج لاستقبال الجيش الأمريكي بالورود، وكان يقول إنه لن تحتاج الولايات المتحدة إلى أكثر من عشرة آلاف جندي لتحقيق الاستقرار في العراق بعد إزاحة صدام حسين، ولكن ما حدث يوضح أن كل توقعات وولفوتز لا أساس لها من الصحة. فكيف يمكن لأكبر دولة وأكبر قوة في العالم أن ترشح شخصية كهذه لقيادة أهم مؤسسة دولية مسئولة عن التنمية

في العالم. أنا إذن – عندما تتحدث الولايات المتحدة عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان- لا أصدقها، ولا أظن أنها معنية بالديمقراطية أو بحقوق الإنسان في أي منطقة من العالم، وبالتالي هناك فجوة مصداقية بالنسبة لهذة الدولة. إذن مطلوب مجلس أمن مختلف، مطلوب قواعد دولية مختلفة، ومطلوب طريقة لإلزام الدول على احترام الشرعية الدولية.

المشكلة أنه لا توجد قوة قادرة على إجبار القوى النافذة في المجتمع الدولي على احترام القانون الدولي. وهذه هي الإشكالية الأساسية، نستطيع أن نتحدث لمدة سنوات طويلة عن القيم التي ينبغي أن تسود المجتمع الدولي، القيم التي ينبغي أن تسود عملية العولمة ولكن من يفرض هذه القيم، من يتدخل لفرض هذه القيم سوف نظل في مجتمع الفوضى، في مجتمع الغاب، وبالتالي ستصبح العولمة عملية فوضوية معتمدة على القوة الغاشمة ما لم يحترم الكل القانون الدولي، وبالتالي أنا في انتظار أن تلتزم الولايات المتحدة أو تلزم نفسها أو يلزمها أحد باحترام القانون الدولي وشكراً.

# العولمة والعنف ونظام القيم

د. جــلال أمين

سأبدأ بتقرير حقيقة بسيطة - أعتقد أننا جميعاً متفقون عليها - يعقبها سؤال بسيط لا اعتقد أننا متفقون على إجابته.

الحقيقة البسيطة أننا نعيش في عالم يزداد معدل عولمته يوماً بعد يوم، أنا أفهم معدل العولمة بمعنى بسيط جداً يتجنب أي خلاف أيديولوجي لسنا في حاجة إليه وهو المعدل الذي يجرى به تقصير المسافات الفاصلة بين سكان العالم. سواء كانت هذه المسافات التي يحتاجها أنتقال السلع، أو الخدمات، أو الأشخاص أو الأفكار والمشاعر والقيم وأساليب الحياة كل هذا كلنا متفقين على أنه يجرى تسهيله واختصار الجهد والوقت اللازمين له يوماً بعد يوم.

اجتماعنا اليوم هو مظهر بسيط من مظاهر ارتفاع معدل العولمة، مجموعة من المثقفين المصريين يلتقون بمجموعة من المثقفين الألمان وجهاً لوجه- في العين السخنة- بيتكلموا ، لا عن مشاكل مصر بالذات، ولا عن مشاكل ألمانيا بالذات، ولكن عن مشاكل العالم ككل، ويتحدثون بالعربية والألمانية فيفهم بعضهم البعض، ومن الممكن بعد دقائق بسيطة من انتهاء الاجتماع أو حتى خلاله أن يصل وصف دقيق ومفصل لما دار في الاجتماع إلي شخص جالس في المكسيك وشخص آخر جالس في الصين إما عن طريق التليفزيون أو الإنترنت أو الإيميل أو التليفون المحمول، هذه حقيقة نتفق جميعاً عليها .

السؤال الذي سوف نختلف حول إجابته هو ما إذا كانت هذه الحقيقة - التي هي ارتفاع معدل العولمة تؤدي إلى زيادة العنف أم نقصانه. لا أظن أن سبب اختلافنا على الإجابة سيكون سبب اختلافنا على تعريف العنف.

فمن الممكن فيما أظن أن نتفق أيضاً على تعريف العنف بابسط شكل ممكن وأقترح هذا التعريف: «العنف هو استخدام القوة لإجبار شخص آخر على شئ لا يريده». أظن هذا تعريف مقبول للعنف، ولكن مع ذلك حتى إذا قبلنا هذا التعريف يمكن أن نختلف عما إذا كانت العولمة تؤدي إلى مزيد من العنف أم إلى التقليص منه؟

سبب الاختلاف في رأيي أن العولمة تعمل في نفس الوقت في اتجاهين متضادين، زيادة العنف وتقليله في نفس الوقت. ذلك أن تقريب الناس بعضهم من بعض قد يزيد المحبة بينهم ولكنه أيضاً قد يزيد الكراهية.

في الحارة المصرية أحياناً نرى النافذة إذا قمت بفتحها يمكن إذا مديت إيدك تلمس النافذة المقابلة للبيت المقابل وهذا يؤدي إلى قبلات أكثر وإلى ضرب أكثر، وهذا هو ما يحدث أيضاً في العالم، العولمة قد تؤدي إلى مزيد من المحبة وقد تؤدي إلى من مزيد من الضرب، يعني مش محتاجة للتساؤل لماذا كان هذا؟ والأمثلة التي يمكن إعطائها على هذا كثيرة جداً.

الاستعمار في كل صوره هو صورة من صور العولمة لأنه قصّر المسافات بين الأمم والدول، ولكن المعونات الأجنبية وتدفق الاستثمارات الأجنبية هي أيضاً صورة من صور العولمة، هي كون إن أوربا وأمريكا تجمع التبرعات لضحايا الفيضانات في آسيا، هذه أيضاً صورة من صور العولمة، الاستعمار صورة من صور العنف، والتبرعات للضحايا هي صورة من صور المحبة والإخاء.

كل هذا من صور العولمة، ويمكن للصورتين أن يتواجدان معا، التليفزيون قطعاً بيزيد التعاطف بين الناس، يقال مثلاً مسابقات ويمبلدون للتنس قد يراها بليون شخص أو أكثر يرون الكرة تنتقل من جزء في الملعب إلى الآخر، أظن ده من شأنه أنه يشجع على المزيد من التفاهم والتقارب، ولكن أيضاً التليفزيون يقوى من دواعي

العنف لأنه يسهل غزو ثقافة لثقافة أخرى، وهذا قد يؤدي إلى محاولة لصد هذا العنف أو لصد هذا الغزو ويستتبع العنف.

مثال آخر، ما يفعله مستر «بوش» في العراق هو قطعاً صورة من صور ارتفاع معدل العولمة، وهو بالطبع عمل من أعمال العنف وإن كان هو يدعى أنه عمل من أعمال المحبة والإخاء.

تفسير هذه الظاهرة أن العولمة ممكن تؤدي إلى الشيئين، وهذه نتيجه منطقية لأن العولمة في رأي نتيجة حتمية للتقدم التكنولوجي، والتكنولوجيا منذ أن اكتشف الإنسان كيف يشعل النار هي أداة للقهر وأداة للتحرير في نفس الوقت.

اكتشاف النار يحرر لأنك تستطيع أن تحصل على الغذاء بسهولة، ويقهر لأنك ممكن أن تستعبد قبيلة أخرى. فليس هناك في الواقع غرابة في هذا، لا يجب أن نستغرب من هذا. وبالتالي هانفضل نتساءل هل العولمة تزيد من العنف أم لا، ولن نصل لنتيجة.

إنما ما أريد أن أقطع به وأنا أريد أن أوكد على هذا أن ارتفاع معدل العولمة في الخمسين سنة الأخيرة قد صحبه زيادة درجة الخوف من العنف. هذا هو الخطير في الموضوع أن العولمة زادت من درجة الخوف أو حجمه، والخوف والعنف ليسا بالضرورة متلازمين، يعني أنا ممكن أقتل شخصاً دون أن أثير الشعور بالخوف، وممكن أن أثير الشعور بالخوف دون أن أمس أحداً بسوء إلا تخويفه فقط، يعني لا أقتله ولا أضربه. اللي أنا عايز أطرحه على حضراتكم أن ما حدث في العالم هو زيادة الخوف من العنف. وأنا بصراحة لا أعرف أيهما أفظع، العنف أم الخوف من العنف لأن الخوف من العنف ممكن أن يكون له آثار مدمرة من مختلف النواحي. وأنا أظن أن اجتماعنا اليوم هو أحد المظاهر البسيطة لهذا الخوف، إحنا خايفين من العنف ولهذا قررنا إن إحنا نعمل هذا الاجتماع.

أريد أن أسأل: من أين أتت هذه الزيادة من الخوف من العنف؟ وأيضاً عندما نفكر فيها نجد أن المسألة مش صعب تفسيرها، العولمة بالضرورة تفعل على الأقل شيئين: تزيد من المعرفة بالأخر وكذلك تزيد من درجة التخيل وفي الواقع فإن التخيل كثيراً ما يكون مخيفاً، يعني كثيراً ما يدعو في الواقع إلى زيادة الخوف. العولمة تزيد من معرفتنا كما تقوى من قدرتنا على التخيل، وكلاهما يغذيان الخوف من العنف. ها أضرب لحضراتكم أمثلة معروفة للجميع.

نحن نستيقظ في الصباح ونقرأ الصحف، فإذا لم نقرأ عن العنف في الجرايد سنسمع عنه في التليفزيون والراديو والإنترنت. وبعد ما كانت معلوماتنا قاصرة على العنف اللي حصل في الحي الذي أسكن فيه، أصبحت أسمع المعلومات عن العنف في البلد وفي الدولة وفي العالم ككل وعلى فترات عمالة تقصر، نشرة الأخبار، كل ربع ساعة أو عشر دقائق فيه نشرة أخبار تقولك على حوادث عنف، مش بس كده، مع تقدم التكنولوجيا، حدث تقدم باهر في نقل أخبار العنف، مش بس سماعاً إنما بالصورة وبالصوت، وأصبحنا نرى المجرم من مختلف الزوايا ونعرف أبوه وأمه وتاريخ حياته، وكل هذا لابد أن يثير شعورنا بالخوف من العنف.

أنا ها أضرب لحضراتكم مثلاً عاصرته وأثر في نفس كثيراً، كنت في انجلترا في فترة خطفت بنتان جميلتان في التاسعة من العمر واحدة إسمها چيسيكا وواحدة اسمها أولي، وتلقت الصحف هذا الخبر، خطفت البنتان، وقعد الانجليز حوالي شهر ونصف لا كلام لهم إلا على البنتان الجميلتان اللتين خطفتا، ومش عارفين مين اللي خطفهم، كانت النتيجة لهذا الحادث أن الإنجليز بعد ما كانوا مشهورين بأنهم يآمنوا للغرباء دلوقت أصبحت كل وسائل الإعلام والآباء والأمهات تحذرهم من الكلام مع شخص غريب بل تحذرهم أيضاً من الأقرباء لأن الصحف قعدت تقول: قد يكون المعتدى العم أو الخال أو أحد الأقرباء المقربين.

المدهش في الموضوع أن هذه الفترة أو بعدها بقليل رأيت إحصائية تدل على أن

حوادث الخطف في انجلترا عبر الثلاثين سنة اللي فاتت قلت ما زادتش، مما يعني أنه في الواقع ما كانش فيه داعي لكل هذا الشعور بالخوف، والسبب بسيط، إن وسائل الإعلام حريصه على نقل صور الإجرام أكثر من حرصها على نشر إحصائيات للإجرام، والسبب طبعاً واضح، الإحصائيات غير مثيرة، إنما صور الإجرام مثيرة. العنف إذن ليس بالضرورة في تزايد ولكن الخوف منه هو الذي يتزايد. قد يقال طيب إنت عايز تنكر إن العنف زاد، أمال إيه رأيك في حكاية الإرهاب دي؟ مش أنت شايف إن الإرهاب عمال يزيد أيضاً. فهو مش بس الخوف من الإرهاب، ده الإرهاب نفسه عمال يزيد، وهل تنكر أن العولمة زودت من حوادث الإرهاب، يعني نهاية الأمر اعتداء ١١ سبتمبر ده صورة صارخة من صور العولمة، المفروض إذا كان هذا الكلام صحيحاً، فيه ناس مسلمين ركبوا طيارات وعبروا المحيطات وراحوا عملوا أعمال غريبة جداً ما كانش ممكن تصورها منذ بضعة عقود من الزمن.

أنا بصراحة لست واثقاً من أن أعمال الإرهاب الآن أكثر مما كانت خصوصاً إذا عرفّنا الإرهاب، ودخلّنا فيه الإرهاب المنظم من قبل الدولة، والإرهاب غير المنظم من قبل الأفراد. يعني إذا دخلنا فيه ما تفعله دولة زي الولايات المتحدة في العراق، وما تفعله إسرائيل ضد الفلسطينيين بما في ذلك طبعاً أعمال الإرهاب الفردية، ما يفعله الفلسطينيين ضد الإسرائيليين، وما يفعله العراقيين ضد سلطات الاحتلال الأمريكي. لكن أنا مش متأكد إن هذه الأعمال الإرهابية اليوم أكثر أو أقل مما كانت عليه في منتصف القرن العشرين مثلاً، طب ما احنا كلنا شفنا اللي عملته الحربين العالميتين، وعارفين إن الحرب الثانية موتت ٨٠ مليون إنسان وهي أيضاً عمل من أعمال الإرهاب، وعارفين تاريخ الاستعمار القديم والجديد والبشاعات اللي ارتكبها الاستعمار، ليه نحاول نقول إن أعمال العنف الآن في الواقع أكثر بشاعة مما كانت عليه من خمسين سنة.

ونستون تشرشل بيعلق ويقول: يوصف القرن والعشرين بأنه عصر عـدم الاتزان

أو التشـويش وهو فعلاً كذلك : يعني مش بالضـرورة أبداً العشرين سنة اللي فاتوا يكونوا أفظع مما سبقهم، مش بس كده أنا كمان غير واثق من أن أعمال الإرهاب، كثير من أعمال الإرهاب ليست مختلقة اختلاقاً لمجرد تخويف الناس، يعني أنا آسف - ها أتكلم بصراحة - أعتقد أن كثير من أعمال الإرهاب يتم تضخيمها، بغرض إثارة الخوف بين الناس لتسهيل حكمهم، ومن ثم في الواقع نعود إلى مسألة الخوف من الإرهاب أكثر من أعمال الإرهاب نفسه. الشئ الوحيد المؤكد ان الناس أصبحت خائفة من العنف أكثر مما كانوا، شرائط بن لادن التي تذاع في قناة الجزيرة، أنا مش واثق أبداً إذا كان فعلاً دي شرائط حقيقية أم شرائط مزيفة، إذا كانت مزيفة يبقى في الواقع شخصية بن لادن دي شخصية وهمية أو خيالية، يبقى الإرهاب في الواقع قد يكون إختراع عظيم جداً لتحقيق أهداف معينة.

السؤال الذي أريد أن أثيرة الآن، وأنا لا أدعوكم إلى الاتفاق معي، أنا أدعوكم إلى مجرد الشك معي، إلى مجرد انكم تقبلوا من شخص إنه يشك مثل شكي، لأن الأسباب التي تدعو إلى الشك كثيرة وأكثر من أن أشغلكم في الواقع بها، ولابد أنها طافت بأذهانكم في لحظة أو أخرى، وإن كان قليلين اللي مستعدين يعترفوا بأن هذه الشكوك تطوف بأذهانهم، حتى كبار المعارضين بييجوا للحتة دي ويقفوا. والسؤال المهم الآن، هل زيادة الخوف من العنف حتمية؟ بمعنى أنه قد يفهم من كلامي أنها مسألة حتمية، لأنه مادام الخوف من العنف نتيجة للتقدم التكنولوجي، والتقدم لزيادة العولمة، والعولمة نتيجة التقدم التكنولوجي، ويبدو إن التقدم التكنولوجي ده حتمى، فهل فعلاً إحنا محكوم علينا إن الخوف من العنف يزداد يوماً بعد يوم مع تقدم التكنولوجيا؟

أنا الحقيقة متشائم ولكني لست متشائماً إلى هذه الدرجة والسبب في رأيي إنه صحيح العولمة مسئولة عن زيادة الخوف من العنف، وإنما هو نوع معين من العولمة، بحيث إذا نجحنا في وضع حد له فقد لا يصبح زيادة الخوف من العنف حتمية.

والذي أقصده بنوع معين من العولمة، أنا ها أقولها برضه بصراحة، العولمة الناتجة عن ثقافة السوق، ثقافة البيع والشراء، يعني ممكن نختلف على تسميتها، ثقافة الاستهلاك أو ثقافة البيع والشراء وهي ترتبط بنوع العولمة الذي نعيشه الآن.

وأنا أزعم إن هذا الأنتشار لثقافة البيع والشراء وازدياد عنفوانها هو المسئول عن زيادة الخوف لماذا؟ لأن الإنسان الخائف والمتوتر باستمرار والمتوقع في كل لحظة حدوث عمل إرهابي هو مستهلك ممتاز. يعني من أحسن الوسائل التي تحول بها الإنسان إلى مستهلك خوفه، لأن السلع والخدمات طريقة ممتازة كبديل للشعور بالطمأنينة، مش بس كده، والخوف يحول مش بس الشخص إلى مستهلك ممتاز يحول العامل والموظف طبعاً إلى عامل مطيع وذليل، لأنه يبقى خايف لئلا يفقد وظيفته، فمستعد يقبل أي نظام يحميه من الإرهابيين ومن أعمال العنف ولا عجب أن أحد الجمل الكثيرة التي يستخدمها مستمر بوش في الكلام عن الإرهاب يقول: أصل الإرهابيين دول حاقدين على نمط الحياة الأمريكية. ثبت أنها فعالة جداً لإثارة خوف الشعب الأمريكي، وتكون النتيجة أنهم يتمسكون بصورة أكبر بهذا النظام، ويقبلون على الاستهلاك أكثر ويتمسكوا بوظائفهم أو يخافوا من فقدها أكثر من أي وقت آخر.

هذا ما نحن مهمومون به في هذه الندوة وفي غيرها، زيادة الخوف والتخويف من العنف في وسائل التعليم، وفي الخطاب الديني.

ويستند مستر بوش إلى الخطاب الديني لدعم سياسته التي تستند إلى المزيد من التخويف، والإعلام طبعاً يقوم بتخويف الناس لأنها طريقة فعالة جداً لزيادة الاستهلاك ونشر قيم المجتمع الاستهلاكي.

قبل أن أختم أريد أن أشير إلى كلمة طريفة وردت في كتاب المحرر المشهور «توماس فريدمان» في كتاب مشهور أيضاً اسمه "The Lexus and the olive tree" «سيارة الليكزاس وشجرة الزيتون» وهو رجل جرئ وقوي، بس مش معنى كده إنه على صواب - بيقول أيه ...

«لا يمكن أن تقوم حرب بين بلدين يوجد في كل منهما محل «ماكدونالدز»، يعني إذا ضمنت إنك تفتح محل ماكدونالدز في دولتين تضمن أنه لا تقوم بينهما حرب.

إذا صح هذا الكلام فهذا بالضبط عكس ما أقوله، إن حضارة السوق دي أو البيع والشراء هي التي تضمن السلام وتضمن القضاء على العنف، وهو كلام طريف ومسلي لأكثر من سبب وأنا عندي أربعة أسباب لاعتباره كلاماً طريفاً:

السبب الأول إن إدخال ساندوتش الماكدونالدز في بلد من البلاد كثيراً ما يحتاج إلى دراسة وفهم معتقدات وتاريخ أهل هذا البلد. أنا عايز أقول إن إجبار نمط من أنماط الحياة أن تأكل بطريقة معينة هو نوع من أنواع القهر، وفيه إذلال لا تخطأه العين.

وآتي إلى السؤال الأخير الذي سأختم به كلمتي:

توماس فريدمان ممكن يقول حضارة السوق حتمية سواء رضيت أو لم ترضى، ويجب عليك أن تقبلها، سواء عجبتك أو لم تعجبك.

أنا ردي على هذا، بارفضه لأسباب عقلية ولأسباب نفسية، وها أقولها باختصار بسيط جداً جداً.

الأسباب العقلية: إن حضارة السوق عمرها بالكثير ٥٠٠ سنة، و٥٠٠ سنة في تاريخ الإنسانية ليست رقماً كبيراً، يعني قبل عصر النهضة وممكن تقول قبل القرن السابع عشرأو الثامن عشر ما كا نش فيه حضارة السوق، كان فيه بيع وشراء، ولكن أن يفرض الربح نفسه على التصرفات بالشكل اللي احنا عارفينه ده شئ حديث.

والشئ الحديث يمكن أن يزول ويمكن أن يتصور الإنسان أن يعيش حضارة غير حضارة السوق.

وبالمناسبة، المؤرخ الإنجليزي أرنسولد توينبي الذي قرأ التاريخ أحسن مننا كلنا

كان في رأيه أن الحضارة الأوربية أو الغربية وصلت إلى ذروتها في العصور الوسطى، وأن التدهور بدأ منذ ذلك التاريخ. واعتبار حضارة السوق دي في الواقع حاجة عظيمة قوى، ليس بالضرورة أن يكون محل اتفاق جميع الناس.

أما الأسباب النفسية فأنا أكره حضارة السوق، وأعتقد أن كثيرين منكم يكرهونها أيضاً، وحينما تكره شيئاً بهذا القدر لا تستطيع أن تتصور أنه حتمي، ولابد أن تبحث عن المخرج اللازم .

وأنا أعتقد أن التحدي الرائع أمام المثقفين المصريين والمثقفين الألمان أن يتصدوا لهذا النوع من أنواع العولمة القائم على ثقافة السوق. وأعتقد أيضاً أن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين يمكن أن تحقق مستقبلاً زاهراً إذا اشتركوا معاً في مواجهة هذا التحدي، لأن حضارة السوق تهدد المسيحي بنفس الدرجة التي تهدد بها المسلم، وهذا هو أحد الأشياء المهمة المشتركة بيننا، وممكن توحيد جهودنا لمواجهة هذا النوع وهذا الخطر وشكراً.

# العولمة وإعادة بناء منظومة القيم

كلاوس ورنر جوناس

أشكركم كثيراً، أحاول الآن أن أتواصل بحديثي مع ما قاله المتحدث السابق. في تصوري أن من أسباب نجاح الحوار أن يسمع كل منا الآخر وبالتالي لا يتحدث بعضنا مع بعض، لابد أن يسمع كل منا الآخر، إن هذا شرط لنجاح الحوار فيما بيننا.

عندما يحتكر أحد الجانبين الحديث والآخر يسمع فقط فإن هذا يقضي على الحوار. هذا الحوار يتعلق ليس فقط بالمصريين والألمان وإنما يتعلق بالمسلمين والمسيحيين، ويتعلق كثيراً بالتفاهم فيما بين الأمم وإلا ما احتجنا أن يتحدث بعضنا مع بعض. يمكن أن ترفض الأشياء أو تقبلها أو تنقدها، ولكي تكسب الناس لابد أن تتفهم مشاعرهم، وسأبدأ بجملة احتفظ بها من الأمس جاءت على لسان د. ريتا زوسموس.

قالت: «نحن الآن في بداية عصر تشكيل قيمي للعولمة». وهناك فكرتان خلف هذه الجملة. وهما تشكيل شبكة من القيم المشتركة، ومحاولة تطوير هذه المنظومة القيمية تطويراً جيداً وكسب أكبر عدد ممكن من المؤمنين بها. وقد رأيت بالأمس في الأخبار أن «كوفي عنان يطرح لوناً من ألوان التجديد للأمم المتحدة، ولا يقتصر هذا الأمر على الدول التي كانت أعضاء في الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية ولكن التجديد يشمل زيادة أعداد الدول ليصل إلى ٢١ دولة تكون أعضاء في مجلس الأمن، أي أننا يمكن أن نجد معايير مقبولة في هذا العالم تساعدنا على التعاون كل منا مع الآخر، وتحقيق التطور في المؤسسات الدولية التي تنظم العلاقات في هذا العالم. وهناك مثلاً صندوق النقد الدولي، وقد واجهته انتقادات شديدة في أدائه عبر فترات من الزمن، ولابد أن يكون ذلك محور نقاش بيننا.

إن رئيس صندوق النقد الدولي السابق كان إفريقيا اشتراكياً، ومن جاء بعده كان

رئيس دولة ألمانيا، وقد اقترحت هذه الأفكار من أجل تطوير العمل ولصالح الدول الإفريقية، أما وثيقة حقوق الإنسان فهي تشتمل على مبادئ وقناعات مشتركة فيما يتعلق بتصورات الإنسان، أن الإنسان لديه حرية التعبير وحياة الإنسان هي قيمة عليا سواء كان مسلماً أو مسيحياً، فقيراً أو غنياً، صحيح البنية أم مريض، كل إنسان له قيمته، هذه هي الفكرة التي يقوم عليها ميثاق حقوق الإنسان، ولذلك فإن احترام الإنسان هدف يتعين المحافظة عليه، إلا أن ذلك غير مطبق في كل أنحاء العالم، ولكننا يمكن أن نتبنى هذا الميثاق عندما نؤمن بجودة محتواه، وعندما نفكر الآن في التعامل مع العولمة، فإنه من الأهمية بمكان أن نتفاهم حول المعايير التي نقبلها للعولمة، أرى أنه لابد أن يكون لدينا هدف ليربطنا بالعولمة، وأن نضع معياراً إذا كنا قابلين لهذا التطور أم لا، هدفنا يجب أن يكون إتاحة المجال أمام كل الناس، كل البلدان، شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً لكي يساهموا في التنمية، أن يكون لديهم فرصة لكي يعولوا أنفسهم، وأن يطوروا أنفسهم هذا هو الهدف السامي لنا، ومن ثم علينا أن نتأمل العولمة من قرب، نتأمل الحقائق، وقال المتحدث قبلي أن العولمة مرتبطة بمزايا وعيوب، العولمة مرتبطة بفرص ومخاطر.

كانت العولمة موجودة قبل أن يوجد المصطلح. وتقسيم العالم باكتشاف أمريكا من خلال البرتغال وأسبانيا في القرن السادس عشر، وبناء قناة السويس سنة ١٨٦٩، يضاف إلى ذلك التطور التكنولوجي واختراع الكمبيوتر وعصر المعلوماتية وانتقال المعلومات بسرعة فائقة إلى جميع أنحاء العالم، هذا يسهل عمليات الإنتاج في جميع أنحاء العالم. هناك توزيع للعمل يتم على مستوى العالم، لأن المستثمرين ورجال الأعمال الألمان يقولون هناك سلع معينة يمكن إنتاجها في آسيا أو في أفريقيا ومثالها السيارة الألمانية حيث ٦٠٪ أو ٧٠ ٪ من مكوناتها يتم أنتاجها في أماكن أخرى، ممكن أن يشتكي الألمان من ذلك ولكن نقول هذا أمر طيب لأنه يؤدى إلى تطور للدول الأخرى ويعيش من ذلك أناس كثيرون، هذه هي العولمة هذا أمر ايجابي للغاية وهي فرصة جيدة لتنمية البلدان الأخرى.

علينا أن ننظر إلى التنمية في أوربا ، ومن ثم فإن الدول الحديثة في شرق وجنوب شرق أوربا ، عليها أن تنخرط في هذه العملية، وبمساعدة اقتصاد السوق نريد أن نوضح لهم أنهم يستطيعون إنتاج أشياء كثيرة يستطيعون العيش منها أيضاً. ويدفع التطور المذهل للتكنولوجيا إلى خوف المسئولين والسياسين ولكن علينا أن ننور الناس ونحيطهم علماً بذلك ونوضح لهم السياقات.

أرى أن العلماء مثل السياسين، عليهم أن يقولوا الأشياء التي ليست مألوفة للعموم، لأنهم يدركون الخلفيات ويدركون كيفية التعبير عن آرائهم. أريد أن أقول -ومثل هذا الشئ يسري على السياسين أيضاً- في الحقيقة أن مصر تحاول المشاركة في هذه العولمة، وقد قرأت مقالاً صحفياً بعنوان «انطلاقة كبيرة من مرحلة الركود»، يتم فيها مدح الحكومة المصرية لأنها وقعت إتفاقية مع اسرائيل ومع الولايات المتحدة يذهب فيها ٤٠٪ من منتجات الغزل والنسيج إلى الولايات المتحدة، وهذا يعني أن هناك اتفاقية انتهت مدتها ، وإذا لم تجدد فلن يكون في استطاعة المنتج المصري الدخول إلى الأسواق الخارجية، ولذلك وقعوا هذه الاتفاقية. وأعود إلى ما قالته السيدة زوسموش أننا في العولمة والتطور الاقتصادي لابد أن نفكر في المعايير، والقيم التي تحكم نظام عمل المؤسسات الدولية، علينا أن نصيغ هذه القواعد والمعايير وبدلاً من تبادل الاتهامات علينا أن نتجه إلى رسم برنامج لتطبيق هذه القواعد. لا أريد أن أمدح أوروبا ، ولكن ما فعله الإنسان عبر عقود طويلة من التنمية والتطور والتعاون يجعلنا نفكر أيضاً في هذه المنطقة لأننا نحتاج شركاء متكافئين مع أوربا لأننا نريد أن نقول لدينا أيضاً أناس نشطين ولدينا طاقات هائلة، نريد التعاون. أوروبا تستطيع بقوتها أن تتعاون مع الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة قوة اقتصادية كبيرة، وهذه الفكرة لابد أن نطرحها على أنفسنا لنرى كيف يستطيع جيراننا أن يطبقوها.

علينا أيضاً أن نفكر في تطوير مصالح بلداننا ، وأنا لا أود أن أضع أفكاراً لمصر، أود أن أتعلم منكم الكثير، علينا أن نفكر في دور النخبة في بلادنا ، هل تجتهد النخبة لتحقيق الرفاهية والنماء واشتراك الجميع في هذه الرفاهية.

أقول ذلك لأنني أعتقد أنه يمكننا أن نؤثر في بعضنا البعض، المصريين والألمان، نؤثر على التطور العالمي، أنا لست أؤيد السوق الحرة، ولكن أريد أن يكون هناك قواعد تحكم السوق. أنا أؤيد اقتصاد السوق كآلية تتيح للناس الحرية، ولكن أقول لابد أن يوجد إطار يحكم ذلك عبر عقود طويلة اجتهد فيها الناس معاً ، ولابد أن يكون لدينا القدرة على الحوار كما فعلت شعوب مثل أوكرانيا والتشيك ورومانيا ، نريد رفاهية ولكن نريد أيضاً العدالة الاجتماعية.

وأشير أيضاً إلى ما تقوم به منظمة التجارة العالمية ومقرها في جنيف، وهي تجتهد عالمياً لضم كل الأمم للاتفاق على قواعد لفتح الأسواق، ولكن أيضاً هناك شروط جانبية عندما يكون لدينا انطباع أن فتح الأسواق لن يستفيد منه الفلاح. ولكن النخبة فقط وكبار الملاك هي التي تستفيد، فمن الصعوبة أن نبرر فتح الأسواق.

أعتقد أن العولمة بها مخاطر وتتضمن مخاطر، ولكن فيها أيضاً فرص، وعندما ننور الناس فإننا سوف نقاوم العنف والمخاوف المرتبطة به.

أريد أن أقول ملحوظة أخيرة أتمنى على المسيحيين والمسلمين أن يكونوا بنائين وأن يساهموا في عملية التطوير، أن يسهلوا الأمر على الدول لكي تتحرك معهم، وعلى السياسيين أن يقوموا باختصاصاتهم في فهم الأوضاع السياسية. وأتمنى من الكنيسة والمؤسسات الدينية أن يكون لها موقفاً إيجابياً من ذلك. وشكراً.

# ثالثاً : أسماء المشاركين في الحوار

١- من الجانب المصري «حسب التسلسل الابجدي»

١- فضيلة الشيخ إبراهيم محمد رضا - «امام وخطيب مسجد- الهجين- شبرا».

٢- المهندس أبو العلا ماضي- «مدير المركز الدولي للدراسات».

٣- الأستاذ الدكتور أحمد شوقي حسن - «أستاذ الوراثة - جامعة الزقازيق».

٤- الأستاذة إجلال زكي أمين - «مدير عام - جامعة القاهرة».

٥- الأستاذة إسلام رأفت - «مرشد سياحي».

٦- الأستاذة اقبال بركة - «رئيس تحرير مجلة حواء».

٧- الدكتور القس إكرام لمعي- «راعي الكنيسة الإنجيلية بالنزهة - شبرا».

٨- الأستاذة الدكتورة أمنه نصير- «عميد كلية الدراسات الإسلامية- جامعة الأزهر».

٩- الأستاذة أمينة شفيق - «كاتبة بالأهرام».

١٠- الدكتور القس أندريه زكي - «مدير قطاع دار الثقافة بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

١١- الأستاذ الدكتور جلال أمين - «أستاذ بالجامعة الأمريكية».

١٢- المهندس جورج عجايبي - «مهندس- مصر للطيران».

١٣- **الأستاذة جورجيت قليني**.

١٤- **الدكتور جهاد عودة** - «أستاذ علوم سياسية بكلية الاقتصاد».

١٥- **الأستاذ الدكتور حسن نافعة** - «أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة».

١٦- **الأستاذ سامح فوزي** - «صحفي بجريدة وطني».

١٧- **الأستاذ سامي خشبة** - «نائب رئيس تحرير الأهرام».

١٨- **الأستاذة سميرة لوقا** - «مدير قسم التنمية الثقافية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

١٩- **الأستاذة سناء البيلاوى** - «مستشار».

٢٠- **الأستاذ الدكتور صلاح زيدان** - «أستاذ بكلية الشريعة والقانون».

٢١- **السفير عادل العدوي** - «سفير سابق».

٢٢- **الأستاذة عايدة عبد المنعم يوسف** - «مدير عام مركز معلومات- مركز البحوث التربوية».

٢٣- **الأستاذ عبد اللطيف المناوي** - «رئيس قطاع الأخبار باتحاد الأذاعة والتليفزيون».

٢٤- **الأستاذة الدكتورة عزيزة محمد السيد** - «أستاذ علم النفس الاجتماعي- جامعة عين شمس».

٢٥- **الدكتور القس فايز فارس سليمان** - «راعي الكنيسة الإنجيلية الثانية- المنيا».

٢٦- **الأستاذة فريدة الشوباشي** - «إعلامية».

**٢٧- الأستاذة فريدة النقاش** - «صحفية».

**٢٨- فضيلة الشيخ فوزي الزفزاف** - «رئيس اللجنة الدائمة للأزهر الشريف للحوار بين الأديان».

**٢٩- الأستاذ الدكتور كمال نجيب** - «أستاذ بكلية التربية - جامعة الاسكندرية».

**٣٠- الأستاذة الدكتورة كوثر كوجك** - «مدير مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية».

**٣١- الأستاذة ليلى أنطون**- «مدير قطاع الشئون المالية والإدارية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

**٣٢- الدكتورة مادلين إسكندر**- «طبيبة أسنان».

**٣٣- الأستاذ محمد نور فرحات** - «أستاذ بكلية الحقوق- جامعة الزقازيق».

**٣٤- الشيخ محمود عبد الغني عاشور** - «عضو مجمع البحوث الإسلامية».

**٣٥- الدكتور محي رجب البنا**- «مدرس الجراحة العامة بكلية الطب- جامعة عين شمس».

**٣٦- الأستاذة الدكتورة ميرفت أخنوخ أبسخيرون**- «أستاذ بكلية الطب- جامعة عين شمس - رئيس مجلس إدارة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

**٣٧- الأستاذة الدكتورة نادية حليم سليمان** - «أستاذ علم الاجتماع والمستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية».

**٣٨- الدكتور نبيل صموئيل أبادير** - «مدير عام الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

٣٩- **الأستاذ نبيل عبد الفتاح** - «مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام».

٤٠- **الأستاذ الدكتور نجيب النخيلي** - «نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية - مدير عام مستشفى اكاديمية الشرطة».

٤١- **الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد** - «أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة».

٤٢- **الأستاذة هبه رؤوف** - «مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة».

٤٣- **الدكتور وحيد عبد المجيد** - «نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب».

٤٤- **الأستاذ يوسف ناثان بسطا**- «رئيس قسم الدراسات والترجمة - دار الكتاب المقدس».

****

**المشاركون في الحوار من موظفي الهيئة** «حسب التسلسل الابجدي»

---

١- **الأستاذة جونفر نلسون** - «منسق علاقات دولية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

٢- **الأستاذ سامي سعد** - «منسق برامج منتدى حوار الثقافات».

٣- **الأستاذة لوكن سوبر** - «منسق علاقات دولية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

٤- الأستاذة ميراندا شكري - «سكرتيرة منتدى حوار الثقافات».

٥- الأستاذ نبيل نجيب - «منسق إعلامي بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية».

٦- الأستاذة هدى رياض - «منسق برامج منتدى حوار الثقافات».

٢- من الجانب الإلماني

**1- Mr. Dr. Martin Affolderbach,** "Evangelical Church in Germany, Department International Relations".

**2- Mrs. Iyman Salwa Alzayed**"Member of German Muslim Liga".

**3- Mr. Dr. Fritz Erich Anhelm**"Director of the Evangelische Akademie Loccum".

**4- Mr. Wolf D. Ahmed Aries**"Advisor to German Muslim Organistions".

**5- Mrs. Cornelia Coenen-Marx**"Evangelical Church in Germany, Headquarter".

**6- Mr. Dr. Christoph Dahling-Sander**"Lutheran Church of Hanover, Department of Islam and Migration".

**7- Mr. Heiko von Debschitz, Heiko von, ZDF**"German television, International Relations".

**8- Mr. Steffen Duvel**"Film documentation".

**9- Mrs. Barbara Fiala**"Staff of German Parliament".

**10- Dr. Wolfgang Greive** "Lutheran Church of Hannover, Ecumenical Relations,decade to overcome violance".

**11- Mr. Burkhard Guntau**"Evangelical Church in Germany".

**12-Ms. Corinna Heuer** "Assistant Evangelische Akademie Loccum".

**13- Mr. Sarmad Hussain** "Staff of German Parliament".

**14- Mr. Wolfgang Kaiser** "Protestant churches Development Service".

**15- Mr. George Khoury** "Journalist, Deutsche Welle".

**16- Dr. Bischop Rolf Koppe**"Evangelical Church of Germany".

**17- Mr. Hermann Kues MdB** "Member of German Parliament".

**18- Mr. Dr. Hans-Heinrich Maaß-Radziwill.**

**19- Prof . Dr. jur. Ernst Gottfried Mahrenholz** "Former member of the Federal Constitutional Court in Germany".

**20- Mr. Christian Meier**"Journalist -Zenith".

**21- Mr. Dr. Otto Meinardus** "Professor of American University".

**22- Mrs. Eva  Meinardus.**

**23- Dr. Lidwina Meyer** "Theologian, Director of Studies, Evangelische Akademie Loccum".

**24- Mrs. Amany Papenfuss**"Dipl..Language MBA".

**25- Mr. Peter Philipp** "Chief Correspondent, Deutsche Welle Radio".

**26- Mrs. Mehri Shantiai** "Journalist".

**27- Mrs. Christiane Reinholz-Asolli** "International Exchange of Youth and Visitors".

**28- Mr. Dr. Henrich Scheffer** "Senior council on foreign relagions Evangelische Akademie Loccum".

**29- Mrs. May-Britt Stumbaum** "German council for Foreign Religions".

**30- Mrs. Prof. Dr. Rita Süssmuth** "former President of German Parliament".

**31- Professor Dr. Christian Troll** "professor".

**32- Mr. Marcel Wehn** "Film Documentation".

**33- Prof. Rolf Wernstedt** "former President of Lower Saxony Parliament ".

**34- Mrs. Dr. Christiane Paulus** "Doctor".

يتضمن هذا الكتاب وقائع الدورة الرابعة من الحوار المصرى الألمانى التى انعقدت فى العين السخنة خلال مارس ٢٠٠٥، تحت عنوان: القيم والعنف فى إطار العولمة.

كان مهما وضروريا أن نتناول هذا الموضوع فى ظلال العولمة ومناخ التحولات الكونية الهائلة، وكيف يتعامل معها كل جانب فى إطار ثقافته، مع تسليط مزيد من الضوء بشكل خاص على ثلاث مؤسسات مهمة فى كلا البلدين، وهى الإعلام والتعليم والدين، من حيث ماهية وطبيعة الأدوار التى يمكن، أو التى يجب أن تلعبها فى التعامل مع هذه التحولات.

وتقديرا لأهمية دور هذه المؤسسات الثلاث، ومدى تأثير دورها فى صياغة الوجدان الجمعى للشعوب، فقد جرى مناقشتها فى ثلاث مجموعات، تناولت كل منها إحدى هذه المؤسسات.

